وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة الدكتور مولاي الطاهر – سعيدة–
كلية: العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
قسم: العلوم التجارية.
تخصص: بنوك وأعمال.

مذكرة تخرج لنيل شهادة ماستر في العلوم التجارية تخصص بنوك وأعمال.

بعنوان:

آفاق التنمية الفلاحية في البنوك الجزائرية
من التخصص إلى الشمولية
دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية والريفية والقرض الشعبي الجزائري ولاية سعيدة

من إعـــداد الطالبتين:

- مـولى الخـلوة وداد.
- عـــبيد عـــائشة.

إشـــراف الأســتاذ:

– بن سكران بودالي .

لجنة المناقشة:

- **الأستاذ:.....رئيسا**
- **الأستاذ:.....مناقشا**
- **الأستاذ:.....مشرفا**

السنة الجامعية: 2016– 2017م

كلمة شكر

أحمد الله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه يملأ أرجاء السموات و الأرض على توفيقي في طلب العلم و تكليلي بهذا العمل المتواضع

وأصلي وأسلم على أشرف خلق الله محمد صلى الله عليه وسلم و رضي الله عن أله وعن جميع أصحابه الكرام.

قال الله تعالى:" و إن شكرتم لأزيدنكم"، إن الشكر لله الذي وفقنا في انجاز هذا العمل المتواضع فمهما كانت النتيجة لا نبخل في تقاسمه مع من ساعدنا في انجازه و نخص بالذكر:

الأستاذ المؤطر: بن سكران بودالي الذي لم يبخل علينا بالنصائح القيمة وتوجيهاته حتى تكون هذه المذكرة في المستوى إلى كل الأساتذة الذين أناروا لنا درب العلم من الطور الابتدائي إلى الجامعي إلى كل أساتذة كلية العوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

إلى كل من ساهم في انجاز هذا العمل و لو بالكلمة الطيبة من بعيد أو من قريب

الإهـــداء:

إلى قرة عيني ونبض قلبي و منبع حناني و روح فؤادي إلى التي بمثابرتها صنعت الرجال إلى فلك أسرتي أمي عزيزة أطال الله في عمرها إلى التي غمرتني حنانها و جعلت يوم نجاحي يوما لنجاحها أمي.

إلى من مهد طريق النجاح و شجعني على مواصلة مشواري الدراسي إلى الذي احترق من اجل أن ينير لنا الدرب أبي الغالي أطال الله في عمره. إلى الذين نحتو من صخرة يأسي أملا و ملاو جدول حياتي عسلا إلى من بفضلهم عرفت جادة الصواب فكانوا رمزي في الكفاح إلى منبع الرجولة إلى من علموني الشموخ أعمامي و أخوالي.

إلى من نبض فؤادي بحبهم و أتمنى لهم التوفيق و النجاح، إلى من تربيت في كنف المحبة و الإخلاص إخوتي و أخواتي.

إلى من كانتا شمعة تضئ طريقي ونبراسا ينير دربي عائشة وأسماء

إلى صديقاتي : سلمى، أسماء ، أمينة ، أسماء قاسمي، رفيقة.

وداد

الإهـــداء:

أهدي ثمرة جهدي إلى كل من كلله الله بالهيبة و الوقار إلى من علمني العطاء دون انتظار إلى من أحمل إسمه بكل افتخار أرجو من الله أن يمد في عمره ليرى ثمارا قد حان قطافها بعد طول انتظار وستبقى كلماته أهتدي بها إلى الأبد أبي الغالي "محمد"

إلى التي وضعت الجنة تحت قدميها إلى من أوصى الرسول الكريم بها ثلاث مرات إلى منبع الحنان وسر الأمان إلى التي ظلت تدعو لي عند كل صلاة إلى الشمعة التي تضيء لي درب الحياة إلى من علمتني الصبر والتواضع وسعت أن تصنع مني إمرأة صالحة إن لم تكن غداء كانت دواء إلى والدتي العزيزة "فاطمة" حفظها الله و أطال في عمرها.

إلى الذين أشرقوا أنوار الأمل في حياتي، إلى الذين إذا زعزعني الدهر لجئت إليهم، سندي و قوتي في الدنيا، إخوتي وأخواتي:

إلى توأم روحي ورفيقة دربي إلى صاحبة القلب الطيب والنوايا الصادقة إلى من سرت الدرب معها خطوة بخطوة إلى التي رافقتني في لحظات الفرح والحزن وما تزال ترافقني حتى الآن حبيبة قلبي " وداد"

إلى كل من جمعتني بهم الإبتسامة الحلوة والإحساس الصادق إلى جميع صديقاتي: أمينة وأسماء، سلمى، رفيقة، أسماء غالي.

.

عائشة

خطة البحث:

مقدمة عـــــــامة.

الفصل الأول: مقومات وأبعاد التنمية الفلاحية وآفاقها.

تمهيد:

المبحث الأول: الإطار النظري لإشكالية التنمية.

المطلب الأول: نظرة عامة عن إشكالية التنمية.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

المطلب الثالث: مفاهيم حول التنمية الشاملة.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الفلاحية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها.

المطلب الثاني : أسس التنمية الفلاحية

المبحث الثالث: السياسات الفلاحية وأهدافها.

المطلب الأول: أسباب ونتائج فشل السياسات الزراعية السابقة 1962– 1999.

المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي 2006–2013

الخلاصة:

الفصل الثاني: الخدمات المصرفية وشموليتها في زيادة القدرة التنافسية

تمهيد:

المبحث الأول:لمحة عامة عن الخدمات المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الخدمة المصرفية وأنواعها

المطلب الثاني : أنواع الخدمات المصرفية.

المبحث الثاني: الخدمات المصرفية من التخصص إلى الشمولية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الخوصصة البنكية.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الشاملة.

المبحث الثالث : التنافسية المصرفية والشمولية.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية و استراتيجياتها.

المطلب الثاني: مفهوم التنافسية المصرفية ومبادئها.

المطلب الثالث: القدرة التنافسية في البنوك و أسباب الاهتمام بها.

خلاصة:

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للبحث.

تمهيد.

المبحث الأول : نبذة على بنك الفلاحة و التنمية الريفية و القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المطلب الثاني: مهام مجمع بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

المطلب الثالث: تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسعيدة

المبحث الثاني: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الأول: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري

المبحث الثالث: عرض البيانات ومعالجتها و اختبار البيانات.

المطلب الأول: عينة الدراسة، أسلوب جمع البيانات و الأدوات الإحصائية.

المطلب الثاني : دراسة معلومات تعريفية لعينة الزبائن للوكالتين البنكية لمحل الدراسة.

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.

الخلاصة.

خـــــــــــاتمة عامة.

مقدمة:

يعتبر مفهوم العمل المصرفي الشامل بالنسبة للبنوك الجزائرية مدخلا أساسيا في إصلاح المنظومة البنكية، وشرطا هاما في إعطاء حركية كبيرة للقطاع المصرفي بشكل عام. وتطوير جودة الخدمات المصرفية المقدمة، حتى تستطيع الارتقاء إلى مستوى التحديات المتباينة التي تواجه العمل المصرفي من جهة و محاولة زيادة قدرتها التنافسية من جهة أخرى.

حيث أدركت البنوك انه كلما زادت و تنوعت مصادر الموارد المتاحة كلما كان ذلك أفضل بالنسبة للبنك، لذا نجد هذه الأخيرة تبذل قصار جهدها في تحقيق التنمية و تدعيم كل أنواع الودائع من اجل المحافظة على مكانتها و ضمان استمرارها، وتحقيق أهدافها و الوقوف في وجه المنافسين، وذلك من خلال وصفها للعديد من الاستراتيجيات التنافسية لجذب الودائع بكل أنواعها.

و بما أن الفلاحة تمتلك عوامل أساسية إذا ما تمت تنميتها، و تطويرها فإنها تعمل على تحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام و دفع عجلة التنمية الاقتصادية، لذا أولتها البنوك أهمية بمنح قروض للنهوض بهذا القطاع بتوفير الأموال اللازمة للمشروعات الفلاحية من إصلاح الأراضي و توفير الخدمات الفلاحية و توفير مستلزمات الإنتاج الفلاحي يعتبر من مهام السياسة الفلاحية و يلعب الائتمان الفلاحي دورا بالغ الأهمية في تدعيم النشاط الفلاحي حيث يتم اللجوء إلى الجهاز المصرفي الفلاحي.

و على أساس ما تقدم فان الإشكالية التي نسعى لمعالجتها من خلال هذا البحث تتجسد في السؤال الرئيسي

☜ **ما هو اثر التخصص و الشمولية للخدمة المصرفية على الميزة التنافسية و التنمية الفلاحية ؟**

ويندرج تحت هذا التساؤل الرئيسي الأسئلة الفرعية التالية :

- ما هية التنمية و ما المقصود بالتنمية المستدامة و التنمية الشاملة؟
- ما هو واقع التنمية الفلاحية و أفاقها ؟
- ما المقصود بالخدمات المصرفية و ما هي مميزاتها ؟
- ما هي دوافع التحول من التخصص إلى الشمولية في البنوك الجزائرية ؟
- ما المقصود بالتنافسية وما هي استرتيجياتها ؟
- ما اثر تخصص و شمولية الخدمة المصرفي في كل من بنك التنمية الفلاحية و القرض الشعبي الجزائري وما مدى تحقيقه في الميزة التنافسية للبنك ؟

▲ **الفرضيات :**

- اعتماد التخصص والشمولية الخدمة مصرفية وفق معيار الأول لبورتر قيادة التكلفة عامل ايجابي محقق للتنافسية والتنمية.
- اعتماد التخصص والشمولية وفق معيار الثاني لبورتر التمايز عامل ايجابي محقق للتنافسية و التنمية الفلاحية.
- اعتماد التخصص والشمولية وفق معيار الثالث لبورتر التركيز عامل ايجابي محقق للتنافسية والتنمية الفلاحية
- تحقيق مستويات معتبرة من التنافسية والتنمية الفلاحية.

- **مبررات اختيار الموضوع :**
  - أصبحت مكانة المنظومة المصرفية في الواقع مهمة نظرا للدور الأساسي الذي ينتظر منها إن تؤديه في مجال التنمية؛
  - الدور الكبير و المتزايد للخدمات البنكية في تحقيق التنمية الاقتصادية و تلبية طلبات المجتمع.
- **أهداف الدراسة :**
  - محاولة الإلمام بموضوع التنمية لما له من تأثير في تطوير الاقتصاد الوطني و مواجهة التحديات في ظل الاقتصاد الدولي.
  - تشخيص الميزة التنافسية و واقع تطبيق استراتيجياتها من طرف البنوك الجزائرية.
  - محاولة إبراز تأثير التخصص و الشمولية على البنوك التجارية الجزائرية.
- **صعوبات الدراسة :**
  - تتمثل ندرة المراجع التي تختص في هذا الموضوع، لان الموضوع شامل و يصعب الإلمام من جميع جوانبه.
  - صعوبة على مستوى الجانب التطبيقي ، حيث تم الرفض من جانب بعض البنوك و حتى إن تم الاستقبال فلا يتم إعطاء معلوما بالقدر الكافي نظرا للضغط العملي على الموظفين.
- **حدود الدراسة :**

تحددت هذا الدراسة بحدود زمانية و مكانية.

- **الحدود المكانية:** شملت هذه الدراسة ولاية سعيدة بدراسة عينة من موظفي كل من بنك التنمية الفلاحية و التنمية الريفية وبنك القرض الشعبي الجزائري.

- **الحدود الرمانية** : طبقت الدراسة في 2017.

- **منهج الدراسة** :

من اجل التطرق إلى جميع نواحي الموضوع اخترنا المنهج الوصفي و المنهج التحليلي المطابق للدراسة النظرية، كما تم أيضا التطرق إلى الدراسة الميدانية في كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية و القرض الشعبي الجزائري و معالجة الفرضيات عن طريق طرح استبيان موجه لموظفي كلا البنكين تم دراسته بواسطة برنامج SPSS V.19 لاختبارها و الخروج بنتائج واضحة و دقيقة.

- **تقسيمات البحث** :

بغرض دراسة الإشكالية و من اجل معالجة هذا الموضوع تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول، فصلين نظريين و فصل تطبيقي:

الفصل الأول: التطرق إلى مقومات و إبعاد التنمية الفلاحية و أفاقها و ذلك بتعرض :

المبحث الأول: الإطار النظري لإشكالية التنمية، من نظرة عامة و مفهوم و أهداف للتنمية.

المبحث الثاني : ماهية التنمية الفلاحية وذلك بالتعرض إلى مفهوم و أسس التنمية الفلاحية.

المبحث الثالث : السياسات الفلاحية و أهدافها وتطرقنا إلى أسباب و نتائج فشل السياسات الزراعية السابقة و برنامج التجديد الفلاحي.

أما الفصل الثاني : تنافسية الخدمات المصرفية و شموليتها.

المبحث الأول : عموميات حول الخدمة المصرفية من مفهوم و خصائص و أنواع .

المبحث الثاني : الخدمات المصرفية من التخصص إلى الشمولية بالتعرض إلى مفهوم كل من البنوك الشاملة والمتخصص و دوافع التحول إلى البنوك الشاملة و مقوماتها.

المبحث الثالث : **التنافسية** المصرفية و الشمولية بالتعرض إلى مفهوم و مبادئ و الاستراتيجيات.

أما الفصل الثالث : فتم التطرق من خلال دراسة حالة كل من بنك الفلاحة والتنمية الريفية وكالة سعيدة والقرض الشعبي الجزائري سعيدة، وذلك من خلال المبحث الأول تقديم كل من بنك التنمية الفلاحية والتنمية الريفية BADR و القرض الشعبي الجزائري CPA من خلال التعريف بالبنكين و أهدافهما و وظائفهم.

المبحث الثاني: عرض البيانات و معالجتها و اختبار الفرضيات من عينة الدراسة، أسلوب جمع البيانات والأدوات الإحصائية و دراسة المعلومات التعريفية لعينة موظفي كل من وكالة بنك BADR و CPA بسعيدة و اختبار الفرضيات.

الفصل الأول:

تمهيد:

تعتبر الفلاحة من القطاعات الإستراتيجية و الحساسة التي تساهم بفعالية كبيرة في عملية التنمية، فهي المصدر الوحيد و الرئيسي للغذاء، كما تشكل مجالا واسعا لتشغيل اليد العاملة و امتصاص البطالة المفتشية في المناطق الريفية، و توفر المواد الأولية الزراعية، و من ثم تعمل على تحقيق الرفاهية، فكانت بمثابة القلب النابض لاقتصاديات البلدان المتقدمة، كما يساهم كذلك في استكمال اقتصاديات البعض من البلدان النامية. وباعتبار الجزائر من هذه الدول فإنها لم تول أهمية كبيرة للقطاع الفلاحي، فمنذ الاستقلال كانت تسعى جاهدة إلى تنميته من خلال السياسات والإصلاحات والمخططات التي مرت بها، كلها كانت تهدف إلى تحريك عجلة تنمية القطاع الفلاحي.

المبحث الأول: الإطار النظري لإشكالية التنمية.

المطلب الأول: نظرة عامة عن إشكالية التنمية.

- **الفرع الأول:**

أولا: نبذة تاريخية.

أ–الرؤية التقليدية:

بصيغة المصطلح الاقتصادي فان التنمية كانت تعني تقليديا قدرة الاقتصاد الوطني الذي تكون حالته الاقتصادية الأولية ساكنة قليلا أو كثيرا لمدة زمنية طويلة لتوليد واستدامة زيادة دورية أو سنوية في الدخل القومي الإجمالي (GNI) بمعدلات(5) إلى (7) أو أكثر. إن المقياس الاقتصادي البديل و الشائع للتنمية كان استعمال معدلات نمو الدخل الفردي للأخذ بنظر الاعتبار قابلية الدولة على توسيع إنتاجها بمعدل أسرع من معدل نمو السكان. إن مستويات ومعدلات نمو الدخل القومي الإجمالي الفردي الحقيقي(GNI)(وهذا يعني النمو النقدي ل(GNI) الفردي ناقصا معدل التضخم) عادة يستعمل لقياس الرفاهية الاقتصادية لكل السكان (وهذا يعني كم من السلع و الخدمات الحقيقية المتاحة للمواطن علة مستوى المعدل لإغراض الاستهلاك والاستثمار).

لقد كان ينظر للتنمية الاقتصادية في الماضي بصيغة التغيير المخطط لهيكل الإنتاج و الاستخدام بحيث إن حصة الزراعة في الإنتاج والاستخدام تتناقص بينما حصة الصناعة التحويلية والخدمات في الإنتاج والاستخدام تزداد ، ولذلك فان استراتيجيات التنمية كانت عادة قد ركزت على التصنيع (Industrialization) غالبا على حساب الزراعة والتنمية الريفية. لغاية وقت قريب كان ينظر إلى التنمية

الاقتصادية بوصفها ظاهرة اقتصادية تحصل فيها مكاسب سريعة في نمو الدخل القومي الإجمالي (GNI) وفي الدخل الفردي الإجمالي وان ذلك النمو سوف يتساقط على عامة الناس (Trickl Dawn) يشكل فرص عمل وفرص اقتصادية أخرى وان ذلك النمو يولد الشروط الضرورية لتوزيع أوسع للمنافع الاقتصادية والاجتماعية المتأتية من النمو وحسب هذه الرؤية التقليدية فان مشكلات مثل الفقر و التمييز والبطالة وتوزيع الدخل كانت ذات أهمية ثانوية مقارنة بانجاز معدل النمو.[1]

ب– الرؤية الاقتصادية الجديدة للتنمية:

إن تجربة الخمسينيات والستينيات من القرن الماضي عندما استطاعت الدول النامية أن تصل إلى معدلات النمو الاقتصادي المستهدفة ولكن مستويات معيشة عامة الناس فقد بقيت بدون تغيير لعدد كبير من الدول، أشارت أن هناك شيئا خاطئا جدا مع هذه الرؤية أو التعريف الضيق للتنمية. إن عددا متزايدا من الاقتصاديين وصانعي السياسة الاقتصادية ينادون بهجوم مباشر أكثر على الفقر المطلق الواسع الانتشار وتزايد عدم العدالة في توزيع الدخل وارتفاع البطالة. وباختصار نقول انه في أو خلال عقد السبعينيات من القرن العشرين الماضي أصبحت التنمية الاقتصادية تعرف تعريفا جديدا أو بمعنى اصح أعيد تعريفها بصيغ تقليص أو القضاء على الفقر و التخلص من عدم عدالة توزيع الدخل ومعالجة البطالة ضمن اقتصاد نامي.لقد أصبح شعار "إعادة التوزيع مع النمو" شائعا.

إن التنمية تتضمن تغيير وهذا واحدا من المعاني التي تستعمل لوصف عملية التنمية والتحول الاجتماعي داخل الدول ، وغالبا فان هذه العملية تسير في تتابع منتظم وتتصف بخصائص مشتركة عبر الدول. فإذا أصبحت التنمية هدفا للسياسة الاقتصادية فان السؤال المهم الذي ينشا هو التنمية لمن ولأي شيء؟ إن مفهوم

[1] احمد عبد الفتاح ناجي، **التنمية المستدامة في المجتمع النامي**،دار الكتب والوثائق القومية، 2013، ص ص 13-14.

أو فكرة التنمية عرفت بصيغة هدف أو حالة مرغوبة و حصريا بصيغة أهداف نمو مع اهتمام قليل بالمستفيدين من النمو أو بهيكل الإنتاج. إن المجتمعات في العالم ليست في موقف متساوي أو متكافئ من النتائج التوزيعية للسياسة الاقتصادية أو من نوع الإنتاج الذي ينتج أو من البيئة الاقتصادية التي يتم فيها الإنتاج. إن مفهوم التنمية المطلوبة هو الذي يضمن الأهداف الاقتصادية و الاجتماعية والقيم التي تسعى لها المجتمعات، ولعل أفضل محاولة لفهم المعنى الواسع للتنمية ما قام به جولت (Goulet1971) الذي ميز بين ثلاثة عناصر أساسية او قيم أساسية والتي دعاها:

1 -قوت أو غذاء الحياة.

2 -احترام أو اعتبار الذات.

3 -الحرية.

إن قوت الحياة يتعلق بتوفير أو تجهيز الحاجات الأساسية للإنسان (Basic Needs) وان أسلوب الحاجات الأساسية في التنمية قد ابتدآ من قبل البنك الدولي في عقد السبعينيات من القرن العشرين الماضي، وجوهر هذا الأسلوب هو أن أي بلد ليمكن إن يعد متطورا على نحو كامل إذا كان غير قادر على توفير هذه الحاجات الأساسية مثل السكن والملابس والغذاء وحد ادني من التعليم لكل سكانه. وهكذا فان من الأهداف الرئيسية للتنمية إنقاذ الناس من الفقر وتوفير الحاجات الأساسية أنيا.[2]

أما احترام الذات فيتعلق بالشعور باحترام الذات والاستقلال. وليس هناك بلد يمكن إن يعد متطورا على نحو كامل إذا كان مستغلا من قبل الآخرين وليس لديه القوة أو السلطة و التأثير لأجراء علاقات على أسس

[2] احمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سبق ذكره، ص 15-16.

متساوية أو متوازنة، وهكذا فان الدول النامية تسعى إلى التنمية من اجل احترام واعتبار الذات والتخلص من شعور الهيمنة و الاعتماد و الذي يتعاضد مع الوضع الاقتصادي المتخلف أو الرديء.

وتشير الحرية إلى التحرر من ثلاثة شرور أو مضار وهي: الحاجة و الإهمال وحالة لقذارة و البؤس، حتى يكون الناس أكثر قدرة على تقرير مصيرهم بأنفسهم.

وليس هناك إنسان يمكن يعد حرا ما لم يمكن قادرا على الاختيار: إذا كان سجين الحياة على الهامش أو على حد الكفاف بدون تعليم وبدون مهارات. وهكذا فان فائدة آو ميزة التنمية المادية هو إنها تمدد أو توسع مدى الاختيار الإنساني المفتوح للأفراد.[3]

ثانيا: مفهوم التنمية

التنمية هي ارتقاء المجتمع والانتقال به من الوضع الثابت إلى وضع أعلى وأفضل، وما تصل إليه من حسن لاستغلال الطاقات التي تتوفّر لديها، والموجودة والكامنة وتوظيفها للأفضل.[4]

التنمية لغة :هي النمو وارتفاع الشيء من مكانه إلى مكان آخر.

التنمية اصطلاحاً: هي عبارة عن تحقيق زيادة سريعة تراكميّة ودائمة عبر فترة من الزمن في الإنتاج والخدمات نتيجة استخدام الجهود العلميّة لتنظيم الأنشطة المشتركة الحكوميّة والشعبية.

إنّ التنمية هي العمليّة التي تنتج عنها زيادة فرص حياة بعض الناس في مجتمع ما، دون نقصان فرص حياة بعضهم الآخر في الوقت نفسه، والمجتمع نفسه، وهى زيادة محسوسة في الإنتاج والخدمات شاملة

[3] المرجع نفسه، ص 17.

[4] أعمر الزاوي ، إستراتيجية التنمية الفلاحية وأثرها على الاقتصاد وزراعة تمور النخيل " الجزائر"، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005، ص85.

ومتكاملة ومرتبطة بحركة المجتمع تأثيراً وتأثراً، مستخدمةً الأساليب العلمية الحديثة في التكنولوجيا والتنظيم والإدارة .

لقد أصبحت التنمية الاقتصادية مسألة اجتماعية و سياسية تحتل مكانا بارزا في الأمور العالمية منذ 1945، كذلك غدت دراسة التنمية الاقتصادية و مشاكلها)تحتل اليوم مركز الصدارة في الفرع التي يبحثها الفكر الاقتصادي العالمي2).إن غالبية بلدان العالم الثالث عانت من نكسات متكررة لجهودها المبذولة، لتنشط تنميتها الاقتصادية المدعومة، فلابد لهذه البلدان من الاعتماد على مواردها وإمكانياتها الخاصة لتعزيز تنميتها، وهذا ينطبق خاصة على المناطق الريفية .لقد أصبحت المشكلة المركزية تتمثل في تحريك الموارد المحلية واستعمالها بفاعلية، من خلال إستراتجية" **التنمية من القاعدة إلى القمة**"، كذلك تقتضي التنمية الاقتصادية و الاجتماعية المعتمدة الجوانب أن يعاد التأكيد مجددا على القطاعات الاقتصادية للعمل الزراعي المكثف .و الجزائر من بين البلدان التي تنمية اقتصادها متذبذبة في كل القطاعات.يرى البكري أن التنمية الاقتصادية كسياسة اقتصادية طويلة الأجل لتحقيق النمو لاقتصادي، بأّنها عملية يزداد بواسطتها الدخل القومي الحقيقي للاقتصاد خلال فترة زمنية طويلة، وإذا كان معدل التنمية أكبر من معدل النمو السكاني فإن متوسط الدخل الفردي سيرتفع، للتنمية الاقتصادية إستراتجية تتمثل في إحلال الواردات و تشجيع الصادرات، لكنها فشلت في تحقيق أهدافها المرسومة في إحداث التنمية الاقتصادية الفعالة و القضاء على التخلف وتقليل التبعية للعالم الخارجي .هذا الفشل في تحقيق الأهداف الرئيسية لعملية التنمية الاقتصادية، دفع بنا إلى التفكير الجدي في إيجاد إستراتجية بديلة تنطلق من الاعتماد على الذات،كأساس لابد منه لإنجاح هذه العملية وذلك من خلال

سيطرة المجتمع على موارده الذاتية و قدرته على اتخاذ القرارات المستقبلية، فيما يتعلق بتحديد نمط استخدامها وشكلها، و تسخيرها باتجاه الأهداف المرسومة[5].

- **الفرع الثاني: أهداف التنمية.**

إن الهدف الأساسي الذي ركزت عليه المدارس الإقتصادية في نظريات التنمية الإقتصادية هو زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي . وبما أن التنمية الفلاحية جزء هام من التنمية الإقتصادية فإنه يكفي إستعراض الأهداف التي ركزت عليها التنمية الإقتصادية بشكل عام نظرا للترابط والتداخل في الجوانب التنموية المختلفة وبالتالي فإن ما تهدف إليه التنمية الإقتصادية يتمثل في:

– زيادة الدخل الوطني الإجمالي ورفع متوسط نصيب الفرد إلى أقصى مستوى ممكن بتحقيق التراكم الرأسمالي، ويتم ذلك عن طريقة زيادة النمو سواء في الناتج أو الإنتاجية فهناك حاجة إلى إنتاج إضافي لتلبية الطلب المتزايد من جانب السكان الآخذين في النمو، وإلى زيادة الصادرات والحد من الاعتماد على الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة وتلبية مطالب القطاعات الأخرى وإلى توليد المزيد من الإيرادات.

– الاستقرار الاقتصادي أي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم ، بمعنى آخر التوصل إلى إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للموارد المتاحة والتشغيل الكامل للعمالة بهدف المحافظة على قيمة النقود ومع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة الطلب الفعلي الزائد على العمالة الكاملة رغم تجنب المجتمع والاقتصاد الآثار السلبية في حالتي الكساد والتضخم .

[5] محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية و التخطيط، دار النهضة العربية للطباعة بيروت، 1973، ص43.

وللاستقرار أهمية خاصة بالنسبة للزراعة حيث تسعى إلى تحسين فترات الازدهار والانكماش في الدورة التجارية مع الأخذ في الحسبان ما يتسم الإنتاج لفلاحي من عدم الاستقرار بسبب تقلبات المناخ والمؤثرات البيولوجية وعدم الخضوع التام للسيطرة التنظيمية فيجب توسيع الاستثمار في المجالات المختلفة كاستصلاح الأراضي ، إقامة مشاريع الري والتوسع في زراعة المحاصيل والتقليل من هجرة القوة العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الاقتصادية الأخرى.

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة

- **الفرع الأول: تعريف التنمية المستدامة وأهدافها.**

لم يكن مصطلح التنمية المستدامة معروفا لدى السواد الأعظم من البشرية قبل انعقاد مؤتمر الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (قمة الأرض) في ري ودي جانيرو في يونيو عام 1992 والذي حظي بدعاية إعلامية كبيرة. ومنذ الوقت استحوذ مفهوم التنمية المستدامة على اهتمام واسع من قبل المنظمات والهيئات والمعاهد الدولية والإقليمية والمجتمع البحثي والجماعات البيئية والمهنية علاوة على اهتمام مؤسسات المجتمع المدني.

أولا: تعريف التنمية المستدامة.

لقد تم تعريف مصطلح التنمية المستدامة من قبل العديد من الباحثين والمؤسسات العلمية، وتشترك اغلب هذه التعريفات في الكثير من القواسم المشتركة إلى الحد الذي يجعلنا نقر بأنها مترادفات، ويمكن الإشارة إلى بعض هذه التعريفات مع التركيز على التعريف الذي قدمته لجنة الأمم المتحدة للبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند)، والذي يعد الأكثر قبولا لدى جميع المؤسسات والمعاهد والحكومات.

عرف الاقتصادي الشهير روبرت سولو الحاصل على جائزة نوبل في الاقتصاد لعام 1989 التنمية المستدامة بأنها "عدم الإضرار بالطاقة الإنتاجية للأجيال المقبلة وتركها في الحالة التي ورثها عليها الجيل الحالي". وأكد سولو انه عندما نتكلم عن الاستدامة فلا مناص من أن نأخذ في الاعتبار ليس الموارد التي نستهلكها اليوم وتلك التي نورثها للأجيال القادمة فحسب، بل ينبغي أيضا أن نوجه اهتماما كافيا إلى نوعية البيئة التي نخلفها للمستقبل، تلك البيئة التي تشمل إجمالي الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، بما في ذلك المصانع والمعدات والتكنولوجيا السائدة وهيكل المعرفة".

من هذا المنطلق، يرى سول وان التنمية المستدامة تتحول إلى مشكلة للادخار والاستثمار، لأنها ترتبط بالاستهلاك الحالي و المستقبلي لمختلف الموارد.

أما تعريف وليم رولكز هاوس، مدير حماية البيئة الأمريكية، فيشير إلى أن التنمية المستدامة "هي تلك العملية التي تقر بضرورة تحقيق نمو اقتصادي يتلاءم مع قدرات البيئة، وذلك من منطلق أن التنمية الاقتصادية والمحافظة على البيئة هما عمليتان متكاملتان وليستا متناقضتين". ومن ثم يمكن القول أن التنمية المستدامة تستدعي التحقيق الآني للمتطلبات البيئية و الاقتصادية.

ويعرف البنك الدولي للتنمية المستدامة بأنها تلك "العملية التي تهتم بتحقيق التكافؤ المتصل الذي يضمن إتاحة نفس الفرص التنموية الحالية للأجيال القادمة، وذلك بضمان ثبات رأس المال الشامل أو زيادته المستمرة عبر الزمن"، حيث أن رأس المال الشامل يتضمن: رأس مال صناعيا (معدات وطرقا...الخ)، وبشريا (معرفة ومهارات)،و اجتماعيا (علاقات ومؤسسات)، وبيئيا (غابات ومرجانيات).

أما التعريف الأكثر شهرة للتنمية المستدامة، والذي ذاع صيته في الأوساط الأكاديمية والمهنية، فهو تعريف اللجنة العالمية للبيئة والتنمية (لجنة برونتلاند) والذي يشير إلى أنها "التنمية التي تلبي احتياجات الحاضر دون

الانتقاص من قدرات الأجيال القادمة على الوفاء باحتياجاتها". أي أنها عملية تغيير حيث يجري استغلال الموارد وتوجيه الاستثمارات،وتكييف التنمية التكنولوجية والتطوير المؤسسي بتناسق يعزز الإمكانيات الحاضرة والمستقبلية في سبيل تلبية احتياجات البشر وتطلعاتهم.[6]

ويندرج تحت هذا التعريف الموجز عدد من القضايا المهمة،هي:

1 إن التنمية المطلوبة لا تسعى لتقدم بشري موصول في أماكن قليلة ولسنوات معدودات، بل للبشرية جمعاء، وعلى امتداد المستقبل البعيد؛

2 إن هذه التنمية هي تنمية تفي باحتياجات الحاضر دون المساس بقدرة الأجيال القادمة على توفير احتياجاتها؛

3 إن مستويات المعيشة التي تتجاوز الحد الأدنى الأساسي من الاحتياجات لا يمكن إدامتها إلا عندما تراعي مستويات الاستهلاك في كل مكان متطلبات الإدامة على المدى البعيد؛

4 إن الاحتياجات كما يتصورها الناس تتحدد اجتماعيا وثقافيا، ومن ثم فان التنمية المستدامة تتطلب انتشار القيم التي تشجع مستويات الاستهلاك التي لا تتخطى حدود الممكن بيئيا.

وتأسيسا على ما سبق نقول أن التنمية المستدامة هي تعبير عن التنمية التي تتسم بالاستقرار، وتمتلك عوامل الاستمرار والتواصل، وهي ليست واحدة من تلك الأنماط التنموية التي درج العلماء والخبراء على إبرازها، مثل التنمية الاقتصادية، أو الاجتماعية، أو الثقافية، بل تشمل كافة هذه الأنماط، فهي تنمية تنهض بالأرض ومواردها وتنهض بالموارد البشرية وتقوم بها، فهي تنمية تأخذ في الاعتبار البعد الزمني وحق الأجيال القادمة في التمتع بالموارد الطبيعية.

[6] نوزاد عبد الرحمن الهيتي،التنمية المستدامة، مركز الإمارات للدراسات للبحوث الإستراتيجية،2009، ص ص 13-14.

- **تعريفات مختلفة للتنمية المستدامة:**

بخلاف ما سبق من تمييز أو تحديد لصور الاختلاف بين التنمية الاقتصادية بسياقها التاريخي بما في ذلك الاختلاف بين التنمية من منظور الفكر الغربي عن نظيرتها الثالث أو النامي فإننا نلقي الضوء هنا على التفسيرات أو التعريفات المختلفة للتنمية المستدامة.

المنظور الغربي للتنمية وتقرير "بروندتلاند":

في التقرير الصادر عن اللجنة الدولية المعنية بالبيئة والتنمية لعام 1978، والمعرفة بلجنة "بروندتلاند؟ نجد تعريف التنمية المستدامة بأنها" التنمية التي تفي باحتياجات الأجيال الحالية دون أن تخل بحقوق الأجيال المستقبلية"، كما نلاحظ أن التقرير سالف الذكر قد لفت النظر لقضايا عديدة منها:

- السكان والتنمية.
- الأمن الغذائي.
- الموجودات الحية والتوازن الحيوي الايكولوجي.
- الطاقة.
- الصناعة.
- التحديات الحضرية.[7]

[7] احمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سبق ذكره، ص ص 97-98.

ثانيا : أهداف التنمية المستدامة.

أ –تحقيق نوعية حياة أفضل للسكان:

من خلال التركيز على العلاقات بين نشاطات السكان والبيئة، وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان،وذلك عن طريق مقاييس الحفاظ على نوعية البيئة والتهيئة والإصلاح وتعمل على أن تكون العلاقة في الأخير علاقة تكامل وانسجام.

ب – تعزيز وعي السكان بالمشكلات البيئية القادمة:

وذلك من خلال تنمية إحساسهم بالمسؤولية اتجاهها وحثهم على المشاركة الفعالة في إيجاد حلول مناسبة لها من خلال مشاركتهم في إعداد وتنفيذ ومتابعة وتقديم برامج ومشاريع التنمية المستدامة.

ت – احترام البيئة الطبيعية:

وذلك من خلال التركيز على العلاقة بين نشاطات السكان والبيئة وتتعامل مع النظم الطبيعية ومحتواها على أساس حياة الإنسان وبالتالي فالتنمية المستدامة هي التي تستوعب العلاقة الحساسة بين البيئة الطبيعية والبيئة المخلفة وتعمل على تطوير هذه العلاقة لتصبح علاقة تكامل وانسجام.

ث – تحقيق واستغلال واستخدام عقلاني للموارد:

وهنا تتعامل التنمية مع الموارد على أنها موارد محدودة لذلك تحول دون استنزافها أو تدميرها وتعمل على استخدامها وتوظيفها بشكل عقلاني.

ج -ربط التكنولوجيا الحديثة بأهداف المجتمع:

تحاول التنمية المستدامة توظيف التكنولوجيا الحديثة بما يخدم أهداف المجتمع، وذلك من خلال توعية السكان بأهمية التقنيات المختلفة في المجال التنموي، وكيفية استخدام المتاح والجديد منها في تحسين نوعية حياة المجتمع وتحقيق أهدافه المنشودة، دون أن يؤدي ذلك إلى مخاطر و أثار بيئية سالبة، أو على الأقل أن تكون هذه الآثار مسيطرة عليها بمعنى وجود حلول مناسبة لها.

ح إحداث تغيير مستمر ومناسب في حاجات وأولويات المجتمع:

وذلك بإتباع طريقة تلاءم إمكانياته وتسمح بتحقيق التوازن الذي بواسطته يكمن تفعيل التنمية الاقتصادية، والسيطرة على جميع المشكلات البيئية.

خ -تحقيق نمو اقتصادي تقني:

بحيث يحافظ على رأس المال الطبيعي الذي يشمل الموارد الطبيعية و البيئية، وهذا بدوره يتطلب مؤسسات و بنى تحتية وإدارة ملائمة للمخاطر والتقلبات لتؤكد المساواة في تقاسم الثروات بين الأجيال المتعاقبة وفي الجيل نفسه.

على الرغم من أن هذه الأهداف أو الغايات ربما يكون بينهما تناقض واختلاف إلا انه من الممكن أن تتعايش و تتجانس فالتنمية المستدامة تهدف لإيجاد التوازن بين الاحتياجات الاجتماعية والبيئية.

- **الفرع الثاني : خصائص وأبعاد التنمية المستدامة.**

أولا: خصائص التنمية المستدامة:

طرح مصطلح التنمية المستدامة عام1974 في أعقاب مؤتمر ستوكهولوم الذي عقبته قمة ريو للمرة الأولى حول البيئة والتنمية المستدامة الذي أعلن عام 1992 عن خصائص التنمية المستدامة التي تتلخص فيما يلي:

1 -**هي تنمية يعتبر البعد الزمني هو الأساسي فيها**:فهي تنمية طويلة المدى بالضرورة، تعتمد على تقدير إمكانات الحاضر،ويتم التخطيط لها بأطول فترة زمنية مستقبلية يمكن خلالها التنبؤ بالمتغيرات.

2 -**هي تنمية ترعى تلبية الاحتياجات القديمة:** في الموارد الطبيعية للمجال الحيوي لكوكب الأرض.

3 -**هي تنمية تضع تلبية احتياجات الأفراد في المقام الأول:** فأولوياتها هي تلبية الحاجات الأساسية والضرورية في الغذاء والملبس والتعليم والخدمات الصحية،وكل ما يتصل بتحسين نوعية حياة البشر المادية والاجتماعية.

4 - **هي تنمية تراعي الحفاظ على المحيط الحيوي في البيئة الطبيعية:** سواء عناصره ومركباته الأساسية كالهواء والماء مثلا، أو العمليات الحيوية في المحيط الحيوي كالغازات مثلا،لذلك فهي تنمية تشترط عدم استنزاف قاعدة الموارد الطبيعية في المحيط الحيوي، كما تشترط أيضا الحفاظ على العمليات الدورية الصغرى والكبرى في المحيط الحيوي، والتي يتم عن طريقها انتقال الموارد والعناصر وتنقيتها بما يضمن استمرار الحياة.

5 - **هي تنمية متكاملة** : تقوم على التنسيق بين سلبيات استخدام الموارد، واتجاهات الاستثمارات والاختيار التكنولوجي، ويجعلها تعمل بانسجام داخل المنظومة البيئية بما يحافظ عليها ويحقق التنمية المتواصلة والمنشودة.[8]

ثانيا: أبعاد التنمية المستدامة.

للتنمية المستدامة ثلاثة أبعاد أساسية تتعلق بالجانب الاقتصادي والاجتماعي والبيئي:

- **البعد الاقتصادي:**

تعني الاستدامة والاستمرارية وتعظيم الرفاه الاقتصادي لأطول فترة زمنية ممكنة من خلال توفير مقومات الرفاه الإنساني بأفضل نوعية مثل: الطعام والمسكن والملبس والصحة والتعليم.

- **البعد البيئي:**

يركز البعد البيئي بالتنمية المستدامة على مراعاة الحدود البيئية بحيث لكل نظام بيئي حدود معينة لا يمكن تجاوزها من الاستهلاك والاستنزاف.

إما في حالة تجاوز تلك الحدود فانه يؤدي إلى تدهور النظام البيئي. وعلى هذا الأساس يجب وضع الحدود أمام الاستهلاك والنمو السكاني والتلوث وأنماط الإنتاج السيئة واستنزاف المياه وقطع الغابات وانجراف التربة.

[8] احمد عبد الفتاح ناجي، مرجع سبق ذكره ، ص92.

- **البعد الاجتماعي:**

يركز البعد الاجتماعي للتنمية المستدامة على أن الإنسان يشكل جوهر التنمية وهدفها النهائي من خلال الاهتمام بالعدالة الاجتماعية ومكافحة الفقر وتوفير الخدمات الاجتماعية إلى الجميع المحتاجين لها بالإضافة إلى ضمان الديمقراطية من خلال مشاركة الشعوب في اتخاذ القرار بكل شفافية.[9]

المطلب الثالث: مفاهيم حول التنمية الشاملة.

تأتي التنمية الشاملة للتخلص من الفقر ومعالجته، ومحو الأمية، والتخلص من البطالة بتوفير فرص العمل، كما تهتم بضرورة تحقيق العدالة والمساواة في توزيع الثروة القومية، بالإضافة إلى منح الأفراد حقوقهم في التعبير عن الرأي وتمكينهم من المشاركة في صنع القرار، لذلك سميّت بالتنمية الشاملة نظراً لتركيزها على جميع جوانب حياة الأفراد.

- **الفرع الأول: مفهوم التنمية الشاملة وأهدافها.**

هي التركيز على جميع مواطن الضعف في مجتمع ما، سواء كان ذلك اقتصادياً أو سياسياً أو اجتماعياً، وتساهم القوى الداخلية والخارجية مجتمعة بتحقيق التقدّم والتنمية في مختلف الأبعاد، والعمل على تقوية نقاط الضعف التي تعاني منها، كما تسعى إلى تفجير الطاقات الكامنة لدى الأفراد بفتح أفق الإبداع والابتكار أمامهم.

[9] محمد عبد العزيز عجمية، مرجع سبق ذكره، ص 45.

أولا: مفهوم التنمية الشاملة.

التنمية الشاملة هي عبارة عملية مجتمعة تهدف إلى إيجاد مجموعة من التحوّلات الهيكلية وذلك بتوجيه جهود الأفراد الواعية وتسخيرها من خلال تحفيز الطاقة الإنتاجية لديهم.

تعني القدرة على معالجة جميع جوانب الضعف في كافة القطاعات و المجالات الموجودة في الدولة سواء ان كانت سياسية اقتصادية أو اجتماعية و سوف نتعرف من خلال السطور التالية لهذه المقالة على مفهوم التنمية الشاملة ،و أهدافها فقط تفضل عزيزي القارئ بالمتابعة .

ثانيا: أهداف التنمية الشاملة.

أولاً – الأهداف الاقتصادية:

1 . زيادة إنتاجية العمل؛

2 . تغيير الأهمية النسبية للقطاعات الرئيسة في الاقتصاد الوطني. أي زيادة الأهمية النسبية لقطاعات الصناعة والخدمات، وتراجع الأهمية النسبية لقطاع الإنتاج الأولي، سواء من حيث العمالة، أو من حيث المساهمة في توليد الدخل القومي، والإنتاجية أو في تحقيق القيمة المضافة، وذلك باستبعاد أن يكون توسع قطاع الخدمات غطاء لبطالة مقنعة؛

3 . تزايد الاعتماد على المدخرات المحلية كمصدر للاستثمار؛

4 – تنمية القدرة المحلية على توليد التكنولوجيا وتوطينها واستخدامها بالرغم من التوجه الحالي نحو عولمة الاقتصاد؛

5 . محاربة الفقر وتراجع حدوده وحدته، وهذا يتم عن طريق تراجع التفاوت في توزيع الدخل والثروة في المجتمع.

ثانياً – الأهداف الاجتماعية:

1 . تحسين مستويات التعليم والصحة والرفاهية عموماً لكافة المواطنين؛

2 . زيادة الاهتمام بالطبقة المتوسطة، والطبقة العاملة؛

3 . زيادة نسبة الخبراء والفنيين والعلماء في القوى العاملة؛

4 . تزايد مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي وفي مجالات الحياة العامة؛

5 . تعميم قيم حب المعرفة وإتقان العمل؛

6 . تنمية الثقافة الوطنية.

ثالثاً – الأهداف السياسية:

توصف التنمية الناجحة بأنها تؤدي إلى ظهور دولة قوية ومجتمع قوي، فيتمتع جهاز الدولة من ناحية بالاستقلال النسبي في صنع وتنفيذ سياساته في كافة المجالات، وذلك في مواجهة القوى الاجتماعية الداخلية والقوى الخارجية، وأن يحظى في نفس الوقت بالقبول من جانب أغلبية المواطنين فلا يعتمد على القهر أساساً لإنقاذ سياساته، والمجتمع القوي هو الذي يتمتع أفراده وجماعاته بقدر واسع من الحرية في القيام بأنشطتهم الخاصة والعامة في إطار قواعد عامة عقلانية مقبولة منهم على نطاق واسع وموضع احترام من جانب هذه الدولة. وهكذا، فمن الناحية السياسية يمكن القول بأن التنمية تعني تواجد الدولة التي تتمتع بالفعالية إلى جانب المجتمع المدني، وذلك دون أن يعنى المجتمع المدني كما يشيع البعض نبذ العقائد الدينية، وإنما يقوم مثل

هذا المجتمع على احترام حرية الاعتقاد لكافة أفراده). هذه هي الأبعاد الثلاثة الرئيسة للتنمية الشاملة: البعد الاقتصادي والبعد الاجتماعي والبعد السياسي، قد لا يكون البعد الاقتصادي هو أهمها، لكنه قد يكون أكثرها تحديداً وتأثيراً على الأبعاد الأخرى.

- **الفرع الثاني: مضامين التنمية الشاملة.**

إن التنمية الشاملة الجديرة بجهد الأجيال العربية وتضحياتها تتمثل بعدد من المضامين أبرزها:

- رفع مستوى الأداء الاقتصادي أي رفع مستوى الإنتاجية وزيادة حجم الإنتاج القومي ضمن نمط قطاعي متوازن قدر الإمكان وتطوير قدرة البيئة الاجتماعية والثقافية والسياسية؛
- تلبية الحاجات الأساسية للمواطنين ؛
- توفير فرص العمالة المنتجة وخفض البطالة الظاهرة منها والمقنعة ؛
- إصلاح نظم توزيع الدخل في كل قطر عربي؛
- تحقيق مشاركة شعبية واسعة في مسيرة التنمية ؛
- تقليص الفجوة التنموية فيما بين الأقطار العربية.

المبحث الثاني: ماهية التنمية الفلاحية.

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها.

تمتلك الفلاحة عوامل أساسية إذا ما تمت تنميتها وتطويرها، فإنها تعمل على تحريك النشاط الاقتصادي بشكل عام، ودفع عجلة التنمية الاقتصادية، وسنتعرض إلى مفهوم التنمية الفلاحية وأسسها وأهدافها.

أولا: مفهوم التنمية الفلاحية.

تعتبر التنمية الفلاحية أحد جوانب التنمية الاقتصادية ، فقد عرفت التنمية الفلاحية أنها "كافة الإجراءات التي من شأنها زيادة الإنتاج الفلاحي المتاح لعملية التنمية الاقتصادية".

كما عرفت بأنها "العملية التي يتم من خلالها تحقيق أقصى ناتج زراعي ممكن أو هي إعادة ربط الموارد الاقتصادية بحيث يتحقق أقصى ناتج زراعي ممكن".

إذا التنمية الفلاحية هي "عملية إدارة لمعدلات النمو حيث تهدف إلى زيادة متوسط الدخل الفردي الحقيقي على المدى الطويل في المناطق الريفية ، إما من خلال زيادة رقعة الأراضي المزروعة (التنمية الأفقية) أو من خلال تكثيف رأس المال وضخ جرعات من التقدم التكنولوجي (التنمية الرأسية)".

ويتفق مفهوم التنمية الفلاحية مع المفهوم العام للتنمية الاقتصادية حيث يركز عن الجانب المادي وذلك باتخاذ كافة الإجراءات التي تؤدي إلى زيادة الإنتاج الفلاحي ، وتكوين رأس المال من أجل التنمية الاقتصادية وذلك على حساب الجانب الاجتماعي ، ويمكن التمييز بين نوعين من وسائل التنمية الفلاحية ، الأول هو إعادة تنظيم علاقات الفلاحية ، والثاني زيادة الموارد الفلاحية المستخدمة.

ثانيا : أهداف التنمية الفلاحية

إن الهدف الأساسي الذي ركزت عليه المدارس الاقتصادية في نظريات التنمية الاقتصادية هو زيادة نصيب الفرد من الدخل الوطني الحقيقي . وبما أن التنمية الفلاحية جزء هام من التنمية الاقتصادية فإنه يكفي استعراض الأهداف التي ركزت عليها التنمية الاقتصادية بشكل عام نظرا للترابط والتداخل في الجوانب التنموية المختلفة وبالتالي فإن ما تهدف إليه التنمية الاقتصادية يتمثل في:

– زيادة الدخل الوطني الإجمالي ورفع متوسط نصيب الفرد إلى أقصى مستوى ممكن بتحقيق التراكم الرأسمالي، ويتم ذلك عن طريقة زيادة النمو سواء في الناتج أو الإنتاجية فهناك حاجة إلى إنتاج إضافي لتلبية الطلب المتزايد من جانب السكان الآخذين في النمو، وإلى زيادة الصادرات والحد من الاعتماد على الواردات، وإلى خلق وظائف جديدة وتلبية مطالب القطاعات الأخرى وإلى توليد المزيد من الإيرادات؛

– الاستقرار الاقتصادي أي تحقيق العمالة الكاملة دون تضخم ، بمعنى آخر التوصل إلى إنتاج أكبر قدر من الناتج المادي أو الدخل الحقيقي وتحقيق أعلى مستويات استغلال للموارد المتاحة والتشغيل الكامل للعمالة بهدف المحافظة على قيمة النقود ومع ظهور ارتفاع تضخمي في الأسعار نتيجة الطلب الفعلي الزائد على العمالة الكاملة رغم تجنب المجتمع و الإقتصاد الأثار السلبية في حالتي الكساد والتضخم .

و للإستقرار أهمية خاصة بالنسبة للزراعة حيث تسعى إلى تحسين فترات الإزدهار و الإنكماش في الدورة التجارية مع الأخذ في الحسبان ما يتسم الإنتاج الفلاحي من عدم الإستقرار بسبب تقلبات المناخ والمؤثرات البيولوجية وعدم الخضوع التام للسيطرة التنظيمية فيجب توسيع الإستثمار في المجالات المختلفة كإستصلاح الأراضي ، إقامة مشاريع الري والتوسع في زراعة المحاصيل والتقليل من هجرة القوة العاملة من القطاع الفلاحي إلى القطاعات الإقتصادية الأخرى.

المطلب الثاني : أسس التنمية الفلاحية

تعتمد التنمية الفلاحية على مجموعة من الأسس يجب توفرها حتى تضمن النموذج الملائم للتنمية ،إلا أن معظم الدول النامية تتميز بمجموعة من الخصائص والصفات الإقتصادية و الإجتماعية حيث يمكن حصر أهم تلك الصفات التي تعتبر سمات للتخلف الإقتصادي بصورة عامة و الفلاحي بصورة خاصة بالمتغيرات التالية، كالمشكلة السكانية وعدم كفاية رأس المال وتراكمها ، والبطالة المقنعة، و إختلال البنية الهيكلية للتجارة الخارجية وتخلف البنيان الإجتماعي والثقافي .

تعتبر هذه المتغيرات من معوقات التنمية الاقتصادية الفلاحية و التي من عناصرها الأساسية:

- قصور الرسائل الإدخارية؛
- ضيق السوق وانخفاض الدوافع الإستثمارية ؛
- البنية الأساسية والهياكل الإنتاجية القائمة ؛
- حلقة الفقر المفرغة؛
- أثر التجارة الخارجية على العلاقات الإقتصادية الدولية.

وبصورة عامة فإن معظم القطاعات الفلاحية سواء في الدول النامية أو المتقدمة تعاني من مشاكل ومعوقات إقتصادية تمنعها من تحقيق أهدافها التنموية ، ومن بين هاته المشاكل

التي تسود في الدول النامية والتي يمكن تجاوزها إذا وفرت الدول الإمكانيات والوسائل اللازمة لذلك هي:

– مشكلة العلاقة السكانية الأرضية : حيث تتميز الدول النامية بإرتفاع الكثافة السكانية الأرضية المزروعة فهناك فجوة كبيرة بين المتغيرين.

– مشكلة الندرة النسبية لرأس المال في القطاع الفلاحي:

وذلك بسبب محدودية الطاقة الإدخارية الإستثمارية سواء على المستوى الوطني أو على مستوى القطاع الفلاحي أو العائلات .

– مشكلة السعة المزرعية:

التي تقاس بمقدار عناصر الإنتاج المز رعية مجتمعة أو مجموع قيم هذه العناصر أو واحد منها وهي تختلف بإختلاف الإستخدام التكنولوجي والكفاءة الإدارية وقد تحول هذه المشاكل دون سيادة التنمية الفلاحية الملائمة في الدول النامية ، حيث أن معالجتها تحتاج إلى رؤية اقتصادية موضوعية وذلك في إطار سياسة اقتصادية ملائمة ترتبط بسياسة فلاحية تمكن من تحقيق الأهداف المرسومة للتنمية الفلاحية في الإطار المحدد لها ووفق الإمكانات المتاحة والممكن استخدامها ، ولا يكفي ذلك حتى تبدأ عملية التنمية الفلاحية إذ يجب أن تتوفر بجانب المتغيرات المذكورة شروط أخرى تعتبر كظروف ملائمة تعمل في ظلها عوامل الإنتاج الفلاحي ، وهذه الشروط ضرورية لأداء باقي العوامل الإقتصادية بكفاءة مناسبة ، وأهم الظروف الملائمة والشروط الضرورية لأداء برامج التنمية الاقتصادية الفلاحية ما يلي :

- الظروف الداخلية و الاستقرار السياسي ؛
- اكتمال السوق أو استخدام الكفاءة التوزيعية للموارد الفلاحية؛
- توافر الأنشطة الاقتصادية الفلاحية التكميلية ؛

بعد هذه الدراسة يتبين وجود العديد من العقبات والقيود التي تحول دون تنمية الإقتصاد الوطني بصورة عامة والقطاع الفلاحي بصورة خاصة ، وحتى يتم تنمية هذا القطاع يتطلب الأمر توفير العناصر الأساسية

للتنمية الإقتصادية ، ونظرا لأن تنمية القطاع لا يمكن تحقيقها منفصلة عن التغيرات والتأثيرات التي تحصل في الجوانب الأخرى من البنيان الإقتصادي لذا فإنه سيتم التطرق لعناصر التنمية الفلاحية في إطار برامج التنمية الإقتصادية، حيث تتلخص هذه العناصر فيما يلي :

1) التغيرات البنيانية:

يقصد بالبنيان الإقتصادي الكيفية التي يتم فيها تركيب القطاعات والأنشطة الإقتصادية ، وكذلك الأهمية النسبية لمختلف الأنشطة ، وكيفية ارتباطها مع بعضها البعض وعلاقتها التي تحدد طبيعة البنيان الإقتصادي الوطني كنسبة الناتج الفلاحي إلى الناتج الوطني ونسبة المشتغلين في القطاع الفلاحي إلى نسبة المشتغلين في القطاعات والأنشطة الإقتصادية وعن طريق هاته المتغيرات يظهر دور التنمية الفلاحية في التغيرات البنيانية وبالتالي أثرها على القطاعات الأخرى وعلى **الناتج** الوطني بشكل عام.

2) الدفعة القوية:

يقصد بها توفير قدر مناسب من الإستثمار يتيح للإقتصاد الوطني البدء بالتحرك نحو مرحلة النمو الذاتي، ويتحدد ذلك الحجم من الإستثمار في ضوء العديد من المؤشرات منها حجم الإقتصاد الوطني ومدى توافر الموارد الإقتصادية ، وطبيعة مرحلة النمو الإقتصادي التي تسود القطاع الفلاحي والقطاعات الأخرى.

3) الإستراتجيات الملائمة لاستمرار عملية التنمية:

حتى ولو توافرت العناصر السابقة فإنه في ظل غياب إستراتجية تنمية ملائمة لاستمرار معدلات النمو الإقتصادي فإن الفشل سيكون من نصيب التنمية، وتستمد الإستراتجية الملائمة مقوماتها من الظروف الإقتصادية والإجتماعية، والمتغيرات البيئية السائدة في الدولة وحجم الموارد الإقتصادية المتوافرة ، ويلعب حجم القطاع الفلاحي وأهميته دورا هاما في تحديد إستراتجية النمو الإقتصادي فضلا عن متغيرات أخرى (إستراتجية النمو المتوازن وإستراتجية النمو غير المتوازن).

المبحث الثالث: السياسات الفلاحية وأهدافها.

المطلب الأول: أسباب ونتائج فشل السياسات الزراعية السابقة 1962– 1999.

أولا: مرحلة 1962–1980:

شهدت هذه المرحلة ترسانة من القوانين و المراسيم تخص التسيير الذاتي و الثورة الزراعية، التي كانت موجهة للفلاحين وسكان الريف، من تحسين مستوى معيشة سكان الريف باعتباره الموقع الجغرافي للتطبيق، لكن هذه القوانين كانت مجرد حبرا على ورق، لان سكان الريف و الفلاحين بالأخص لم يكن له حق المشاركة و المساهمة في القرارات التي تخص شؤونهم بالدرجة الأولى، فبالرغم من أن القوانين تبين بان العمال و الفلاحين أحرار في تسيير أنفسهم، إلا أن الواقع اثبت عكس ذلك، حيث أن الدولة كانت تستعمل طرق تسيير تميزت بالمركزية و البيروقراطية، أي كانت الفكرة السائدة في أذهان المسئولين حول مفهوم التنمية إنها تأتي من القمة إلى الأسفل، وليس العكس، حيث عجز القطاع الزراعي عن تلبية الطلب الغذائي المتزايد نتيجة لتزايد معدل النمو السكاني الذي لم ينخفض عن 3% طيلة العشرين سنة (3.27% سنة 1970– 3.21%سنة 1982)، وهذا ما أدى إلى ارتفاع فاتورة الواردات الغذائية، مع ارتفاع في الميل المتوسط للاستيراد خلال عشر سنوات، حيث ارتفع من 25% سنة 1972 إلى 40% سنة 1982، وعجز القطاع الملي عن تمويل القطاع الفلاحي نتيجة تأخر وصول القروض الذي كان يتبع أسلوب المركزية، وبالتالي ظلت نسبة التبعية الغذائية تشهد تزايد مستمرا خلال الفترة (1973–1980) من سنة لأخرى، حيث انتقلت من 23% سنة 1973 إلى 29% سنة 1980.

ويمكن تلخيص هذه الفترة بأمرين هما:

- بدأت عملية التنمية الجزائرية عامة إلا بعد 5 سنوات بعد الاستقلال، وبالتحديد في عام 1967، أي انطلاق المخطط الثلاثي، حيث شهدت في السنوات الأولى من الاستقلال خللا اقتصاديا و ديمغرافيا خطيرين، لأنه لم تستقر السلطة
- السياسية حقا إلا في أواخر 1967 وبداية 1968، وانخفض الناتج القومي بحوالي الثلث (3/1)، وبالتالي ضاعت على الجزائر وشعبها المساحة الزمنية منذ تحقيق الاستقلال في 1962 وحتى 1967؛[10]
- تأخر الاهتمام بتنمية القطاع الزراعي، وتلك مشكلة اكبر لمدة 10 سنوات من 1962 إلى 1971 عندما صدر قانون الإصلاح الزراعي، وبالتالي ضاعت على الجزائر وأغلبية شعبها التي تعيش على الزراعة، المساحة الزمنية من 1962 إلى 1971، ولم يكن المستفيد من حصيلة التنمية إلا القطاعات البورجوازية، وخاصة البيروقراطية السياسية الإدارية، ومتوسطي الملاك في الريف.

ثانيا: مرحلة 1980-1989:

نفس السيناريو السابق بقي كما هو، حيث الإصلاحات كانت مجرد نظرية أكثر منها تطبيقية، وظلت القرارات التنموية مركزية ولم يكن للفلاحين دور فعال في صنع القرار، مما انعكس على هذه الإصلاحات بالفشل، لأنها كانت عن طريق الثورة و التغيير الجذري الشامل بدلا من الإصلاح التدريجي المعتمد بالدرجة الأولى على تشجيع الملكية عن طريق توزيع الأراضي، وبالتالي لم تغير هذه المراسيم و الإصلاحات من حياة الريف شيء، إضافة إلى العجز المستمر في الإنتاج الفلاحي و الارتفاع المتزايد في الواردات الزراعية – الغذائية،

[10] زروقي ليلى، التقنيات العقارية، العقار الفلاحي،الجزء الأول ،الطبعة الثانية، 2001، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، ص7.

فلقد تبين بأنها تتزايد كمّا وتكلفة سنة بعد سنة رغم انخفاض المداخيل البترولية سنة 1986، وبقيت الحصة المخصصة لاقتناء الغذاء من الخارج ثابتة نسبيا، وإرادات غالبيتها حبوب وحليب وتمثل تكلفته خمس الفاتورة.

وللإشارة أن هذه الفترة كانت الجزائر تطبق النهج الاشتراكي لاقتصادها، ونتجت عنها عواقب وخيمة تتجلى في مقولة احمد هني حيث قال:" في أخر المطاف، لم تساهم الإجراءات المتخذة لإضفاء الطابع الاشتراكي على الريف، سوى في تخريبه(أي النسيج الريفي)، حتى وان رضا القريين بمحنتهم. تنامي المعمرات، الانفجار السكاني، وتوزيع الريع البترولي عن طريق الأجور ساهمت هي كذلك في بلوغ هذه الوضعية وذلك بمضاعفة الطلب مقابل عرض محدود".

ثالثا : مرحلة التسعينات 1990-1999:

هذه الفترة كانت من أصعب الفترات التي مرت بها الجزائر، خاصة الأزمة الأمنية التي أوقفت عجلة التنمية، وأصبح الاستقرار الأمني من أولويات الحكومة شاملة على التراب الوطني، وكان الوضع الاقتصادي حرج، خاصة الارتفاع المستمر في حجم المديونية بقوة جراء أزمة 1986، حيث إذ ارتفعت من 15330 مليون دولار سنة 1979 إلى 27000 مليون دولار سنة 1992 إلى 32610 مليون دولار سنة 1995، أي ارتفع إلى الضعف خلال الفترة 1979-1995، وهذا ما جعلها تحتل الصدارة في قائمة الدول العربية بالنسبة لحجم الديون الخارجية، واحتلت الجزائر المرتبة الأولى عربيا في حجم خدمة الدين في الفترة 1993-1995، حيث أن حجم خدمة الدين للجزائر سنة 1993 يعادل 7 مرات بالنسبة لتونس وأكثر من 3 مرات بالنسبة للمغرب في سنة 1993، وكان سكان الريف اشد معاناة مقارنة بالحضر، من حيث عدم الأمن من جهة و الفقر من جهة أخرى، وحسب تقارير ONS والبنك الدولي و CENEAP يؤكدون أن ظاهرة الفقر تعود جذورها في بداية التسعينات، وظل متوسط إنتاج الغذاء بالنسبة للفرد الواحد على حاله دون

أي تحسين، بسبب مضاعفة عدد السكان خلال ثلاثة وعشرين عاما (1970-1993) الذي صاحبه نقص في إنتاج الغذاء، وكانت الجزائر من اضعف الدول في التبادل التجاري الزراعي مع الدول الأوروبية مقارنة بالمغرب وتونس، في هذه الفترة، حيث أن الجزائر لا تصدر سوى لفرنسا، بينما تستورد من كل الدول المكونة للوحدة الأوروبية ما عدا بريطانيا و البرتغال.[11]

المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي 2006-2013

سياسة التجديد الفلاحي و الريفي (2007-2013):

تتركز سياسة التجديد الفلاحي و الريفي على ثلاث محاور أساسية، وهي: التجديد الريفي، التجديد الفلاحي، وتعزيز المهارات و القدرات البشرية و الدعم التقني للمنتجين و المستثمرين الفلاحين وصغار المربين.

أولا: سياسة التجديد الفلاحي: ويقوم على ثلاث محاور أساسية، وهي:

- إطلاق برامج تهدف إلى التكثيف و التحديث من اجل زيادة الإنتاج و الإنتاجية، وتطوير المنتجات ذات الاستهلاك الواسع كالحبوب، الحليب الاصطناعي، والبقول و البطاطا ، وزراعة الزيتون، والطماطم الصناعية، التشجير، النخيل، واللحوم الحمراء و الدواجن، وهذه البرامج تدخل ضمن أنظمة اقتصاد المياه؛
- تطبيق نظام الضبط (SYRPALAC)، والذي يهدف من جهة: تامين وتثبيت عرض المنتجات الغذائية ذات الاستهلاك الواسع (الحبوب، الحليب، واللحوم، الزيوت، و البطاطا)، وحماية مداخيل الفلاحين و المستهلكين من جهة أخرى، ولتحقيق هذين الهدفين يجب أن تكون الأنشطة المبرمجة تستهدف تعزيز الأدوات الضرورية للضبط، كأماكن التخزين المنتجات الفلاحية، وتوفر المذابح؛

[11] هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات و العقبات، مقال، الشلف يومي 23-24- نوفمبر 2014، ص3-4.

- إنشاء بيئة أمنة من خلال إطلاق قروض بدون فوائد كقرض الرفيق لشراء المعدات و الآلات الفلاحية، و وضع تأمينات فعالة من اجل الحد من انخفاض المردودية و الكوارث الفلاحية، وتعزيز ودعم التعاضدية الريفية الجوارية، و المنظمات المهنية.[12]

ثانيا: سياسة التجديد الريفي:

تقوم هذه السياسة على أربعة محاور رئيسية، وهي:

- تحديث القرى و المداشر (ksours)، من خلال تحسين الظروف المعيشية في المناطق الريفية، و القضاء على السكنات الهشة وغير المستقرة، و استبدالها بمساكن و أماكن لائقة تتوفر على وسائل الراحة التي عادة ما تنسب إلى المدن و البلديات (الطرق، الكهرباء، الصرف الصحي، ومياه الشرب، وبناء المدارس، الرعاية الصحية و الحماية الاجتماعية...الخ)؛
- تطوير وتنويع في الأنشطة الاقتصادية في الوسط الريفي و تتمثل في التنمية المحلية و التجارة، السياحة الريفية و الحرف، تثمين المنتجات المحلية، خلق و تطوير المؤسسات المتوسطة و الصغيرة، الطاقة المتجددة، تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، و تهيئة الفضاءات و المناطق الريفية لتصبح أكثر جاذبية؛
- حماية و تثمين الموارد الطبيعية المتمثلة في الغابات، السهوب، الواحات، الجبال، الخط الساحلي،و الأراضي الفلاحية.
- حماية وتثمين الممتلكات و الثروة الريفية المادية وغير المادية، و التي تتمثل في المنتوجات الزراعية، المباني، حماية الأماكن الأثرية و الثقافية، وخلق التظاهرات الثقافية في الريف.

ثالثا : تعزيز المهارات و القدرات البشرية و الدعم التقني للمنتجين (PRCHAT):

[12] هاشمي الطيب، مرجع سبق ذكره، ص06-07.

وتتمثل في ما يلي:

- الاستثمار البشري من خلال التكفل بالقدرات البشرية للقطاع و ترقيتها عن طريق برامج التكوين و البحث و الإرشاد الفلاحي، إضافة إلى التطوير التقني لجعل القطاع يتماشى مع المستجدات؛
- تحديث المناهج للإدارة الفلاحية؛
- تعزيز القدرات المادية و البشرية لكل المنظمات و الوكالات المكلفة بدعم الفلاحين و العاملين في القطاع الفلاحي؛
- دعم مصالح المراقبة و الحماية البيطرية و الصحية النباتية، ومصالح إصدار الشهادات الصحة النباتية من البذور و الشتلات، والمراقبة التقنية لمكافحة الحرائق.[13]

[13] زروقي ليلى، مرجع سبق ذكره، 08.

الخلاصة:

مسايرة مؤشرات التنمية أصبحت حتمية لا مفر منها، من اجل دعم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا كون أن ثرواتها المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة، فبرغم من المجهودات التي تبذلها الدولة لزيادة الإنتاج فما ينقصنا هو التفكير مليا في سياسة فلاحية تهتم أكثر بمشكل العقار الفلاحي، ونحن متأكدون بان الأرض الجزائرية لازالت لحد الآن لم تقدم كل ما تملك من إمكانيات، إلا أن السياسة الفلاحية الجديدة على هذا المستوى كانت فترة جديدة هدفها هو محاولة تحقيق الاكتفاء الذاتي.

الفصل الثاني:

تمهيد:

أصبحت التنافسية في وقتنا المعاصر أمرا لا مفر منه، فأصبح لها هيئات و إدارات و التي بدورها تمتلك سياسات و استراتيجيات و مؤشرات لقياسها في اقتصاد ما و مقارنتها مع الاقتصاديات الأخرى و نتيجة للتطورات في البيئة الاقتصادية العالمية، زاد الاهتمام بالتنافسية ليس على مستوى المؤسسات فحسب، بل أصبحت حاجة ملحة للدول بوصفها أداة لاكتساب و زيادة قدراتها التنافسية و تعزيز أوضاعها في الأسواق التي تنشط فيها.

المبحث الأول:لمحة عامة عن الخدمات المصرفية.

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الخدمة المصرفية وأنواعها

أولا :مفهوم الخدمة المصرفية

إن مفهوم الخدمة المصرفية لا يختلف كثيرا عن مفهوم الخدمات بصورة عامة و تمثل الخدمات المصرفية والمالية مجموعة الخدمات التي تقدمها البنوك لعملائها وترتبط هذه الخدمات بالوظائف الأساسية للبنوك وهي الإيداع و الائتمان وخدمات الاستثمار، فالخدمات عديدة ومتنوعة وهناك من يقسمها إلى الخدمات المصرفية التقليدية والخدمات المصرفية المستحدثة وخدمات متعلقة بإدارة الأموال والاستثمار والأوراق المالية.[14]

كما يعرفها Kotler&Armstrong "بأنها أنشطة أو مدافع أو اشباعات يقدمها طرف (البائع) لطرف آخر (المشتري) وهي بطبيعتها غير ملموسة ولا يترتب عن بيعها نقل ملكية شيء وقد يرتب أو يرتبط إنتاجها وتقديمها بمنتج مادي ملموس.

التعريف الذي أعطته جمعية التسويق الأمريكية (AMA) للخدمات على أنها "الأنشطة والمنافع التي يحققها البائع إلى المشتري من خلال الأشياء المقدمة له أو المرتبطة مع البضاعة المباعة وبما يحققه رضاه".

تمثل الخدمة المصرفية مجموعة الخدمات التي يقوم البنك بتقديمها لعملائه، حيث يمكن تعريفها على أنها نشاط أو مجموعة الأنشطة التي يكون جوهرها غير ملموس، يقوم بتقديمها البنك لعميله بغية إشباع حاجاته ورغباته، قد يكون إنتاجها مرتبط بمنتج مادي أو قد لا يكون، ولا ترتب عنها أي انتقال للملكية

[14] ميهوب سماح، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، شهادة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004-2005، ص 68.

ويمكن إظهار ارتباط الخدمة المصرفية بمنتج مادي كما يلي:

أ –ترتبط سرعة انجاز الخدمة وطريقة تقديمها بمدى تطور الأجهزة والمعدات التي تساعد في تحقيق ذلك.

ب–يلجا المستفيد إلى الصراف الآلي عند قيامه بسحب نقوده منه.

ج– كما أن ملئ استمارة السحب أو الإيداع يرتبط باستخدام سلعة مساعدة وهي مستندات السحب والإيداع.[15]

وقد يخلط البعض بين السلع والخدمات، والتفرقة الواضحة بين السلع والخدمات تكمن في أن الخدمة ليست شيئا ماديا ملموسا و لا يمكن تملكه، فعلى سبيل المثال عندما نستأجر غرفة في فندق لا نأخذ شيئا ماديا عندما نترك الفندق، و إنما نحصل على درجة من الإشباع وهي الخدمة التي تلقيناها وهي شيء غير ملموس، كذلك الحال عندما نتقدم إلى البنك لإجراء عملية تحويل مبلغ من المال لأحد فإننا لا نحصل على شيء مادي ملموس، و إنما نحصل على الإشباع والرضا من خلال تحويل مبلغ من المال.

ثانيا خصائص الخدمات المصرفية.

تنفرد الخدمات المصرفية بعدد من الخصائص وصفات معينة ومنها نجد:

1 -اللاملموسية:

تتصف الخدمة المصرفية كغيرها من الخدمات باحتواء مضمونها الخدمي على مجموعة من العناصر الغير ملموسة، و العناصر الملموسة التي تتمثل في الجوانب المادية المرئية للخدمة كالأجهزة المستخدمة و الحواسب،

[15] نسرين عايشي عمر، دور جودة الخدمات المصرفية في زيادة القدرة التنافسية للبنوك، ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2013 – 2014، ص ص19–24.

غير ذلك من المرافق و التسهيلات الموجودة في البيئة المادية للمصرف، إما العناصر الغير ملموسة والتي يتعذر على الفرد لمسها أو رؤيتها فإنما تكمن في إدراك العميل وتوقعاته وما تتضمنه من قيم نفعية غير مباشرة ولكن لها دلالات هامة في تقييمه للمضمون الخدمي.

يترتب عن هذه الخاصية ما يلي:

- صعوبة اللجوء إلى أساليب المضاربة التقليدية في قطاع الخدمات، حيث لا يمكن شراء الخدمة وعند زيادة عرضها أو انخفاض سعرها وبيعها عند نقصان العرض وارتفاع أسعارها، في حين أن المضاربة في السلع أكثر شيوعا.
- لا يمكن تخزينها، حيث أن عرضها محدود تبعا للطاقات الإنتاجية المتوفرة؛
- لا يمكن تخزينها بواسطة دفاتر بنكية ما يسمح بتقليدها؛
- عدم التملك حيث أن الخدمة لا يمكن امتلاكها لشيء ملموس كونها تستهلك مباشرة؛
- اقتصار عملية توزيع الخدمة المصرفية على الوكلاء.

2 -التلازمية:

تتصف الخدمة المصرفية بتلازم إنتاجها وتوزيعها أي عدم إمكانية فصل هاتين العمليتين،حيث يتم إنتاج الخدمة وتوزيعها في المصرف نفسه أو احد فروعه أو عن طريق أي من نظم توصيل الخدمة لديه، حيث أن هذه الخاصية تفرض وجود علاقة شخصية مباشرة بين المصرف وعملائه من شانها أن توفر تغذية عكسية تساعد الإدارة علة الوقوف على رد فعل العملاء.

3 -التأكد من تقديم ما يطلبه وتذبذب الطلب:

لان الخدمة بطبيعتها ليست شيئا ملموسا يمكن الحكم على موصفاته بمعايير مطلقة وثابتة بين كل العملاء، فالحكم النهائي على ما يقدمه موظف البنك سوف يرتبط بما يطلبه ويتوقعه العميل من هذه الخدمة، والحقيقية أن موظف الشباك في البنك لا يبيع خدمة الحساب الجاري لعميل الحساب الجاري.

4- خاصية عدم التجانس:

يمكن السيطرة على جودة الخدمات المصرفية من خلال تقليل من التباين (عدم التجانس) فيها من خلال إتباع الخطوات التالية:

- الاختيار الجيد للموظفين في البنك وتدريبهم على الطرق المستخدمة في تقديم الخدمة المصرفية؛
- تنميط خطوات وإجراءات تقديم الخدمات في جميع إنحاء البنك؛
- التعرف على ما يرضي الزبائن وعلى ردود فعلهم إزاء الخدمات المقدمة لهم، وذلك من خلال المعلومات المرتدة واستقصاءات الزبائن.

5- التغير أو التمايز (المدى الطويل):

المؤسسات المصرفية تعمل على تقديم مدى واسع من الخدمات و المنتجات لملاقاة الحاجات المصرفية المتنوعة من قبل زبائن مختلفين في مناطق مختلفة، حيث تقدم من جهة خدمة خاصة للزبون صناعي مثلا وفي الجهة الأخرى تقديم خدمة الزبون فرد عادي.

6- التشتت الجغرافي:

المصرف قادر على الوصل إلى العملاء الحاليين و المحتملين في أماكن تواجدهم أو حيث يحتاجون إلى الخدمات المصرفية، بمعنى إن المصارف يجب أن تكون صانعة لأسواقها وليس العكس، وذلك من خلال وجود شبكة مصرفية متكاملة تحقق المنفعة المكانية و الزمنية.

7- الخدمات البنكية تقدم مباشرة للزبائن.

حيث مكان للوسيط التجاري بغض النظر عن مختلف أنواع الوسطاء، فالبنك مطالب بإقامة علاقات شخصية مع كل زبائنه فالزبون يقصد البنك و الشخص الذي يتعامل معه هو عامل البنك.

8 - المشاركة و التوازن بين النمو والخطر:

8-1- المشاركة:

ففي اغلب الأحيان يتطلب أداء الخدمة المصرفية ضرورة وجود العميل أثناء تقديمها ومشاركته فيها، فلو أخذنا عملية الإقراض أو الإيداع مثلا فلابد من وجود العميل لإتمام هاتين العمليتين كتقديم الطلب اللازم للحصول على القرض أو لفتح حساب جديد وبالتالي يعتبر العميل جزءا هاما من عملية أداء الخدمة المصرفية.

8-2- التوازن بين النمو و الخطر:

يقوم جانب من عمل المصارف على تقديم احتياجات من تقديم القروض هو نوع من شراء المخاطر، وعليه تقتضي الضرورة في هذا الصدد العمل على خلق من التوازن بين التوسع في التجارة المصرفية وبين اخذ

الحيطة و الحذر، فأي عمل مصرفي موضعي يتضمن إتاحة المجال لإيجاد التوازن بين التوسع و النشاط ودرجة المخاطرة وتحمل المخاطرة.

9 –الخدمة المصرفية التي تقدم هي قابلة للاستدعاء:

وبمجرد الحصول عليها لا يمكن إضافة تحسينات عليها أو سحبها، وفي حالة عدم انسجامها مع توقعات العميل فالبديل الوحيد للإصلاح هو الاعتذار، مع مراعاة العمل مستقبلا على توفيرها حسب قناعة و احتياجات العميل.

فالمصارف يجب النظر إلى الخدمة من زاوية المنافع ودرجة الإشباع التي يتوقع العميل الوصول إليها، من خلال الحصول على هذه الخدمة لذلك على إدارة التسويق في المصرف النظر إلى الخدمة من زاوية العميل.[16]

المطلب الثاني: أنواع الخدمات المصرفية.

إن اختلاف حجم المنظمات المصرفية وطبيعة عملها اقتضى تقديم خدمات مصرفية معينة إلى السوق المصرفية وفقا لإمكانياتها وقدرتها لتلبية حاجات ورغبات العملاء الحاليين والمرتقبين ،مما أدى إلى إنتاج أنواع متعددة من تلك الخدمات أهمها:

1 -قبول الودائع:

وهي الودائع المصرح بها بأية عملة،المودعة لدى المصرف والواجبة الدفع أو التأدية عند الطلب أو بعد إنذار في تاريخ استحقاق معين ،وتعد خدمة قبول الودائع من أقدم الخدمات المصرفية تشمل:

[16] بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، ص ص 253-254.

أ -**الحسابات الجارية أو حسابات الصكوك:**

تعد الحسابات الجارية وسيلة لجذب الأموال، والحصول على عمولات مختلفة، على العمليات المصرفية التي يجيرها العميل من خلال حسابها الجاري وتوفير خدمات العميل، ويحمل الحساب صفة تجارية ويقدم العميل على فتح حسابات الصكوك لإيداع ومجوداته النقدية ويقوم بتغذية حسابه بدفعات نقدية أو صكوك و حوالات مالية.

ب - **أوراق الدفع القابلة للتداول:**

وهي حساب يسمح بكتابة صك محدود القيمة ودفع فائدة ولكنه يتطلب توفير رصيد يحتوي مبلغا كحد أدنى من الأموال أي انه حساب منتج للفائدة وينظر إليه على انه ودائع ذات إيراد تشبه الصك.

ت - **حساب إيداع سوق النقد:**

وهو حساب إيداع يزودنا بوسيلة محددة عن طريق الأوراق التجارية القابلة للتداول ومن ثم القيام بعملية الدفع بشكل منتظم يهدف تقويم معدل الفائدة السوقي.

ث - **شهادات الإيداع:**

تتميز هذه الشهادات بان المودع لا يستطيع أن يسحب منها في أي وقت يشاء، ولكن هناك فترة زمنية تتراوح بين ثلاثة أشهر وأربعة سنوات حتى يستطيع المودع سحب الوديعة دون غرامات.

ج -**حسابات التوفير:**

هو حساب إيداع يسمح بتجميع المدخرات الميزة فيها أن كافة البنوك تقوم بقبولها، أكان ذلك نظير فائدة أم بدونها حسب رغبة المودع، تكون في غالب الأمر كثيرة العدد [17]ومحدودة الأرصدة تفتح حساباتها للأشخاص الطبيعيين و الاعتباريين (جمعيات، نوادي، اتحاديات) بعد أن يكون البنك قد اشترط مبلغا معينا كحد أدنى للإيداع.

2 -**القروض والتسهيلات الائتمانية:**

وهي التي تمنح البنوك التجارية للأفراد في المجالين التجاري والصناعي لتزويدهم بما يحتاجونه من أموال... أما التسهيلات فمنها ما هو نقدي مثل: السلف وخصم الكمبيالات و ما هو غير نقدي، مثل : فتح الاعتمادات المستندية.

3 -**الاستثمار في الأوراق المالية والمشروعات الاستثمارية:** ويحتوي على ما يلي:

أ -الاستثمار في الأوراق المالية: شراء سندات حكومية وسندات مضمونة من الحكومة و اذونات الخزانة؛

ب - الاستثمار في المشروعات الاستثمارية: المساهمة في رؤوس أموال المصارف الأخرى، وفي رؤوس أموال المشروعات العاملة في قطاعات الزراعة والصناعة و الإسكان والسياحة.

4 -**الخدمات المصرفية التقليدية:** تتمثل فيما يلي:

- تحصيل الصكوك المسحوبة على المصرف (بالداخل والخارج) لصالح عملائها؛
- صرف الصكوك المسحوبة على المصرف (بالعملة المحلية والأجنبية)؛

[17] علي محاد أمينة، فعالية الخدمة المصرفية في ظل العولمة المالية، شهادة ماستر، جامعة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2014-2015، ص ص 15 – 18.

- تحصيل الصكوك الشخصية والسياحية وإيداعها في حسابات العملاء الجارية؛
- إجراء عمليات التحويل نزولا عند أوامر الزبائن بالداخل والخارج؛
- إصدار صكوك على اختلافها؛
- شراء وبيع عملات أجنبية؛
- فتح الحسابات بالعملة المحلية والعملات الأجنبية؛
- سداد التزامات اتجاه غيرهم بناءا على طلبهم؛
- صرف رواتب العاملين بمشروعات العاملين.

5 -الخدمات المصرفية الحديثة:

نظرا للتطور الذي مس أسلوب ومجال نشاط البنوك التجارية في السنوات الأخيرة، تعددت وتنوعت الخدمات المقدمة من طرف البنوك، وبالتالي أسلوب تقديمها للعملاء الذين تخدمهم وهذا راجع لأسباب عدة نذكر منها:

- التزايد المستمر في إعداد العملاء وتنوع احتياجاتهم؛
- الاستفادة من التطور الحاصل في مجال المعلومات والحسابات الآلية؛
- توسيع نشاط البنوك ليمس كافة شرائح المجتمع بعد أن كان يقتصر على التعامل مع الطبقة الميسورة.

بناءا على ما سبق شرعت البنوك في السعي لرفع أعمالها من جهة ولضبط وترشيد مصروفاتها وأعبائها من جهة ثانية. ولمحاولة كسب فئات جديدة من العملاء من جهة ثالثة ولتحقيق كل ذلك وجب ابتكار خدمات جديدة وحديثة تقدم للمتعاملين، تقوم فيها بالإشارة إلى بعض منها.

أ –نظام التحويل الأوتوماتيكي للأموال:

كان أول ظهور في الولايات المتحدة الأمريكية عام 1978. طبقا لمبادئه فان أي عجز في رصيد الحسابات الجارية يمكن تغطيته بصفة تلقائية من حساب التوفير، الميزة فيه أن العميل يتقاضى فائدة على حساب التوفير، وهو نظام يهدف إلى تسيير وتعجيل المدفوعات والتسويات بين البنوك، ويكفل لها من زاوية أخرى تقديم أفضل الخدمات للعملاء ويمنحها ميزة تنافسية في الأسواق المالية على المستوى العالمي؛

ب – البطاقات الائتمانية (النقود البلاستيكية):

تعتبر من أشهر الخدمات التي استحدثتها المصاريف والبديل العصري للنقود مبدؤها قائم على منح بطاقات بلاستيكية تحمل معلومات تتعلق بمتعامل يستطيع بموجبها الحصول على خدمات في العديد من المحلات المتفقة من البنك على قبول منح الائتمان لحمليها، وتتمتع هذه البطاقات بالميزات التالية:

- ضمان البنك لجزء كبير من الأفراد المستفيدين من البطاقة كمتعاملين دائمين معه؛
- توفر عنصر الأمان، حيث لا يتم استخدامها إلا من طرف صاحبها؛
- تعتبر وسيلة سداد مرنة وسهلة ودقيقة في نفس الوقت؛
- تعتبر وسيلة دفع دولية في مختلف دول العالم، مما يوفر عناء حمل النقود وهي ثلاث أنواع: بطاقات الائتمان، بطاقات الخصم الشهري وبطاقات الخصم الفوري.

ح خدمات نقطة البيع:

حيث توضع على مستوى المحلات التجارية محطات بيانات متصلة بشبكة حسابات المصرف أو أكثر، يتيح تسديد فواتير الشراء الكترونيا، تتميز بانخفاض تكلفة المعاملات بالنسبة للبنوك لان النقد لا يدخل في

معادلة التكلفة، مما يوفر على العملاء حمل كميات كبيرة من النقود، ويتيح للتجار إيداع حصيلة مبيعاتهم مباشرة في حساباتهم المصرفية.

خ -البطاقة الذكية:

ابتكرت عام 1974، تؤخذ كبطاقة ائتمان أو سحب تحتوي على رقائق الكترونية غرضها تخزين المعلومات، الملفت في هذه البطاقات أنها تدوم حتى عشر سنوات ولها قدرة عالية على التخزين تزيد عن تلك المتوفرة في بطاقة الائتمان العادية ب 200مرة، تتمتع بوسائل تأمين جيدة تحد من إمكانية تعرضها للغش و التزوير وبانخفاض تكلفة التخزين فيها.

هـ- ضمان التأمين:

تقدمها بعض البنوك العالمية لعملائها، إما من خلال إدارة متخصصة أو شركات التأمين التابعة للمصرف أو العاملة في أسواق المال، وتشتمل هذه الخدمة:

- التأمين على الحياة ⟵ حالة القروض الشخصية.
- التأمين على العقارات والسيارات ⟵ حالة القروض التسهيلات الائتمانية وقروض الإسكان.
- التامين ضد الحرائق والسرقة والخسارة المالية الطارئة ⟵ حالة الشركات ورجال الأعمال

من زاوية أخرى إلى جانب الأشكال العامة من الأنشطة التي تتناولها الخدمات المالية.[18]

[18] جبلي هدى، قياس جودة الخدمة المصرفية، ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2006-2007، ض 28.

المبحث الثاني: الخدمات المصرفية من التخصص إلى الشمولية.

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الخوصصة البنكية.

أولا: تعريف خوصصة البنوك.

تعتبر عملية خوصصة البنوك من العمليات بالغة الأهمية، وهذا لما تمليه من تأثير شامل على الاقتصاد الوطني، إذ تعتبر من ضروريات التنمية الاقتصادية الشاملة، تلك التنمية التي تأخذ في حساباتها كل شيء، وذات طابع حركي في تفاعل مستمر ما بين البنوك العامة و البنوك الخاصة هته الأخيرة التي تبلورت كنتيجة للخوصصة.

تعرف خوصصة البنوك على إنها الاتجاه نحو تحويل البنوك سواء كليا أو جزئيا ذات الملكية العامة إلى بنوك ذات ملكية خاصة (المحلي أو الأجنبي)، بهدف تطوير قطاع الأعمال ونموه وإدارته، من خلال آليات متنوعة وفتح أسواق جديدة محليا وخارجيا أمام الخدمات المقدمة.

فالخوصصة قائمة على توسيع نطاق الملكية يضم رأسمال إضافي جديد، أكيد هذا الرأسمال ستزيد من قدرة البنك القائم ويمكنه من توسيع نطاق خدماته، والدخول إلى مجالات إنتاج تفاعلية متكاملة مع هذا النطاق، مما يمكنه من تحقيق وفرات السعة والنطاق، وهذه كلها مؤشرات تدفع البنك إلى التوسع والتطور والاستمرار.

يعد قرار خوصصة أي بنك من البنوك بداية آفاق جديدة من اجل جذب مزيد من الاستثمارات الهيكلية و النوعية، خاصة عندما يمتلك البنك قدرته وفعاليته بعد هذا التحول الجذري نحو القطاع الخاص، وبالتالي

يعيد البنك صياغة ذاته مع هذه الانطلاقة إلى عالم أفضل من الأعمال المتجانسة التي تشكل واقع الأعمال الجديد.

يحتاج قرار الخوصصة أي بنك من البنوك إلى وعي إدراكي وشامل إلى كافة الأبعاد، ويتم ذلك من خلال دراسات وبحوث تحليلية للواقع العلمي.

من ضروريات الفهم الجيد لقضايا الخوصصة إدراك متطلباتها في الوقت ذاته محاذير التعامل معها، فان قرار خوصصة أي بنك من البنوك يوقف على مقدار الحسابات الدقيقة لكافة هذه الجوانب.

ومن ثم فان هناك محاذير في خوصصة البنوك أهمها ما يلي:

- الخطر من أن يقوم بعملية الخوصصة من لا يحسن القيام بها، حيث يجب إن توكل المهمة إلى خبراء مختصين كل في موقعه، وهي عملية تحتاج إلى حسن إدراك متخذ القرار في عمليات الخوصصة؛
- التدهور والانحدار السريع لأعمال البنك فور الإعلان عن خوصصته، ومن أسوء الأمور التي تنجم عن اتخاذ قرار خاطئ يصيب البنك بالشائعات و التوتر، ويؤدي إلى مناخ وحالة من عدم الثقة في هذا البنك، وما يترتب عنه نتائج وخيمة؛
- أن تكون العملية فردية – جزئية وعشوائية حيث من مواصفات العمل أن يأخذ بصفة جماعية يراعي فيه جميع الأبعاد، ويتم بناءا على دراسات وتحاليل مسبقة.[19]

[19] مفتاح صالح، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية، مقال ،جامعة بسكرة الجزائر، ص ص 2-5.

ثانيا: دوافع خوصصة البنوك

هناك عدة دوافع تجبر أي بلد إلى اتخاذ قرار تحويل ملكية المصارف العامة إلى القطاع الخاص نجد منها:

1 –الدافع السياسي و القانوني:

مع ظهور العولمة زالت دوافع الملكية العامة للمصارف، حيث أدى التدخل المتزايد للحكومات في النشاط الاقتصادي إلى كبح النشاط المالي و المصرفي، وذلك عن طريق تحديد أسعار الفائدة وفرض سقف على أسعار الإقراض و الاقتراض... وبالتالي ظهور الأسواق المالية الحرة أدى إلى دفع السياسيين إلى التوجه إلى القطاع الخاص و التخلي عن القطاع العام، زد على ذلك اهتمام المنظمات الدولية بعملة الخوصصة منها:

- وكالة الولايات المتحدة للتعاون الدولي.
- البنك الدولي للأعمار والبناء.
- موقف الشركات متعددة الجنسيات.

2 –الدافع الاقتصادي و المالي:

تزيد الخوصصة من الكفاءة في الأنظمة الاقتصادية الحرة التي تعتمد على آليات السوق و المنافسة وترفع فعالية ومعدلات الأداء وتزيد من الجودة، فهي تساعد في :

- معالجة ضعف ونقص الكفاءة الاقتصادية المرتبطة بالملكية العامة للمصارف، زيادة حصيلة الدولة من بيع المصارف العامة وبالتالي زيادة الإيرادات العامة؛
- تشجيع القطاع المصرفي الخاص على القيام بدوره في التنمية الاقتصادية؛
- تحسين نوعية الخدمات المقدمة وبالتالي زيادة القدرة على المنافسة في الأسواق المحلية و الخارجية.

3 –دافع العولمة المالية:

تعتمد الدول إلى خوصصة بنوكها لمواجهة أثار العولمة المالية، وتتمثل هذه الآثار في :

- ظهور المصارف الشاملة وبالتالي شدة المنافسة؛
- تزايد اتجاه المؤسسات غير المصرفية إلى اقتحام العمل المصرفي؛
- اتجاه الأفراد إلى تحويل مدخراتهم على المصارف إلى أدوات الاستثمار على سوق العمال؛
- التوسع في الخدمات الالكترونية المصرفية وتطويرها وتحديثها؛
- انتشار ظاهرة التكتل و الاندماج المصرفي في تكوين كيانات مصرفية عملاقة؛
- تطوير الإدارة في رفع مستوى كفاءة العاملين وزيادة الإنتاجية وتحسين الخدمات المصرفية وتوسيع النطاق الجغرافي.

4 –الدافع الاجتماعي :

هي الوسيلة المناسبة لتحقيق مزيد من الحرية الشخصية، وإيجاد الحافز الشخصي على الإنتاج، وتحقيق انضباط على السلوك داخل مجالات العمل، مما يؤدي إلى زيادة في الأرباح لكل من العامل و المصرف الذي يعمل فيه.[20]

ثالثا: أهداف الخوصصة.

تعمل الدول على تسطير أهدافا محددة في المجال المصرفي، تسعى لتحقيقها عن طريق خوصصة مصارفها العمومية، نستخلص أهم هذه الأهداف في ما يلي:

[20] خبابة عبد الله، إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري، مقال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر، ص17.

- زيادة المنافسة المصرفية وتحسين الأداء الاقتصادي، من خلال زيادة ابتكار و استحداث خدمات مصرفية جديدة أو في امتلاك القدرات التنافسية التي تعني تقديم الخدمات المصرفية بأقل تكلفة وبأحسن جودة وبأعلى إنتاجية وسعر تنافسي؛
- تنشيط سوق الأوراق المالية وتوسيع قاعدة ملكية الأسهم، وهذا من خلال الأسهم المطروحة في السوق المالي من طرف المصارف العامة، وبالتالي زيادة المعروض من الأوراق المالية ومن ثم زيادة سعة السوق وتعميقها وتطويرها؛
- تحديث الإدارة وزيادة كفاءة الخدمات المصرفية حيث البنوك المخصصة تستقطب افصل العناصر البشرية المتاحة لدى البنوك العامة، وكل ذلك يتيح أداء الخدمات المصرفية بكفاءة اعلي؛
- ترشيد الإنفاق العام وإدارة افصل للسياسة النقدية من خلال تخفيض سيطرة الدولة على المصارف، بالإضافة إن خوصصة البنوك تتيح إدارة السياسة النقدية بطريق غير مباشر مثل استخدام عمليات السوق المفتوحة وبكفاءة اكبر في ظل وجود سوق أوراق مالية متطورة؛
- مشاركة الأجانب من خلال مشاركتهم في عملية الخوصصة، مما سوف يسمح بنقل التكنولوجيا وتقنيات العمل وتسمح أيضا بالاندماج و الانفتاح على الاقتصاد العالمي.

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الشاملة.

أولا: مفهوم البنوك الشاملة :

يعرف عبد المطلب عبد الحميد البنوك الشاملة "Universelle Banque" بأنها "تلك الكيانات المصرفية التي تسعى دائما وراء تنويع مصادر التمويل وتعبئة أكبر قدر ممكن من المدخرات من كافة القطاعات، وتوظيف مواردها وتفتح وتمنح الائتمان المصرفي لجميع القطاعات، كما تعمل على تقديم كافة الخدمات

المتنوعة والمتجددة التي قد لا تستند إلى رصيد مصرفي بحيث نجد أنه تجمع ما بين وظائف البنوك التجارية التقليدية، ووظائف البنوك المتخصصة وبنوك الاستثمار والأعمال".[21]

وفي مفهوم آخر لرشدي صالح عبد الفتاح صالح "هي البنوك التي تقدم مجموعة من الخدمات المالية المتنوعة التي تشمل على أعمال قبول الودائع، ومنح القروض، والاتجار والتعامل بالأدوات المالية، وبالعملات الأجنبية ومشتقاتها، وتعهد الإصدارات الجديدة من ديون وحقوق ملكية، والقيام بأعمال الوساطة على تنوعها، وإدارة الاستثمارات، وتسويق المنتجات الصناعية والتأمين".

ويعرف طارق عبد العال حماد البنوك الشاملة من خلال إستراتيجيتها على أنها "البنوك التي تقوم على فلسفة التنويع بهدف الموازنة بين السيولة، والربحية، والأمان، إضافة إلى أنه يسمح للبنوك بالتعامل في الأدوات الحديثة ومواكبة التطورات التكنولوجية."

من مجمل المفاهيم المقدمة نستخلص المفهوم التالي:

يقصد بالبنك الشامل على أنه البنك الذي يوم على فلسفة التنويع في الخدمات التي يقدمها، وذلك بتنويع مصادر التمويل ومجالات الاستثمار من مختلف القطاعات، فهو يقوم بأعمال كل البنوك التجارية وبنوك الاستثمار والأعمال، والبنوك المتخصصة، وبذلك يجمع بين الأنشطة التقليدية المتمثلة في قبول الودائع ومنح الائتمان، وأنشطة غير تقليدية تتماشى والتطورات الحالية من خلال إستراتيجية التنويع.

[21] عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة:عملياتها-إداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000، ص:19.

ولعل من أهم سمات هذه البنوك والتي تميزها عن غيرها تتمثل في:

-الشمول مقابل التخصص المحدود.

-التنوع مقابل التقيد.

-الابتكار مقابل التقليد.

-التكامل والتواصل مقابل الانحسار.

ثانيا: دوافع التحول إلى البنوك الشاملة.

تشهد البنوك تحولات عميقة في وظائفها في السنوات العشرين الأخيرة بصفة عامة وكذلك منذ منتصف التسعينات بصفة خاصة. وهذه التحولات تصب في الإتجاه في التحول نحو البنوك الشاملة وتعدد وتنوع و إزدياد كثافة الوظائف التي تؤديها.

ومن بين أهم هذه الدوافع:

1. **دوافع ذاتية:** فالبنوك يتوافر لديها دافع ذاتي مستمر لتطوير أدائها، خاصة إذا توافرت لديها الإدارة الذكية الفاعلة القادرة على قراءة ورصد وتحليل ما يدور حولها من تطورات وتحولات و إتخاذ القرارات والسياسيات اللازمة للتواكب معها.

ومن ثم فالبنك غير القادر على هذا التفاعل يز ول ويموت لأنه لن يستطيع إقامة علاقات وروابط مع القطاع العائلي أو قطاع الأعمال ومن ثم تنقطع عنه أوردة الحياة.

2. التطور والتحولات في الإقتصاد بيات المحلية وخلقها لمجالات يجب أن تتدخل البنوك وتلعب دورا محوريا فيها. إذ أقبلت معظم دول العالم على تبني برامج الخصخصة وإفساح المجال لقوى السوق وهو ما يتطلب أن تساعد البنوك في تنفيذ مثل هذه البرامج.

3. الوعي لدى جمهور المتعاملين و إزدياد توقعاتهم وطلباتهم من البنوك، وتفضيلهم الحصول على سلسلة من الخدمات المتكاملة من جهة واحدة أو بنك واحد.

4. المنافسة، تشكل المنافسة دافعا مستمرا لتطوير البنوك والتحول نحو البنوك الشاملة، فتوجد المنافسة بين البنوك ذاتها في داخل الإقتصاد الواحد أو بين الإقتصادات المختلفة. ومن هنا ظهرت مقولة **إن لم نفعلها نحن فسيفعلها غيرنا** . ولقد أثر هذا الدافع على تزايد حجم الإقراض وتنويع النشاط وكذلك سلوك المصارف ذاتها وأصبحت هي التي تذهب إلى العميل وليس العكس. بل أن هذه المنافسة دفعت بعض البنوك إلى التخلص عن قواعد الحرص والحيطة التي يمليها العمل المصرفي السليم في الأقراض الداخلي والإقراض الدولي كذلك.

5. كما توجد المنافسة من المؤسسات المالية غير المصرفية والمؤسسات غير المالية صناعية كانت أو تجارية، إذ تشهد السوق المالية الآن دخول العديد من الشركات الصناعية والتجارية وشركات التأمين والسمسرة مجال تقديم التمويل والخدمات التي إعتادت المصارف تقديمها مما أدى إلى تآكل أرباح هذه الأخيرة، ومن ثم كان عليها أن تبحث عن إستراتيجية أخرى تستطيع من خلالها التعويض.

6. التطور العلمي والتكنولوجي في وسائل الإتصالات والمعلومات وهو ما أسفر عما يعرف بتكنولوجيا المعلومات. وأدى هذا التطور إلى تهيئة المناخ لظهور البنوك السابق الإشارة إليها، سرعة تبادل المعلومات فيما بين البنوك والعملاء وبين البنوك والسوق وبين البنوك وقطاعات الإنتاج والخدمات، ومن ثم قللت

كثيرا فجوة المعلومات التي كانت تحجب البنوك عن الدخول في الكثير من المشروعات، كما أن هذا التطور أدى إلى سهولة تحريك رؤوس الأموال بكميات كبيرة.

7. تزايد صيحات دعاة إصلاح النظام المصرفي إلى التخفيف من حدة القيود التشريعية التي تثقل البنوك بالقيود على أن تحل محلها قيود إقتصادية مصرفية فنية غير تحكمية تتعلق أساسا بالكفاءات والفاعلية في الأداء.

8. تزايد حركة الإندماج بين البنوك بمعدلات كبيرة في السنوات الأخيرة تحت تأثير العولمة. ويؤدي ذلك بلا شك إلى تكوين كيانات مالية ضخمة تستطيع أن تنتشر فروعها في كل مكان وأن تحصل على الأجهزة العلمية والإلكترونية المتطورة والموارد المالية الوفيرة وكذلك قاعدة عريضة من العملاء.[22]

ثالثا: مقومات وأساليب التحول للبنوك الشاملة:

مع توافر الدوافع القوية للتحول للبنوك الشاملة أو إنشاء بنوك شاملة منذ البداية، فإن هذا النوع من البنوك يحتاج إلى العديد من المقومات الهامة التي تعتمد عليها في أداء وظائفها المتعددة على نطاق واسع.

أ – هذه المقومات يمكن تقسيمها إلى مقومات تتعلق بالبنك ذاته، وأخرى ترتبط بسياسات الدولة وأجهزتها.

[22] مفتاح صالح، مرجع سبق ذكره، ص 8.

فبالنسبة للنوع الأول، نجد أن البنك الشامل يحتاج إلى :

- موارد مالية ضخمة تمكنه من أن ينهض بخدماته المتنوعة لعملائه في أي وقت وأي مكان.

- أن تتوافر لدى البنك موارد بشرية وإدارية وتنظيمية رفيعة المستوى والمهارة حتى تستطيع أن تنهض بالأعمال المصرفية التقليدية، والعمل في سوق الأوراق المالية (البورصة)، تأسيس الشركات ومتابعتها ومراقبتها وربما الإشتراك في إدارة الإستثمارات وتدوير المحافظ المالية..... الخ، وهذا يعني ضرورة توفير مراكز تدريب متخصصة تسهم في بناء هذه الموارد.

- أن تتوافر لديه بنية أساسية كافية من المعلومات وكذلك تكنولوجيا المعلومات التي تربطها ليس فقط بوحداتها التابعة لها وإنما بغيرها من البنوك وأوساط الأعمال التي تجوبها للحصول على المعلومات لحسن تقدير المواقف و إتخاذ القرارات العلمية المدروسة.

- تحتاج إلى إدارة تسويق فعالة وعلى مستوى عالي من الكفاءة.

- تحتاج إلى نشر الوعي المصرفي بصفة عامة لتفهم دور وأهمية البنوك الشاملة.

وبالنسبة للنوع الثاني: وهو ما يتعلق بالسياسات التي تتبناها الدولة وأجهزتها المختلفة، نعتقد أن الدولة عليها أن:

- تصدر التشريعات الحديثة وتطور وتعدل التشريعات القائمة بما يسمح للبنوك أن تقدم مثل هذه الأعمال على نحو فعال، فيجب على الدول إزالة الحواجز والقيود القانونية على ممارسة البنوك لأنشطتها في قطاعات معينة أو أقاليم بعينها.

- من المسائل المهمة كذلك إقتناع الأجهزة الرسمية والسلطات التنفيذية في الدولة بفكرة البنوك الشاملة ورسالتها وتوفير الدعم والمساندة لها والوقوف بجانبها خاصة في المراحل الأولى لتحولها أو لإنشائها على هذا الأساس.

- يجب على الدولة أن تساعد هذه البنوك من خلال المساعدة في إرساء النية الأساسية اللازمة من الناحية المادية وكذلك البشرية والتنظيمية.

- رفع مستوى فعالية وكفاءة البنك المركزي يوفر الإستشارة والدعم والمساندة لهذه البنوك في أداء رسالتها الإسهام الفعال في تحقيق التنمية الإقتصادية المتوازنة.

ب- **كيفية التحول إلى بنك شامل:**

- كذلك يمكن التحول نحو هذه البنوك في إطار ضوابط قانونية و إقتصادية عديدة يميلها الهدف من التحول، الظروف الواقعية التي يمر بها الإقتصاد، واقع الجهاز المصرفي ووحداته المختلفة، الأوضاع الإقتصادية العالمية ومدى إندماج الإقتصاد في الإقتصاد العالمي .... الخ.

وفي ضوء هذه المحددات وغيرها نستطيع القول أن التحول يمكن أن يتم بأكثر من طريقة:

أ - تحول بنك قائم تجاري أو إستثماري أو متخصص إلى بنك شامل، وهذا الأسلوب يعد الأسرع والأوفر حظا في النجاح نظرا لتراكم الخبرات الإدارية والفنية والتنظيمية لديه، ومن ثم يستطيع تحقيق الغرض المنشود، إلا أنه يمكن القول أنه على ضوء المقومات التي يحتاجها البنك الشامل يجب أن تتم هذه العملية على نحو مدروس ومحسوب بكل دقة وعلى مراحل متدرجة. بحيث يتم إستيعاب كل مرحلة قبل الإنتقال إلى التي تليها وهكذا. كما أنه من المعروف أن العمل المصرفي يستند إلى الثقة

من جانب المودعين وكذلك العملاء ويجب من ثم الحفاظ عليها، لذا فإن البرامج الزمنية التنفيذية المربوطة بالإنجاز المرحلي تعد هامة في هذا الخصوص.

ب -وقد يتم التحول داخليا من خلال تغيير الهياكل التنظيمية للبنك وتطوير لوائحه الداخلية وفي الصلاحيات والمسؤوليات والسلطات التي يتمتع الرجال العاملون في البنك بها في مختلف مواقعهم.

ج – وقد يتم التحول من خلال شراء بنوك قائمة تعاني من مشاكل تجعلها توشك على التوقف عن العمل وتتحمل خسارة كبيرة وتحويلها إلى بنوك شاملة على النحو السابق. وهذا الأسلوب يوفر في الواقع الكثير من الوقت والجهد اللازم لإختبار الموقع والمكان والعناصر البشرية الماهرة المدربة.

وأيا كانت الطريقة أو الأسلوب ومع أخذ الدوافع لنشأة وخلق هذه البنوك يكاد يكون هناك إجماع من الخبراء المتمرسين في هذا الوسط أن البنوك الشاملة ضرورة ملحة، دعمتها الرغبة وسا ندتها قدرة تكنولوجية متطورة. وتستطيع البنوك أن تكون على مستوى الحديث من خلال إضطلاعها بوظائف نقدية، مالية وتنموية لازمة لدفع التنمية في غضون التحولات الإقتصادية المحلية والدولية.

المبحث الثالث : التنافسية المصرفية والشمولية.

المطلب الأول: مفهوم التنافسية و استراتيجياتها.

أولا : مفهوم التنافسية

إن ظهور مفهوم التنافسية الدولية برز مع تفجر قضية العجز الكبير في الميزان التجاري للولايات المتحدة الأمريكية في الفترة 1981-1987 وزيادة المديونية الخارجية. ظهر كنتيجة لما أطلق عليه بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد في بداية التسعينات خاصة بعد انهيار الكتلة الشيوعية .

ولقد عرفها **Andra Tysom Laura** التنافسية الدولية على أنها القدرة على إنتاج السلع والخدمات التي تواجه اختبار المنافسة الدولية بشكل يتمتع فيه سكان الدولة بمستوى معيشة متنام ومستدام بينما تمثل تنافسية المؤسسة في مدى مقدرتها على مواجهة المنافسة سواء في الأسواق الداخلية أو الخارجية

ويتبين لنا من خلال التعريف بان هناك تنافسية على مستوى الدولية وتنافسية أخرى على مستوى المؤسسة. إلا أن هناك تنافسية على مستوى أخر وهي التنافسية على مستوى القطاع .

وبالتالي فإن مفهوم التنافسية يختلف باختلاف محل الحديث فيما إذا كانت عن مؤسسة قطاع أو دولة.

1 -على مستوى الدولة :

ليس هناك تعريف محدد لتنافسية الدولة ومن بين تلك التعاريف المقدمة لها ما يلي:

- **تعريف المنتدى الاقتصادي العالمي:**

يعرف التنافسية بأنها القدرة على توفير البيئة الملائمة لتحقيق معدلات نمو مرتفعة ومستدامة.

- **تعريف مجلس التنافسية الصناعية الأمريكي:**

يعرف التنافسية بأنها مقدرة البلد على إنتاج السلع والخدمات التي تستوفي شروط الأسواق الدولية وفي الوقت نفسه تسمح بتنمية المداخيل الحقيقية فهي وسيلة لتحقيق الرفاهية للسكان و التنافس فقط.

- **تعريف منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية:**

التنافسية الدولية هي: "القدرة على توليد المداخيل من عوامل إنتاج تكون مرتفعة نسبيا . بالإضافة إلى توليد مستويات عمالة مستدامة لعوامل الإنتاج وفي الوقت نفسه المقدرة على التعرض للمنافسة الدولية "، كما يمكن عموما تعريف تنافسية الدولة ككل: بقدرة البلد على تحقيق معدل مرتفع ومستمر لمستوى دخل أفرادها.

يعتبر تقرير التنافسية العالمية مؤشر من بين المؤشرات التي تقيس القدرة التنافسية للدول. وهو يصدر عن المنتدى الاقتصادي العالمي في دافوس بسويسرا.

ومن أجل تقييم وترتيب تنافسية الدول المشاركة. والتي بلغ عددها 117 دولة في سنة 2005 ثم استخدام مؤشرين. واحد خاص بالاقتصاد الكلي (مؤشر تنافسية النمو)الثاني الخاص الاقتصاد الجزئي (مؤشر تنافسية الأعمال)، ولقد احتلت الجزائر المرتبة 77 من أصل 177 دولة وهذا حسب مؤشر تنافسية النمو

بعدما كانت قد احتلت في سنة 2004 المرتبة 71 من أصل 104 دولة، أما على الصعيد العالمي قد احتلت فنلندا المرتبة الأولى عالميا وهذا للمرة الرابعة على التوالي ثم تلتها الولايات المتحدة الأمريكية في المرتبة الثانية.

يذكر أن المنهجية الجديدة التي تتعلق بتقرير التنافسية العالمي 2007/2006 تعتمد على مؤشر رئيسي (مؤشر التنافسية العالمي) إذ سيتم تصنيف الدول حسب النموذج الخاص بمراحل تطور اقتصاديات الدول و تنافسيتها وهي مرحلة الاقتصاد المعتمد على الموارد الطبيعية .مرحلة الاقتصاد المعتمد على الكفاءة والفعالية ومرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة والابتكار كما هو موضح في الشكل.[23]

- **الميزة التنافسية عند Porter** :

1 -تعريف M.Porter [24]

تنشأ الميزة التنافسية بمجرد توصل المؤسسة إلى اكتشاف طرق جديدة أكثر فعالية من تلك المستعملة من قبل المنافسين حيث يكون بمقدورها تجسيد هذا الاكتشاف ميدانيا . وبمعنى أخر بمجرد إحداث عملية إبداع بمفهومه الواسع .

- **مصادر الميزة التنافسية وطرق البحث عنها ودعائمها:**

إن خصائص وصفات التي تتميز بها المؤسسة عن منافسيها ذات طبيعة متغيرة ونسبية وتمس الأنشطة التي تقوم بها كالمنتوج والخدمات بأنواعها (أساسية والمكملة)وكيفية النتاج ،والتنظيم ، والأنشطة التسويقية ...الخ ،

[23] سملالي يحضيه، اثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية و تنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (مدخل الجودة و المعرفة) ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورةà ، تخصص التسيير جامعة الجزائر ، 2005 ص 04.

[24] كمال رزيق و قاسمي ياسين ، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز ، الكتاب الجامع للمؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات ، جامعة ورقلة 08-09 مارس 2005 ، ص 20.

وان هذا التفوق النسبي الناتج عن عدة عوامل أو مصادر مختلفة وقد نجد عدة مؤلفين قاموا بتحديد مصادرها منهم،**Andra Tysom Laura** الذي اعتبرها إما أن تكون داخلية أو خارجية.

إن الميزة التنافسية الخارجية هي التي تعتمد على الصفات المميزة للمنتوج وتمثل قيمة لدى المشتري ،سواء بتخفيض تكاليف الاستعمال أو برفع كفاءة الاستعمال ،أما التنافسية الداخلية تعتمد على تفوق المؤسسة في التحكم في تكاليف التصنيع والإدارة أو تسيير المنتوج الذي يعطي للمنتج قيمة وذلك من خلال سعر التكلفة المنخفض عن المنافسين .

يتضح من خلال ذلك لكي تحقق المؤسسات الاقتصادية ميزة تنافسية تمكنها من السيطرة على السوق الوطنية يجب عليها إنتاج منتوجات ذات جودة ونوعية عالية تؤهلها بان تكون مقبولة من طرف المستهلكين ومما لا شك فيه إن الميزة التنافسية لأي منتوج جديد على أساس تميزه وتكلفته مقارنة مع المنتوجات المنافسة له.

إن بورتر يعتبر المؤلفين الأكثر شيوعا الذين قاموا بتحديد مصادر الميزة التنافسية وحصرها في التكلفة والتمييز .

ثانيا: استراتيجيات الميزة التنافسية.

اقترح بورتر ثالثة استراتيجيات مشهورة يمكن للمؤسسة إتباعها وهي :

1 – قيادة التكاليف[25] Overall Cost Leadership :

تحاول المؤسسات من خلال إتباع هذه الاستراتتيجية أن تصل إلى تخفيض تكاليف الإنتاج و التوزيع، حيث يسمح هذا لها بان تقوم بتخفيض أسعارها عن باقي المنافسين، ومن ثم تكون هناك إمكانية للفوز بحصة سوقية اكبر.

وتتطلب هذه الإستراتيجية تشيد مرافق ذات طاقة كفئة، تستهدف تخفيض التكلفة عن طريق زيادة الخبرة و توفر قيادة تكاليف عوائد أعلى من المعدل بالرغم من الضغوط التنافسية القوية، تسمح الكلفة المنخفضة الحصول على أرباح بعد قيام المنافسين بتخفيض هامش الربح إلى حد أدنى.

الشكل رقم (01): الاستراتيجيات التنافسية الشاملة والميزة الإستراتيجية.

القيادة الشاملة للكلفة	التمييز
التركيز	

مركز كلفة منخفضة ← → تمييز يدركه الزبون ← → على نطاق الصناعة.

مركز كلفة منخفض ← → تمييز مدرك جزء ← → جزء معين فقط.

المصدر: كاظم نزار الركابي" الإدارة الإستراتيجية " دار وائل للنشر طبعة 01– 2004.

[25] كاظم نزار الركابي، الادراة الاستراتيجية، دار وائل للنشر و التوزيع، طبعة أولى، 2004، ص 161-162.

2 – التمايز Differentiation:

تركز المؤسسة على خلق درجة مرتفعة من التفرد لمنجاتها ولبرامجها التسويقية حتى يمكنها أن تحظى بقيادة للصناعة التي تعمل داخلها، و يفضل معظم المستهلكين شراء علامة هذه النوعية بشرط أن لا يكون سعرها مرتفعا من أمثلة هذا الشركات شركة أي بي أم تعمل في مجال تكنولوجيا المعلومات.

و تحقق هذا الإستراتيجية ميزة يمكن الدفاع عنها، حيث يوفر التمييز حاجز إزاء العداء التنافسي بسبب الولاء للعلامة التجارية من قبل الزبائن.

3 – التركيز Focus:

تكون بالتركيز على خدمة قطاعات سوقية صغيرة بدلا من محاولة خدمة السوق أو خدمة جزء معين من السوق، ويتطلب نجاح هذه الاستراتيجيات موارد و مهارات مختلفة وترتيبات متباينة و إجراءات رقابية مختلفة، وتعد هذه الاستراتيجيات الثلاثة إجراءات اختيارية بناءا على تحليل للاستفادة من نقاط القوة و الضعف.

الشكل رقم (02): منحنى Porter يوضح الربحية و الحصة السوقية للاستراتيجيات التنافسية.

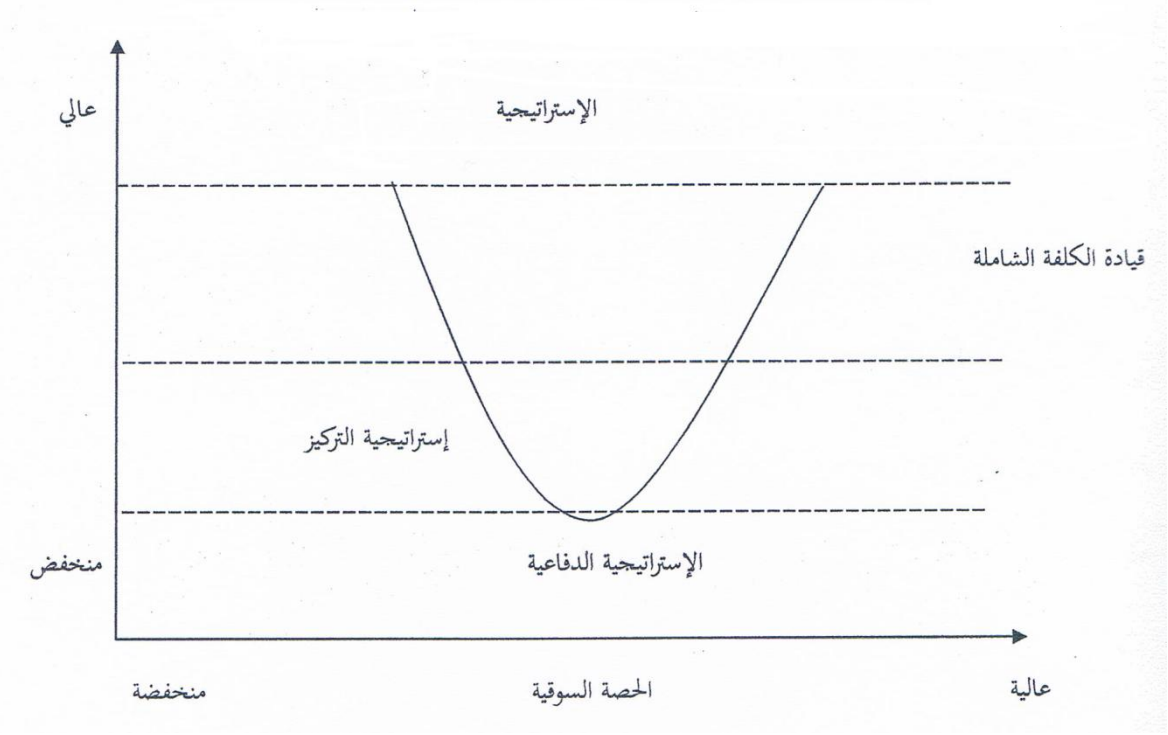

المصدر: كاظم نزار " الإدارة الإستراتيجية"

المطلب الثاني: مفهوم التنافسية المصرفية ومبادئها.

أولا :مفهوم التنافسية المصرفية:

يشير مفهوم التنافسية المصرفية إلى الكيفية التي تستطيع المؤسسة المالية أو البنك أن يميز بها نفسه عن أقرانه ومنافسيه ويتفوق عليه، حيث أن تحقيق القدرة التنافسية هو محصلة لعوامل حقيقية عديدة تنعكس في تخفيض الكلفة وتحسين الجودة، وتعرف التنافسية المصرفية: "إنها الدرجة التي يمكن بها لبنك إنتاج خدمات (في ظل شروط السوق) تلبي متطلبات المنافسة الأجنبية، وتقوم (في الوقت ذاته) بالمحافظة على توسيع الدخل الحقيقي المحلي".

إن تنافسية القطاع المصرفي، هي قدرة هذا القطاع في المحافظة على حصته في الأسواق المحلية و الإقليمية والدولية، والعمل على زيادتها وزيادة حجم أرباحه من خلال التنويع في العمليات المصرفية المقدمة للعملاء وخدماته، وتطوير هذه العملية والخدمات بما يتلاءم وأذواق العملاء على المستوى المحلي و الإقليمي والدولي، وتحقيق عائدات مرتفعة للمساهمين والمودعين وتحسين دخول العاملين فيه.

وعلى العموم فان النظام المالي ذو التنافسية العالية هو النظام القادر على:

- أن يحقق كفاءة في نظام الدفع؛
- أن يسهل عملية تخصيص الموارد، وتمويلها بشكل مستمر وبكفاءة؛
- أن يوفر الأدوات والضمانات التي تقلل من حالة عدم التأكد بالنسبة لقيمة النقود و الأدوات المالية، وان يقدم للمستثمر سيطرة معقولة على المخاطر؛
- أن يسهل إصدار أدوات الدين ورأس المال من المشاريع المحتاجة للتمويل؛
- أن يقدم للجمهور معلومات عن أسعار الخدمات المصرفية.

ثانيا: مبادئ التنافسية المصرفية

تكمن أهمية القدرة التنافسية بالنسبة للمؤسسات والبنوك، في أنها تؤدي دورا هاما في إيجاد بيئة تنافسية خصبة لتحقيق كفاءة تخصيص الموارد واستخدمها، وتشجيع الإبداع والابتكار مما يؤدي إلى تحسين الإنتاجية وتعزيزها، والارتقاء بنوعية الخدمة المقدمة، وهذا ما ينعكس مباشرة على رفع مستوى الأداء وكذا خفض التكاليف والأسعار.

ويعتمد تحسين تنافسية القطاع المالي على عنصرين رئيسين:

- تشجيع الاستثمار المحلي واجتذاب الاستثمار الأجنبي، بوصفهما مصدرا مهما للتمويل، ووسيلة هامة لنقل تكنولوجيا الإنتاج، إضافة إلى المهارات والقدرات، الأمر الذي يؤدي إلى رفع مستوى الإنتاجية،وتحسين جودة المنتجات السلعية والخدمية، وبالتالي تحتاج البنوك الجزائرية إلى الاهتمام بشكل جيد بهذا العنصر.
- تنشيط قطاع الصادرات الذي يحفز النمو الاقتصادي، من خلال تحسين كفاءة استخدام الموارد،عن طريق فتح أسواق جديدة، وتحسين المنتجات ونوعيتها، بما يعزز قدرة الصادرات على المنافسة في الأسواق الخارجية، وبالتالي يتوجب على البنوك لتدعيم التجارة وضع إستراتيجية مستقبلية لها لتقدم وتسوق عملها المصرفي خارجا من خلال قدرتها التنافسية الدولية، إذ يركز البرنامج التأهيلي التنافسي على بعدين، أولهما : تأهيل المؤسسة، والآخر :تأهيل المحيط الخارجي للمؤسسة.[26]

المطلب الثالث : القدرة التنافسية في البنوك و أسباب الاهتمام بها.

أولا: مفهوم القدرة التنافسية.

القدرة التنافسية للقطاع المصرفي ككل هي قدرة القطاع على المحافظة على حصته في الأسواق المحلية والإقليمية والدولية والعمل على زيادة حجم أرباحها، من خلال التنوع في عملياته وخدماته المصرفية المقدمة للعملاء وتطوير هذه المعاملات والخدمات بما يتلاءم مع أذواق العملاء على المستوى المحلي والإقليمي والدولي.

أما القدرة التنافسية للبنك هي عملية ديناميكية تتغير باستمرار بتغير مكوناتها الذاتية و التي تشمل الموارد البشرية الموارد التقنية، و يعتبر البنك قادرا على المنافسة إذا استطاع المحافظة على حصته في السوق أو زيادتها عبر الزمن، غير أن تكوين و تنمية قدراتها التنافسية يتوقف على تكامل العناصر و المقومات التي تتعامل معها

[26] أسيا قاسيمي، مرجع سبق ذكره، ص 50-54.

الإدارة من خلال مدخل النظم فالخصائص المميزة لها هي الموقع في السوق و القيام بأداء أعمالها من خلال تقديم وتطوير خدماتها الحالية و الجديدة.

ثانيا : أسباب الاهتمام بالقدرة التنافسية.

- ضخامة وتعدد الفرص في السوق العالمي بعد أن انفتحت الأسواق أمام حركة تحرير التجارة الدولية نتيجة OMC؛
- وفرة المعلومات عن الأسواق المالية و السهولة النسبية في متابعة و ملاحقة المتغيرات نتيجة تقنيات المعلومات و الاتصالات، و تطوير أساليب بحوث السوق و الشفافية النسبية التي تتعامل بها المنظمات الحديثة في المعلومات المتصلة بالسوق و غيرها من المعلومات ذات الدلالة على مراكزها التنافسية؛
- سهولة الاتصالات و تبادل المعلومات بين المنظمات المختلفة و فيما بين وحدات و فروع المنظمة الواحدة، بفضل شبكة الانترنت و غيرها من آليات الاتصالات الحديثة؛
- تدفق نتائج البحوث و التطورات التقنية و تسارع عمليات الإبداع و الابتكار بفضل الاستثمارات الضخمة في عمليات البحث و التطوير، و نتيجة للتحالفات بين المنظمات الكبرى في هذا المجال؛
- مع زيادة الطاقات الإنتاجية و ارتفاع مستويات الجودة و السهولة النسبية في دخول منافسين جدد في الصناعات كثيرة الأسواق و تحول السوق إلى سوق مشترين تتركز القوة الحقيقية في العملاء الذين انفتحت أمامهم فرص الاختيار و المفاضلة بين بدائل متعددة لإشباع رغباتهم بأقل و بأيسر الشروط و من ثم تصبح التنافسية هي الوسيط الوحيد للتعامل في السوق من خلال العمل على اكتساب و تنمية القدرات التنافسية؛[27]

[27] علي عبد الله، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث، عدد 6، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008، ص87.

ثالثا : مؤشرات القدرة التنافسية.

أهم مؤشرات القدرة التنافسية كما يلي :

أولا : الربحية :

تسعى البنوك لتحقيق أقصى حد من الأرباح على نشاطها التي تقوم بها سواء من خلال عمليات الإقراض و الاستثمار و العمولات على الخدمات التي تقدمها للعملاء و الربح هو ضرورة ملحة للبنوك، حتى تتمكن من مقابلة المخاطر التي يتعرض لها و كلما زادت الربحية زادت الثقة في البنك.

ثانيا: التكلفة.

تعتبر التكلفة في البنك مؤشرا لتنافسية البنوك بالقياس مع مثيلاتها في القطاع، إذ أن ارتفاع التكلفة يعني أن المؤسسة البنكية لديها مشكلة في قدرتها التنافسية، و قد يعزى ذلك إلى عدة أسباب لعل أهمها انخفاض إنتاجيتها.

ثالثا: الحصة السوقية .

تعتبر حصة المؤسسة في التعامل فيه مؤشر من مؤشرات القدرة التنافسية، و تعكس هذه الحصة نطاق أسواق المؤسسة، إذا كان المتعامل قاصر على الأسواق المحلية فقط، أو يمتد إلى الأسواق الخارجية و مقدار هذا التعامل، فقد تكون المؤسسة في وضعية تكون من خلالها تحقيق الربحية.

رابعا : معدل الإنتاجية الكلية.

يدل معدل الإنتاجية الكلية على مدى فاعلية المؤسسة و بذلك يمكن للمؤسسة قياس قدرتها التنافسية من خلال مقارنة معدلات إنتاجيتها الكلية بإنتاجية منافسيها، و هو مؤشر على قدرة استخدام المؤسسة لموجوداتها بفاعلية و لا يمكن أن يتحقق ذلك إلا بارتفاع مستوى الطلب الكلي على ما تقدمه من منتجات تفي باحتياجات العملاء، و لا يكون ذلك في سوق تتسم بالمنافسة إلا بارتفاع الحصة السوقية والتي يمكن للمؤسسة من خلالها الوصول إلى نقطة اقتصاديات الحجم الكبير التي تأتي عندما تكون التكاليف الكلية اقل ما يمكن.

خامسا : خدمات الزبائن.

و الذي يمثل مقدار قدرة البنوك على تقديم خدماتها للزبائن بأفضل و أحسن الطرق و باستخدام أفضل الوسائل التكنولوجيا و بأسرع وقت ممكن و مقدار سرعة الاستجابة لحاجات و رغبات الزبائن.

سادسا : الجودة.

يتضح مما سبق أن القدرة التنافسية لمنشاة ما لها صلة وثيقة بالمحيط الذي تنشط فيه و كي تتمكن المؤسسة من تعزيز قدرتها على المنافسة يجب الانتباه جيدا للبيئة المحيطة بكافة متغيراتها مع الأخذ بعين الاعتبار كل العوامل التي تعزز هذه القدرة و هذا ما يضمن للمؤسسة النمو و الاستمرارية.

خلاصة:

مع زيادة حدة التنافسية و اشتدادها في السوق المصرفي على المستوى الدولي و العالمي أصبح تحديث البنوك و تطويرها و الاهتمام بتقديم خدمات متميزة و ذات جودة عالية من أهم المداخل لتحقيق الميزة التنافسية و مواجهة المنافسة محليا أو دوليا، فجاء قانون النقد و القرض الذي نص على تحرير القطاع المصرفي و فتحه للمنافسة في السوق إلا أن عملية الانفتاح لم تعرف انطلاقتها فدفع الكثير من المهتمين بهذا القطاع في السوق الجزائري إلى طرح إشكالية مدى قدرة البنك في تحقيق الميزة التنافسية من خلال التركيز على جودة الخدمات المقدمة باعتبار هذه الأخيرة أهم وسيلة لتمييز خدماتها أمام المنافسين.

الفصل الثالث:

تمهيد :

بعد تناولنا في القسم النظري معا اثر التخصص والشمولية للخدمات المصرفية في تحقيق الميزة التنافسية و التنمية الفلاحية في البنوك الجزائرية سنحاول في هذا الفصل إسقاط هذه الدراسة ومحاولة التعرف على واقع تخصص وشمولية البنوك وأثرها على اكتساب الميزة التنافسية في كل من بنك الفلاحة و التنمية الفلاحية وكالة سعيدة والقرض الشعبي الجزائري سعيدة.

ومن خلال هذا الفصل سنحاول اختبار الفرضيات البحثية عبر دراسة وتشخيص حالة تخصص وشمولية البنوك و انعكاسها على كل من التنمية والميزة التنافسية.

المبحث الأول : نبذة على بنك الفلاحة و التنمية الريفية و القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

أنشئ بنك الفلاحة والتنمية الريفية بموجب المرسوم رقم 105/88 بتاريخ 13 مارس 1982، وهو مؤسسة مالية وطنية تنتمي إلى القطاع العمومي، ومع بداية التسوية الاقتصادية سنة 1988، عدل وأكمل بقانون 01/88 الذي حدد نهائيا النظام الأساسي للبنك 1988/01/12 و وضع طرق العمل وإجراءات التحويل، فتحول بنك الفلاحة والتنمية الريفية إلى شركة ذات أسهم وهذا التحويل سجل بعقد أصلي بتاريخ 1989/02/19 لدى مكتب التوثيق للسيد "مندسان" موثق بالجزائر العاصمة.

وجاء بنك الفلاحة والتنمية الريفية لمهمة تطوير القطاع الفلاحي وترقية العالم الريفي، في بداية المشوار تكون البنك من 140 وكالة متنازل عنها من طرف البنك الوطني الجزائري BNA وأصبح اليوم يتكون من 35 مديرية و200 وكالة موزعة على المستوى الوطني. ويشغل بنك الفلاحة والتنمية الريفية حوالي 7000 عامل مابين إطار وموظف نظرا لكثافة شبكته وأهمية تشكيلية البشرية.

صنف بنك الفلاحة والتنمية الريفية من طرف مجلس قاموس البنك (BANC Almanach) طبعة 2001 في المركز الأول في ترتيب البنوك التجارية ويمثل البنك كذلك المركز 668 في الترتيب العالمي ما بين 4100 بنك مصنف وقد مر بنك الفلاحة والتنمية الريفية بعدة مراحل نذكرها ما يلي:

- **من1982 الى1990**:

خلال السنوات الثمانية الأولى ،كان الهدف البنك المنشود هو فرض وجوده ضمن العالم الريفي بفتح العديد من الوكالات في المناطق ذات الصبغة الفلاحية ،وبمرور الزمن اكتسب البنك سمعة في ميدان تمويل القطاع الزراعي، قطاع الصناعة الغذائية والصناعة الميكانيكية الفلاحية.

- **من1991 الى1999**:

بموجب صدور قانون 10/90 الذي أتى لإنهاء فترة تخصص البنوك و وسع لبنك الفلاحة والتنمية الريفية أفاقه إلى مجالات أخرى من النشاط الاقتصادي خاصة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة بدون الاستغناء عن القطاع الفلاحي الذي تربطه معه علاقات مميزة في المجال التقني، هذه المرحلة كانت بداية لإدخال تكنولوجيا الإعلام الآلي 1991، وتطبيق نظام"SWIFT" لتطبيق عمليات التجارة الخارجية.

في سنة1992: تم وضع برمجيات (Progiciel Sybu)مع فروعه المختلفة للقيام بالعمليات البنكية من تسيير القروض، عمليات الصندوق للودائع, الفحص بعد لحسابات الزبائن،إدخال الإعلام الآلي على جميع عمليات التجارة الخارجية،إدخال مخطط الحسابات الجديد على مستوى الوكالات.

في سنة 1993: تم إنهاء عملية إدخال الإعلام الآلي على جميع العمليات البنكية.[2]

في سنة 1994: تشغيل بطاقة السحب والتسديدBADR.

في سنة 1996: إدخال عملية الفحص السلك (Télétraitement) وفحص انجاز العمليات البنكية.

في سنة 1998: تشغيل بطاقة السحب مابين البنوك.

أما المرحلة الثانية فتميزت بوجوب التدخل الفعلي للبنوك العمومية لبعث نفس جديد في مجال الاستثمارات المنتجة وجعل نشاطها ومستوى مرد وديتها يسايران قواعد اقتصاد السوق في مجال تمويل الاقتصاد، كما رفع البنك إلى حد كبير من حجم القروض لفائدة المؤسسات الاقتصادية الصغيرة والمتوسطة،مع وضع برنامج خماسي يرتكز خاصة على عصرنة البنك وتحسين الخدمات وكذلك أحداث تطهير في ميدان المحاسبة وفي الميدان المالي, ونتج عن هذا البرنامج الانجازات التالية:

- القيام بفحص دقيق لنقاط القوة ونقاط ضعف البنك وانجاز مخطط تسوية للمؤسسة لمطابقة القيم الدولية وكان هذا في سنة 2000 .
- تعميم نظام الشبكة المحلية مع إعداد تنظيم البرنامج (Sybu) كزبون مقدم الخدمة (Client Serveur) وهذا في سنة 2002 .
- أما من جانب التطهير الحسابي والمالي :
- إعادة النظر في تقليل الوقت وتخفيف الإجراءات الإدارية والتقنية المتعلقة بملفات القروض "لمدة تتراوح مابين 10 و90 يوما" سواء بالنسبة لقروض الاستغلال أو قروض الاستهلاك.
- تحقيق مشروع البنك الجالس "Banque Assisse" خدمات مشخصة.
- إدخال مخطط جديد في الحسابات على مستوى المحاسبة المركزية.
- إنشاء تطبيق إلى يختص بإدخال آليات الدفع في مجال التعامل الافتراضي .
- خلال ما سبق ذكره فان بنك الفلاحة والتنمية الريفية هو البنك الأول في ترتيب البنوك الجزائرية .

المطلب الثاني: مهام مجمع بنك الفلاحة و التنمية الريفية.

إن بنك الفلاحة والتنمية الريفية يسعى إلى تحقيق أهدافه المتمثلة في تمويل القطاع الفلاحي وذلك من خلال تحديد مختلف المهام التي تساعده في تدعيم هذا القطاع الحيوي، ولهذا فانه يمكن تلخيص أهم مهام بنك الفلاحة والتنمية الريفية فيما يلي:

- إمكانية المالية الممنوحة من قبل الدولة الجزائرية لتدعيم وتنمية القطاع الفلاحي ، الري ، الصيد ، والنشاطات الحرفية.
- قيام بالمساعدات المالية الضرورية للنشاطات المتعلقة بالمؤسسات الخاصة ،والتي تساهم في تنمية العالم الريفي كالأطباء ، الصيدلانيون ، أطباء الأسنان ، البيطريون ، الحرفيون (الصناعة التقليدية) ، تجار الخواص.
- التطور الاقتصادي للوسيط الفني.
- اعتباره كأداة من أدوات التخطيط المالي قصد المشاريع الفلاحية المسطرة في مختلف المستويات التنمية.

القيام بالعمليات التالية:

1) منح القروض طويلة ومتوسطة الأجل.
2) معالجة جميع العمليات البنكية (قروض ، صرف ، خزينة) .
3) تمويل مختلف العمليات المتعلقة بالتجارة الخارجية.

المطلب الثالث: تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسعيدة

أولا:تعريف وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسعيدة:

نشأت وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسعيدة سنة 1982 وهو وقت مبكر مقارنة بوكالات ولايات أخرى نظرا للمكانة الإدارية التي كانت تحتلها ولاية سعيدة آنذاك،حيث كانت العديد من الولايات تابعة لها، وهذه المكانة لازالت قائمة باعتبار أن المديرية الجهوية متواجدة بولاية سعيدة.

في البداية لابد من عدم الاكتفاء بافتتاح وكالة مركزية بدر سعيدة فقط بل تم افتتاح إلى جانبها مجموعة من الفروع لتخفيف الضغط على وكالة الولاية، إضافة إلى تخصص البنك في المجال الفلاح مما يستدعي إنشاء فروع قريبة من المناطق الفلاحة التي تتكفل بعمليات وقروض بسيطة مقارنة بحجمها على مستوى الوكالة المركزية.

أعطى لوكالة بدر سعيدة رقم 785 تنتمي إلى فرع 020، تقع وسط مدينة سعيدة ،بقرب BDL CPIA, وكالات بنوك عديدة مثل وبنوك ومؤسسات أخرى.

وتحتوي الوكالة الجهوية BADR بسعيدة على 8وكالات وهي:

ثلاث وكالات بسعيدة:

- وكالة سعيدة 785 - وكالة حساسنة740 - وكالة عين الحجر733

ثلاث وكالات بالبيض:

– وكالة البيض 730 - وكالة بوقطب 732 - وكالة لبيض سيد الشيخ738

وكالتين بالنعامة:

-وكالة المشرية -وكالة عين الصفراء 729

ثانيا: الهيكل التنظيمي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع سعيدة.

الشكل رقم (03): الهيكل التنظيمي وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية فرع سعيدة

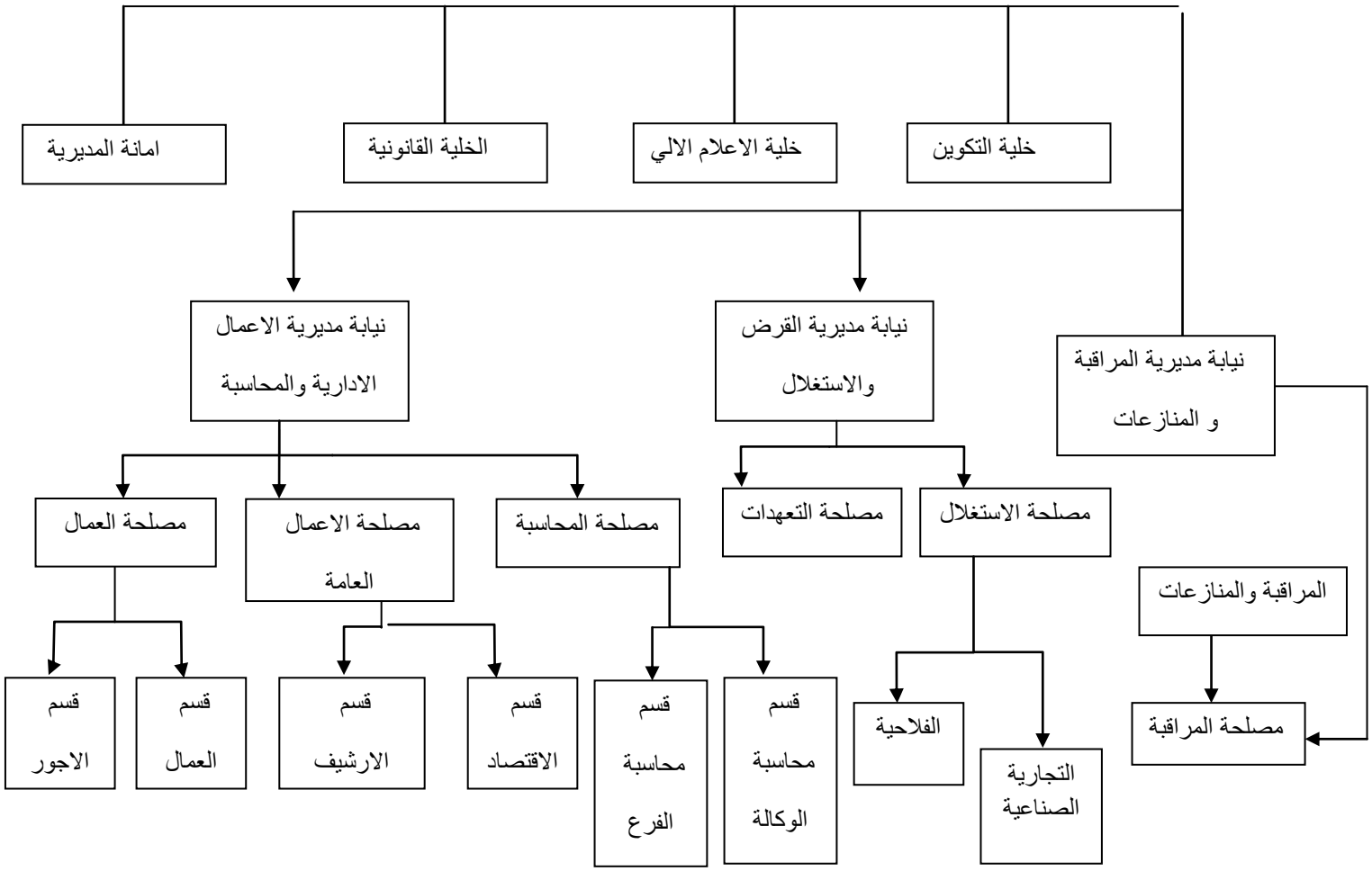

المبحث الثاني: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري.

المطلب الأول: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري.

تأسس القرض الشعبي الجزائري في 1966/12/26 بالأمر 366/66 برأس مال بلغ 15 مليون دج فورث النشاطات المصرفية التي كانت تديرها من قبل المصرف الشعبي التجاري و الصناعي بالجزائر. هو هيئة مالية حكومية مشكلة قانونا مؤسسة مالية عمومية برأس مال قدره 21.000.000.000 دج و كغيره من بقية البنوك و الهيئات المالية يعتمد على جمع و تحصيل أموال من القطاعين العام و الخاص و الاستثمار بتقديم قروض طويلة و متوسطة و قصيرة الأجل.

- تقديم قروض للحرفيين، الفنادق، قطاعات السياحة و الصيد، التعاونيات غير الفلاحية، المؤسسات الصغيرة و المتوسطة. إضافة إلى إقراض أصحاب المهن الحرة و قطاع المياه و الري.
- تقديم القروض و سلفات لقاء سندات عامة إلى الإدارات المحلية، و تمويل الدولة، الولاية، البلدية، الشركات الوطنية.
- تقديم القروض للأفراد.

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري.[28]

الشكل رقم (04): الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري.

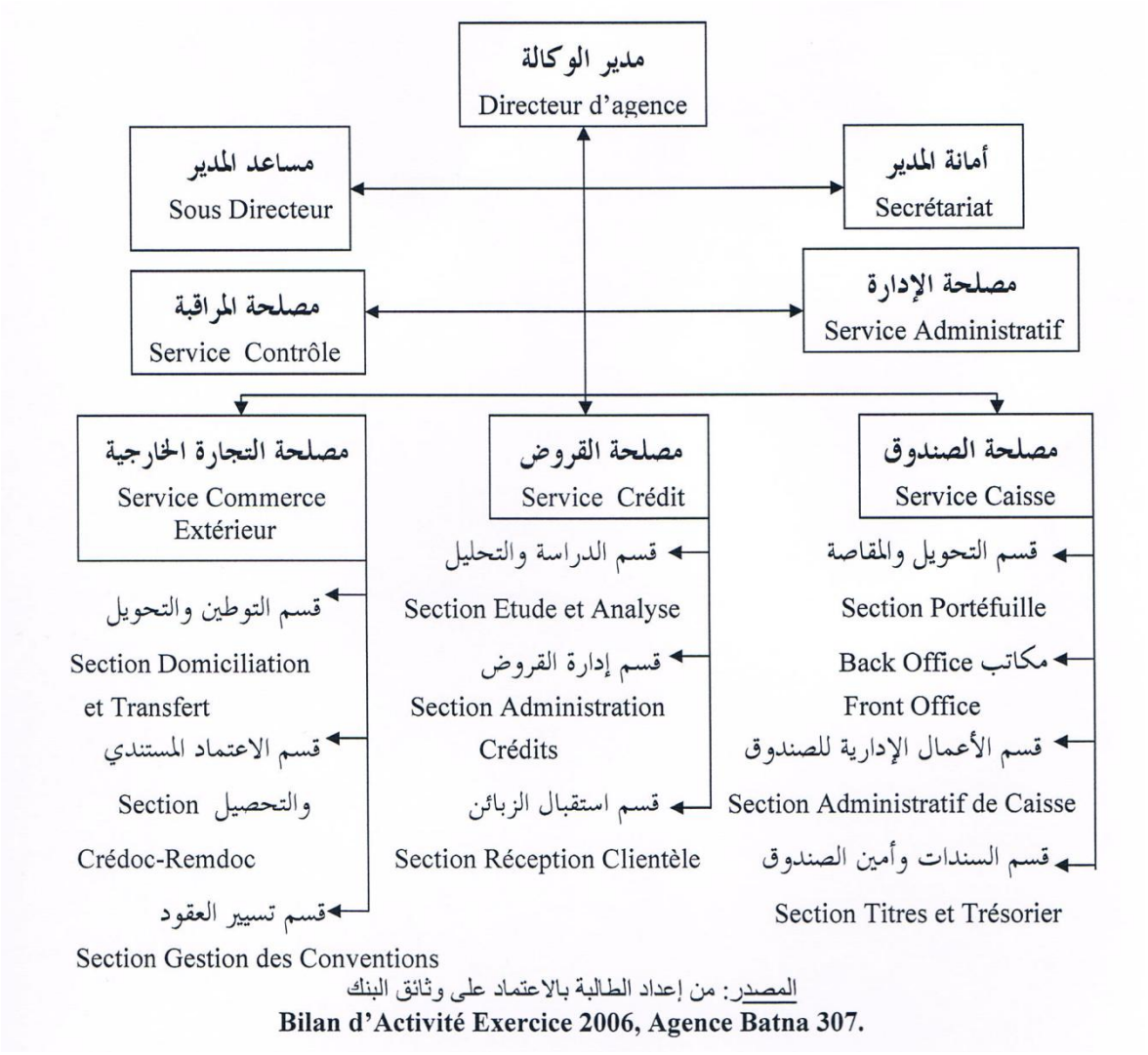

المصدر: من إعداد الطالبة بالاعتماد على وثائق البنك

Bilan d'Activité Exercice 2006, Agence Batna 307.

[28] www.cpa.dz

المبحث الثالث:عرض البيانات ومعالجتها و اختبار البيانات.

المطلب الأول: عينة الدراسة، أسلوب جمع البيانات و الأدوات الإحصائية.

- **الدراسة التطبيقية : دراسة مدى إمكانية تطبيق معايير بورتر في البنوك التجارية الجزائرية**

– الدراسة الوصفية :

التعريف بمشكلة البحث:

الدراسة تستهدف بحث مدى إمكانية تطبيق معايير القدرة التنافسية التي جاء بها بورتر حيث تم الاعتماد على الفرضيات الآتية :

- H_{01}: اعتماد التخصص والشمولية الخدمة مصرفية وفق معيار الأول لبورتر قيادة التكلفة عامل ايجابي محقق للتنافسية والتنمية.
- H_{02}: اعتماد التخصص والشمولية وفق معيار الأول لبورتر التمايز عامل ايجابي محقق للتنافسية والتنمية الفلاحية.
- H_{03}:اعتماد التخصص والشمولية وفق معيار الأول لبورتر التركيز عامل ايجابي محقق للتنافسية والتنمية الفلاحية
- H_{04}: تحقيق مستويات معتبرة من التنافسية والتنمية الفلاحية.

- **منهج البحث:**

للإحاطة بمختلف جوانب الموضوع و الإجابة على إشكالية البحث و اختبار صحة الفرضيات سوف نعتمد المنهج التحليلي الوصفي المبني على تحليل استمارة بواسطة برنامج (Spss version19).

- **مجتمع الدراسة:**

لقد اقتصر مجتمع الدراسة الميداني على الموظفين في مصالح فروع البنوك التجارية الجزائرية (CPA, BADR) بولاية سعيدة، حيث تم توزيع الاستمارات على عينة مكونة من (40) إطار.

- **محاور الدراسة:**

لقياس مدى فهم و تطبيق البنوك الجزائرية لأهم المعايير التي جاء بها بورتر فقد تم الاعتماد على بناء استمارة شملت مجموعة الأسئلة المتعلقة بمحاور بورتر, حيث تم توزيع هذه الأسئلة على (04) محاور رئيسية وهي:

- **المحور الأول:** قيادة الكلفة (25)سؤال.
- **المحور الثاني:** التمايز (25) سؤال.
- **المحور الثالث:** التركيز – البيئة المالية و الاقتصادية (19) سؤال.
- **المحور الرابع:** تحقيق مستوى معتبر التنمية والأداء التنافسي المالي والاقتصادي /مؤشرات (19)سؤال.

دراسة العينة المختارة للبحث:

1 –تحليل عناصر عينة البحث:

تتناول الدراسة أبعاد معايير بورتر ، و ذلك من خلال أخذ عينة تمثلت في بعض البنوك التجارية العاملة على مستوى ولاية سعيدة و هي كالتالي:

أ. بنك الفلاحة و التنمية الريفية(BADR)

ب. القرض الشعبي الجزائر(CPA)

المطلب الثاني : دراسة معلومات تعريفية لعينة الزبائن للوكالتين البنكية لمحل الدراسة.

1. بالنسبة الجنس:

من خلال دراسة عينة البحث المتكونة من (40) فرد اتضح لنا أن عدد الذكور 21 أي بنسبة 52.5 % من حجم العينة الكلي في حين بلغ عدد الإناث 19 شكلوا ما نسبته 47.5% من المجموع الكلي لأفراد العينة كما هو موضح في الجدول التالي:

الجدول رقم(01):توزيع أفراد العينة وفق عنصر الجنس

الجنس	التكرار	النسبة المئوية
الذكور	21	% 52.5
الإناث	19	% 47.5
المجموع	40	%100

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الشكل رقم (05): دائرة نسبية تمثل جنس المستجوبين.

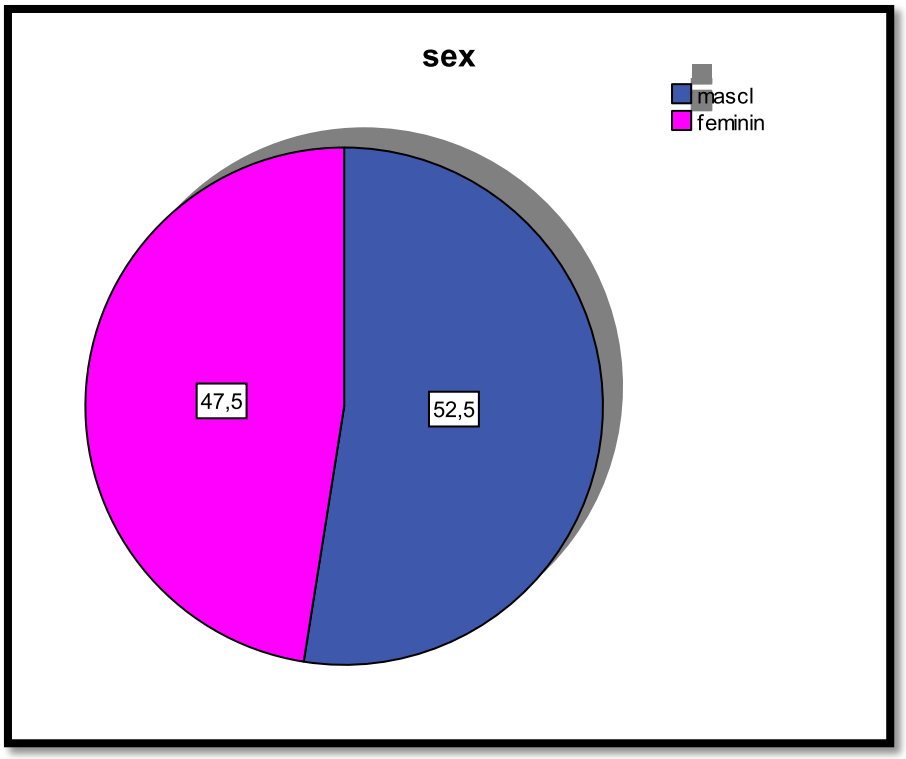

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19

2. بالنسبة الشهادة (المؤهل):

من خلال نتائج المتحصل عليها من دراسة تحليل البيانات الشخصية للاستبيان اتضح لنا أن ما نسبته 67.5 % هم من حاملي شهادة الماستر وهي أعلى نسبة، في حين كانت نسبة حاملي شهادة البكالوريا .%32.5

الجدول رقم(02):توزيع العينة وفق عنصر الشهادة(المؤهل)

التحصيل العلمي	التكـــرار	النـسبة الـمئويـة
ماستر	27	%67.5
بكالوريا	13	32.5%
المجموع	45	% 100

المصدر:من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الشكل رقم (06): دائرة نسبية تمثل المؤهل العلمي للمستجوبين

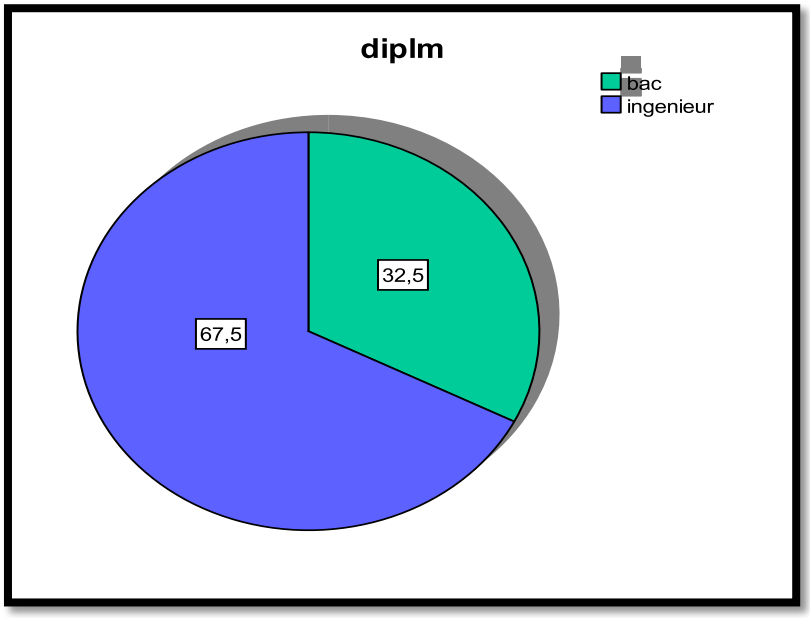

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19

3. بالنسبة للمصلحة:

شمل الاستبيان موظفين مصالح كل من بنك الفلاحة و التنمية الريفية،القرض الشعبي الجزائري.

الجدول رقم(03):توزيع أفراد العينة وفق عنصر المصلحة

المصلحة	التكـــرار	النـسبة الـمئويـة
الإدارة و التسيير و التخطيط	11	% 27.5
المالية والمحاسبة	10	% 25
المستخدمين و التكوين	11	27.5%
الإنتاج و التسويق	1	% 2.5
المراقبة و التدقيق	7	% 17.5
المجموع	40	%100,0

المصدر:من إعدادنا بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الشكل رقم (07): دائرة نسبية تمثل وظيفة المستجوبين

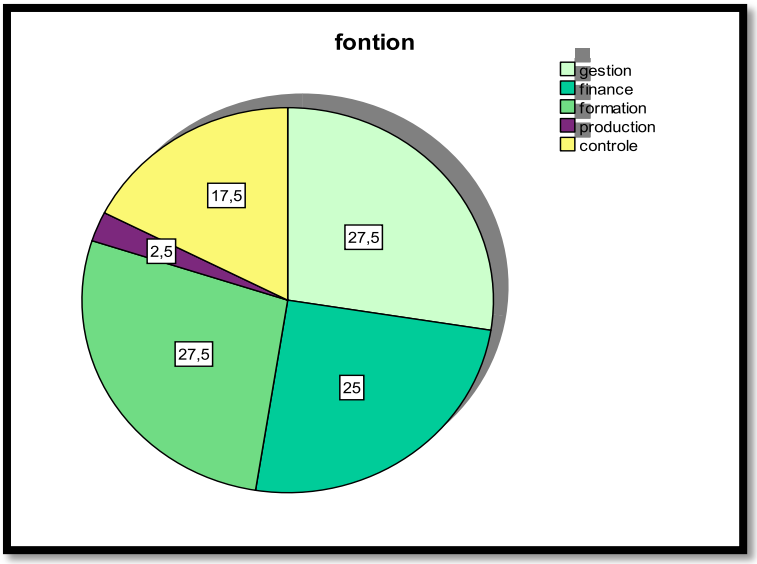

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS" V.19

4. بالنسبة للخبرة العملية:

لقد شكلوا أفراد العينة التي تتراوح خبرتهم العملية أقل من 05 سنوات ما نسبته 47.5 %، وتعتبر اكبر نسبة، في حين كانت نسبة الذين تتراوح خبرتهم ما بين 06 سنوات و 10 سنوات 42.5%، أما الفئة التي تملك خبرة ما بين 11 سرة و 20 سرة ما نسبته 2.5%، أما الفئة التي تملك خبرة أكثر من 20 سنة تمثل نسبة 7.5%.

الجدول رقم(04):توزيع أفراد العينة وفق عنصر الخبرة العملية

الخبـرة العمـليـة	التكـــرار	النـسبة الـمئويـة
أقل من 05 سنوات	19	%47.5
مابين 06 سنوات و 10 سنوات	17	% 42.5
مابين 11 سنوات و 20 سنوات	1	% 2.5
أكثر من 20 سنوات	3	% 7.5
المجموع	40	% 100,0

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الشكل رقم (08): دائرة نسبية تمثل خبرة المستجوبين.

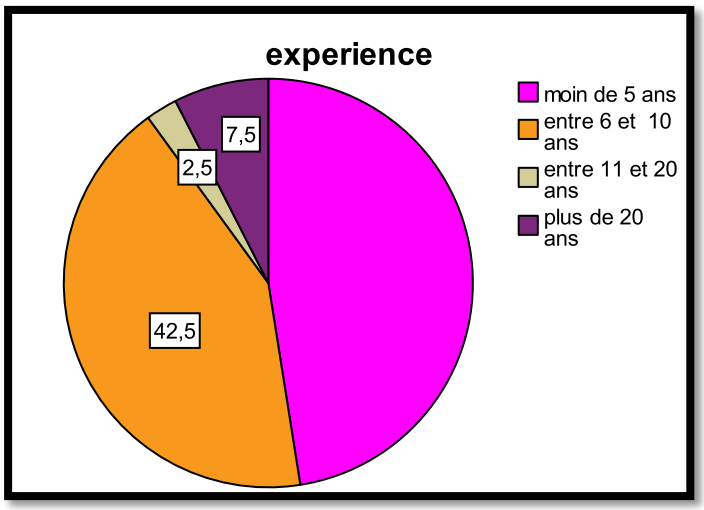

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

5. بالنسبة لاسم البنك:

بالنسبة للبنوك ،تم استرداد ما نسبته 67.5% من بنك الفلاحة و التنمية الريفية،ما نسبته 32.5% من القرض الشعبي الجزائري.

الجدول رقم(05):توزيع أفراد العينة حسب اسم البنك

البنك	التكـــرار	النـسبة الـمئويـة
BADR	22	55%
CPA	18	45%
المجـــموع	40	%100,0

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الشكل رقم (09): دائرة نسبية تمثل المستجوبين حسب البنك.

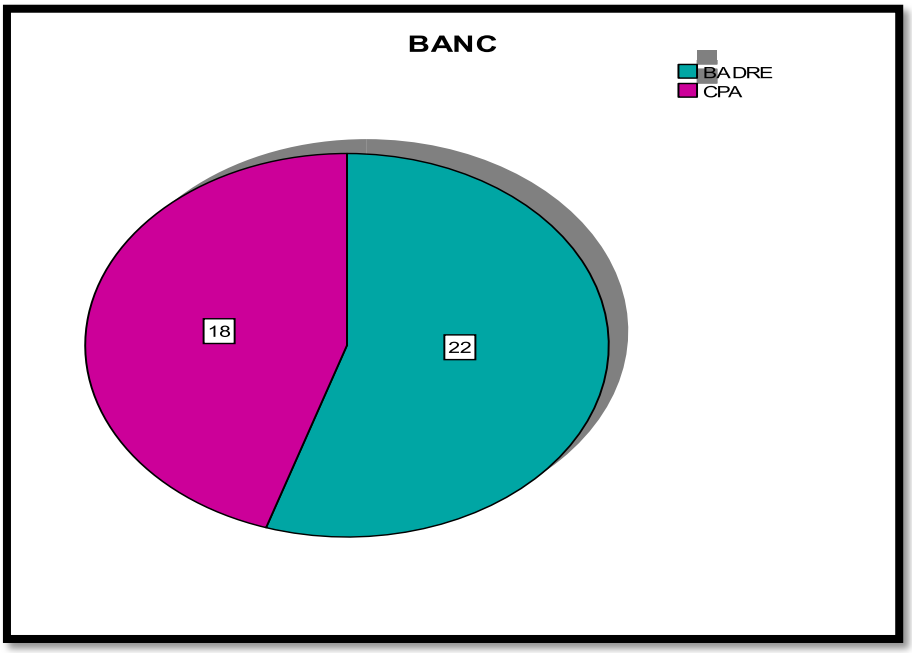

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.

التحليل الوصفي لعينة الدراسة:

بالاستعانة:

- **بسلم ليكارت الخماسي :**

وهو أكثر المقاييس شيوعا حيث يطلب من المبحوث أن يحدد مستوى الأهمية أو عدمها على خيارات محددة ،وهذا المقياس غالبا مكون من خمسة خيارات متدرجة يشير إليها المبحوث إلى اختيار واحد منها.

حيث اعتمدنا في الدراسة على التدرج التالي:

مثلا:

- إدارة الجودة و إستراتيجية التنافسية:

ضعيف جدا ☐ ضعيف ☐ متوسط ☐ عالي ☐ عالي جدا ☐

و باستخدام البرنامج الإحصائي " SPSS" قمنا باستخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لدرجات تطبيق البنوك الجزائرية لمعايير بورتر و ذلك بغية مقارنة المتوسط الحسابي لأراء الموظفين الذين شملتهم الاستمارة مع المتوسط المعياري للمقياس الخماسي المستخدم في الدراسة والمتمثل في القيمة (3), بحيث أن الفقرات ذات المتوسط الحسابي الذي يقل عن (3) تعني أن هناك درجة مستوى ضعيف ، والفقرات ذات المتوسط الحسابي الذي يزيد عن (3) تعني أن موافقة المبحوثين كانت عالية.

كما قد تم استخراج المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لفقرات كل محور على حدى كالأتي :

- **المحور الأول**: قيادة التكلفة (25) أسئلة.
- **المحور الثاني**: التمايز (25) أسئلة.

- **المحور الثالث:** التركيز – البيئة المالية و الاقتصادية (19) أسئلة
- **المحور الرابع:** مؤشرات التنمية و الأداء التنافسي الأداء المالي و الاقتصادي إلى أي درجة تم تحقيق الأهداف التالية خلال 05 سنوات (19) أسئلة.

الجدول رقم (06):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الأول.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة موافقة
1	–زمن الاستفادة من الخدمات المالية.	3,0250	,35716	متوسط
2	– تكلفة التمويل.	3,2750	,55412	متوسط
3	– استثمارات رأس المال	3,0500	,22072	متوسط
4	– الإشراف المكثف على العمالة.	3,2000	,82275	متوسط
5	–حجم العمالة.	3,1500	,42667	متوسط
6	– تصميم المنتجات بطريقة تضمن سهولة التصنيع.	3,4250	,50064	عالي
7	–نظام توزيع منخفض التكاليف.	3,0500	,50383	متوسط
8	–السيطرة الدائمة على التكاليف.	3,7500	,92681	عالي
9	–أسعار الخدمات المقدمة.	2,9500	,50383	متوسط
10	–دراسة المخاطر المالية وغيرها.	3,5000	,55470	عالي
11	–مستوى هيكلة التنظيم و المسؤوليات.	3,4250	1,19588	عالي
12	–نظام حوافز يعتمد على تحقيق	2,9750	,57679	متوسط

	الأهداف الكمية.			
13	–توظيف أدوات الدفع الالكترونية الحديثة.	3,3250	1,20655	متوسط
14	–إدارة الموارد بشكل فعال.	3,2250	,76753	متوسط
15	–إدارات الكفاءات بشكل يخدم التنافسية و التنمية.	2,9500	,59700	متوسط
16	–دعم التوجه للصيرفة الشاملة.	3,2500	1,05612	متوسط
17	–توظيف الإدارة الالكترونية في الخدمات.	3,6250	1,25448	عالي
18	–التخطيط الاستراتيجي و التنافسية.	3,5750	,98417	عالي
19	–شفافية الأنشطة و العمليات.	3,7000	,88289	عالي
20	–حماية و دعم المنتوج المحلي.	2,8750	,91111	متوسط
21	–تحرص على نشر و إتاحة المعرفة و المعلومات للمتعاملين.	2,9750	,47972	متوسط
22	–تجمع معلومات عن السوق و المنافسين داخل البيئة.	3,5500	,98580	عالي
23	–تجري تقييما لمستوى المعرفة لديها قياسا بالشركات الرائدة.	3,4250	,87376	عالي
24	–يتوفر قناعة بان للمعلومات دور كبير في فهم السوق.	3,2000	,64847	متوسط
25	–تملك قاعدة بيانات شاملة تمكنها من سرعة تلبية حاجات	3,5250	1,08575	عالي

	المتعاملين.			
المحور	–قيادة التكلفة.	3,2750	,64995	متوسط

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19

الجدول رقم (07):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثاني

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	درجة الموافقة
1	–إدارة الجودة و الإستراتيجية التنافسية.	3,4250	1,12973	عالي
2	– إستراتيجية التنويع و التنافسية.	3,6000	,54538	عالي
3	– قدرات تسويقية عالية.	3,1500	,69982	متوسط
4	–نوعية الخدمة و هندستها.	3,0750	,79703	متوسط
5	–العناية بالإبداع في الأعمال.	3,4500	1,13114	عالي
6	مستوى قدرات بحثية.	2,6250	,86787	متوسط
7	وضع المؤسسة و الجودة و التكنولوجيا.	2,6500	,92126	متوسط
8	مهارات العمالة.	2,6000	,90014	متوسط
9	تعاون قوي بين مختلف المكاتب و الفروع.	2,5500	1,28002	ضعيف
10	تنسيق قوي بين وظائف البحث و التطوير و الإنتاج و التسويق.	2,5500	1,01147	ضعيف
11	مقاييس نوعية بدلا من الكمية.	3,6000	,98189	عالي
12	الالتزام باستقطاب العمالة الماهرة و المدربة جيدا	3,6000	,95542	عالي
13	توفر التقنيين و الأشخاص المبدعين.	3,4250	1,31826	عالي

14	التسويق و الترويج	3,4250	1,10680	عالي
15	إدارة العلاقة مع الزبائن و الميزة التنافسية .	1,9500	,98580	ضعيف
16	الأداء المتوازن .	3,6000	1,05733	عالي
17	المساهمة في تطوير السوق المالي	3,3250	1,04728	متوسط
18	تمايز الخدمات المصرفية المقدمة عن غيرها	3,1000	1,56566	متوسط
19	تحفيز العمالة لأجل الابتكار التنافسي و التجديد	2,7750	,99968	متوسط
20	تكوين العمالة و تأهيلها	3,5250	,98677	عالي
21	توظيف التكنولوجيا	2,8750	,40430	متوسط
22	التعامل مع المعلومات و البيانات عن البيئة	2,6250	,74032	متوسط
23	تحديث دوري للعمليات و آليات تطبيقها	3,0000	,84732	متوسط
24	الاهتمام بتطبيق البحوث الأخيرة	3,6000	1,00766	عالي
25	أهمية العلاقة البحثية مع المخابر و مؤسسات التعليم العالي	3,6250	1,03000	عالي
26	الالتزام باستقطاب العمالة الماهرة و المدربة جيدا	3,3750	1,00480	متوسط
المحور	التمايز	3,4000	,59052	عالي

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الجدول رقم (08):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الثالث.

الرقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	تحقيق السياسة النقدية المسطرة	2,6250	,70484	متوسط
2	تحديد الأهداف بوضوح	3,2750	1,06187	متوسط
3	تحديد الاستراتيجيات و البدائل لتصحيح المسار	3,2500	1,25576	متوسط
4	توظيف أدوات السياسة النقدية لتحقيق التنافسية	3,3250	,52563	متوسط
5	تخصيص موارد للتمويل حسب نوع التمويل	3,7000	,82275	عالي
6	تنسيق العمليات في إطار تحقيق الأهداف	3,1250	,99195	متوسط
7	التخصص العمالة الماهرة	3,3750	,86787	متوسط
8	تقاسم المسؤولية و الإشراف	3,2250	,61966	متوسط
9	متابعة مراحل تحقيق الأهداف	3,5250	1,08575	عالي
10	تعديل البرامج حسب البيئة التنافسية	3,4000	1,27702	عالي
11	دمج المتطلبات المادية توجه إلى هدف تنافسي	3,3750	1,23387	متوسط
12	تنسيق المتطلبات التنظيمية توجه إلى هدف تنافسي	3,7500	,77625	عالي
13	كفاءة السوق المالي	3,9250	,94428	عالي
14	حجم السوق المالي	2,7000	,85335	متوسط
15	تمتلك دائرة خاصة بالبحث و التطوير	3,5000	1,13228	عالي
16	تتعاون مع مؤسسات أخرى في	3,1250	,82236	متوسط

	مجال البحث و التطوير			
17	مخصصات مالية كافية لعملية البحث و التطوير	3,2000	1,04268	متوسط
18	تكنولوجيا مناسبة لعمليات البحث و التطوير	3,6250	,86787	عالي
19	رصد نسبة من المبيعات لغايات البحث و التطوير	3,5750	,67511	عالي
المحور	التركيز– البيئة المالية و الاقتصادية.	3,1000	,56840	متوسط

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الجدول رقم (09):المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحور الرابع.

رقم	العبارات	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1	نمو معدلات الإنتاجية	3,0750	,94428	متوسط
2	نمو القيمة المضافة	3,0750	,94428	متوسط
3	تحسن في معدلات العائد على الاستثمار	3,3000	,91147	متوسط
4	نمو الحصة السوقية للسوق المحلي	3,8250	,90263	عالي
5	نمو الحصة السوقية في السوق الأجنبي	3,3000	,85335	متوسط
6	نمو رقم الأعمال بشكل عام	3,4750	1,06187	عالي
7	ارتفاع معدلات الأرباح	3,4750	1,08575	عالي
8	نمو معدلات الاكتفاء الذاتي للمنتوج المحلي	3,3250	,88831	متوسط
9	اختراق أسواق جديدة	3,0750	1,24833	متوسط

10	ابتكار أدوات جديدة	3,4750	1,15442	عالي
11	المكانة المميزة في السوق المحلي	2,4750	1,10911	عالي
12	حصول الشركة على شهادات متطلبات التصنيع الجيد	3,3750	,92508	متوسط
13	السعي للتحالفات الإستراتيجية أو الاندماج	2,6500	,86380	عالي
14	انخفاض في معدلات التكاليف أو السيطرة على التكاليف	2,0250	,89120	ضعيف
15	الحصول على علامات الجودة	3,6250	1,14774	عالي
16	تنوع و تجدد طرق و أساليب العمل	3,3500	,97534	متوسط
17	تشجيع السلوكات الإبتكارية	3,6250	,97895	عالي
18	ارتفاع طلب المنتوجات المحلية	3,5500	1,03651	عالي
19	منافسة المنتوج المحلي	3,3125	,93155	متوسط
المحور	المتغيرات التابعة فقرات التنمية و الأداء التنافسي الأداء المالي و الاقتصادي إلى أي درجة ثم تحقيق الأهداف التالية خلال 05 سنوات.	3,0750	,94428	متوسط

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

نلاحظ من خلال المحاور أن الفقرة 09 – 10 – 15 من المحور الثاني بمستوى أهمية ضعيف، و الفقرة 14 من المحور الرابع بمستوى أهمية ضعيف.

دراسة الارتباط ما بين المحاور:

الجدول رقم (10):درجة الارتباط ما بين المحاور

المحاور	المحور الأول	المحور الثاني	المحور الثالث	المحور الرابع	المحور G
المحور الأول	1	,541**	,097	,744**	,896**
المحور الثاني	,541**	1	,603**	,443**	,436**
المحور الثالث	,097	,603**	1	,521**	,200
المحور الرابع	,744**	,443**	,521**	1	,886**
المحور G	,896**	,436**	,200	,886**	1

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الجدول رقم (11): يوضح معامل ألفا كرومباخ

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
0,788	4

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

نلاحظ من خلال الجدول أن معامل ألفا كرومباخ كلن جيدا بقيمة 0.788 مما يدل على صدق وثبات الاستبيان ويعني إمكانية تعميم نتائج الدراسة على مجتمع الدراسة.

الجدول رقم (12): نتائج اختبار T للفرضية الأولى: قيادة التكلفة

H_0: عامل غير أساسي.

H_1: عامل أساسي

رقم الفقرة	فقرات المحور الأول:قيادة التكلفة	t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	–زمن الاستفادة من الخدمات المالية.	53,566	39	,000
2	– تكلفة التمويل.	37,380	39	,000
3	– استثمارات رأس المال	87,395	39	,000
4	– الإشراف المكثف على العمالة.	24,599	39	,000
5	–حجم العمالة.	46,692	39	,000
6	– تصميم المنتجات بطريقة تضمن سهولة التصنيع.	43,268	39	,000
7	–نظام توزيع منخفض التكاليف.	38,286	39	,000
8	–السيطرة الدائمة على التكاليف.	25,590	39	,000
9	–أسعار الخدمات المقدمة.	37,031	39	,000
10	–دراسة المخاطر المالية وغيرها.	39,906	39	,000
11	–مستوى هيكلة التنظيم و المسؤوليات.	18,114	39	,000
12	–نظام حوافز يعتمد على تحقيق الأهداف الكمية.	32,621	39	,000

13	–توظيف أدوات الدفع الالكترونية الحديثة.	17,429	39	,000
14	–إدارة الموارد بشكل فعال.	26,574	39	,000
15	–إدارات الكفاءات بشكل يخدم التنافسية و التنمية.	31,252	39	,000
16	–دعم التوجه للصيرفة الشاملة.	19,463	39	,000
17	–توظيف الإدارة الالكترونية في الخدمات.	18,276	39	,000
18	–التخطيط الاستراتيجي و التنافسية.	22,974	39	,000
19	–شفافية الأنشطة و العمليات.	26,505	39	,000
20	–حماية و دعم المنتوج المحلي.	19,957	39	,000
21	–تحرص على نشر و إتاحة المعرفة و المعلومات للمتعاملين.	39,222	39	,000
22	–تجمع معلومات عن السوق و المنافسين داخل البيئة.	22,776	39	,000
23	–تجري تقييما لمستوى المعرفة لديها قياسا بالشركات الرائدة.	24,791	39	,000
24	–يتوفر قناعة بان للمعلومات دور كبير في فهم السوق.	31,210	39	,000
25	–تملك قاعدة بيانات شاملة تمكنها من سرعة تلبية حاجات	20,533	39	,000

	المتعاملين.			
المحور	قيادة التكلفة	31,868	39	,000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الجدول رقم (13): اختبار T الفرضية الثانية : التمايز.

H_0: عامل غير أساسي.

H_1: عامل أساسي.

رقم الفقرة	فقرات المحور الثاني:التمايز	T	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	–إدارة الجودة و الإستراتيجية التنافسية.	19,174	39	,000
2	– إستراتيجية التنويع و التنافسية.	41,748	39	,000
3	– قدرات تسويقية عالية.	28,468	39	,000
4	–نوعية الخدمة و هندستها.	24,401	39	,000
5	–العناية بالإبداع في الأعمال.	19,290	39	,000
6	مستوى قدرات بحثية.	19,129	39	,000
7	وضع المؤسسة و الجودة و التكنولوجيا.	18,193	39	,000
8	مهارات العمالة.	18,268	39	,000
9	تعاون قوي بين مختلف المكاتب و الفروع.	12,599	39	,000
10	تنسيق قوي بين وظائف البحث و التطوير و الإنتاج و التسويق.	15,945	39	,000
11	مقاييس نوعية بدلا من الكمية.	23,188	39	,000
12	الالتزام باستقطاب العمالة الماهرة و	23,831	39	,000

	المدربة جيدا			
13	توفر التقنيين والأشخاص المبدعين.	16,432	39	,000
14	التسويق و الترويج	19,571	39	,000
15	إدارة العلاقة مع الزبائن و الميزة التنافسية .	12,511	39	,000
16	الأداء المتوازن .	21,534	39	,000
17	المساهمة في تطوير السوق المالي	20,080	39	,000
18	تمايز الخدمات المصرفية المقدمة عن غيرها	12,523	39	,000
19	تحفيز العمالة لأجل الابتكار التنافسي و التجديد	17,556	39	,000
20	تكوين العمالة و تأهيلها	22,593	39	,000
21	توظيف التكنولوجيا	44,974	39	,000
22	التعامل مع المعلومات و البيانات عن البيئة	22,425	39	,000
23	تحديث دوري للعمليات و آليات تطبيقها	22,393	39	,000
24	الاهتمام بتطبيق البحوث الأخيرة	22,595	39	,000
25	أهمية العلاقة البحثية مع المخابر و مؤسسات التعليم العالي	22,259	39	,000
26	الالتزام باستقطاب العمالة الماهرة و المدربة جيدا	21,243	39	,000
المحور	التمايز	36,414	39	

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الجدول رقم (14): اختبار T الفرضية الثالثة: التركيز.

H_0: عامل غير أساسي.

H_1: عامل أساسي.

رقم الفقرة	فقرات المحور الثالث : التركيز	t	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	تحقيق السياسة النقدية المسطرة	23,554	39	,000
2	تحديد الأهداف بوضوح	19,506	39	,000
3	تحديد الاستراتيجيات و البدائل لتصحيح المسار	16,368	39	,000
4	توظيف أدوات السياسة النقدية لتحقيق التنافسية	40,008	39	,000
5	تخصيص موارد للتمويل حسب نوع التمويل	28,442	39	,000
6	تنسيق العمليات في إطار تحقيق الأهداف	19,925	39	,000
7	التخصص العمالة الماهرة	24,595	39	,000
8	تقاسم المسؤولية و الإشراف	32,916	39	,000
9	متابعة مراحل تحقيق الأهداف	20,533	39	,000
10	تعديل البرامج حسب البيئة التنافسية	16,839	39	,000
11	دمج المتطلبات المادية توجه إلى هدف تنافسي	17,300	39	,000
12	تنسيق المتطلبات التنظيمية توجه إلى هدف تنافسي	30,553	39	,000
13	كفاءة السوق المالي	**26,289**	**39**	**,000**

14	حجم السوق المالي	20,011	39	,000
15	تمتلك دائرة خاصة بالبحث و التطوير	19,550	39	,000
16	تتعاون مع مؤسسات أخرى في مجال البحث و التطوير	24,033	39	,000
17	مخصصات مالية كافية لعملية البحث و التطوير	19,410	39	,000
18	تكنولوجيا مناسبة لعمليات البحث و التطوير	26,417	39	,000
19	رصد نسبة من المبيعات لغايات البحث و التطوير	33,491	39	,000
المحور	التركيز	34,494	39	,000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

الجدول رقم (15):اختبار T الفرضية الرابعة : مؤشرات التنمية.

H_0: غير محققة

H_1: محققة.

رقم الفقرة	فقرات المحور الرابع : مؤشرات التنمية.	T	درجات الحرية	القيمة المعنوية sig
1	نمو معدلات الإنتاجية	20,596	39	,000
2	نمو القيمة المضافة	20,596	39	,000
3	تحسن في معدلات العائد على الاستثمار	22,898	39	,000

4	نمو الحصة السوقية للسوق المحلي	26,801	39	,000
5	نمو الحصة السوقية في السوق الأجنبي	24,458	39	,000
6	نمو رقم الأعمال بشكل عام	20,697	39	,000
7	ارتفاع معدلات الأرباح	20,242	39	,000
8	نمو معدلات الاكتفاء الذاتي للمنتوج المحلي	23,673	39	,000
9	اختراق أسواق جديدة	15,579	39	,000
10	ابتكار أدوات جديدة	19,038	39	,000
11	المكانة المميزة في السوق المحلي	14,113	39	,000
12	حصول الشركة على شهادات متطلبات التصنيع الجيد	23,074	39	,000
13	السعي للتحالفات الإستراتيجية أو الاندماج	19,403	39	,000
14	انخفاض في معدلات التكاليف أو السيطرة على التكاليف	14,371	39	,000
15	الحصول على علامات الجودة	19,975	39	,000
16	تنوع و تجدد طرق و أساليب العمل	21,723	39	,000
17	تشجيع السلوكات الإبتكارية	23,420	39	,000
18	ارتفاع طلب المنتوجات المحلية	21,661	39	,000
19	منافسة المنتوج المحلي	22,489	39	,000

المحور	المتغيرات التابعة فقرات التنمية و الأداء التنافسي الأداء المالي و الاقتصادي إلى أي درجة ثم تحقيق الأهداف التالية خلال 05 سنوات.	20,596	39	,000

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

من خلال الجداول نلاحظ أن النتائج كلها تدل أن الفرضيات البديلة مقبولة لأنها معنوية اقل من 0.05 ونرفض الفرضية العدمية لكل محور من المحاور الأربعة.

H_0: لا يمكن اعتماد معايير بورتر على مؤشرات التنمية.

H_1: يمكن اعتماد معايير بورتر على مؤشرات التنمية.

الجدول (16) : جدول معامل الارتباط.

المصدر	معامل الارتباط	معامل التحديد	معامل التحديد المعدل	الخطأ المعياري
01	,969[a]	,938	,933	,18885

المصدر:من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

يبين لنا الجدول أن العلاقة بين معايير بورتر و مؤشرات التنمية قوية و موجبة بقيمة معامل الارتباط المقدر ب 0.969. ويفسر معايير بورتر بمعامل تحديد ما قيمة 0.938 من المتغيرات التي تحدث على مؤشرات التنمية.

الجدول (17): يوضح معاملات الانحدار.

المصدر	قيمة معاملات الانحدار	الخطأ المعياري	t- الجدولية	Sig
قيمة الثابت	-1,608	,531	-3,028	,005
قيادة التكلفة	,375	,139	2,703	,010
التمايز	,151	,171	,884	,383
التركيز	,956	,106	9,018	,000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات البرنامج الإحصائي SPSS "V.19"

$$Y= -1.608 +0.375x_1 + 0.151x_2 + 0.956x_3$$

Y: مؤشرات التنمية

X_1: قيادة الكلفة.

X_2: التمايز.

X_3: التركيز.

من خلال الجدول نلاحظ انه يوجد تأثير لقيادة التكلفة على مؤشرات التنمية عند قيمة Sig البالغة 0.010 ويوجد كذلك تأثير للتركيز على مؤشرات التنمية عند قيمة Sig المقدرة ب 0.0، كما وجدنا انه لا يوجد تأثير للتمايز على مؤشرات التنمية عند قيمة Sig البالغة 0.383.

الخلاصة:

من خلال الفصل الثالث و الذي اختص بدراسة مدى تطبيق معايير بورتر للميزة التنافسية على مؤشرات التنمية في الوكالتين البنكيتين محل الدراسة.

كما أشارت النماذج على أن الوكالتين عليها أن تتخذ العديد من الإجراءات لتحقيق التنمية وكذا تسهيل التعاملات للمحافظة على العملاء في ظل المنافسة التي يشهدها السوق المصرفي خاصة بعد دخول البنوك الخاصة إلى الساحة المصرفية .

- يوجد علاقة ارتباط بين معايير بورتر و مؤشرات التنمية .
- اعتماد التخصص والشمولية الخدمة مصرفية وفق معيار الأول لبورتر قيادة التكلفة عامل ايجابي محقق للتنافسية والتنمية.
- اعتماد التخصص والشمولية وفق معيار الأول لبورتر التمايز عامل ايجابي محقق للتنافسية و التنمية الفلاحية.
- اعتماد التخصص والشمولية وفق معيار الأول لبورتر التركيز عامل ايجابي محقق للتنافسية والتنمية الفلاحية
- تحقيق مستويات معتبرة من التنافسية والتنمية الفلاحية.

خاتمة:

خاتمة:

مع زيادة حدة التنافسية و اشتدادها في السوق المصرفي على المستوى الدولي و العالمي أصبح تحديث البنوك و تطويرها و الاهتمام بتقديم خدمات متميزة و ذات جودة عالية و مسايرة مؤشرات التنمية من أهم المداخل لتحقيق الميزة التنافسية و مواجهة المنافسة محليا أو دوليا،و كذا من اجل دعم التخلف عن ركب الأمم سياسيا من جهة ومن جهة أخرى اقتصاديا كون أن ثرواتها المستغلة في جلب العملة الصعبة غير متجددة. فبرغم من المجهودات التي تبذلها الدولة لزيادة الإنتاج فما ينقصنا هو التفكير مليا في سياسة فلاحية تهتم أكثر بمشكل العقار الفلاحي، و اتخاذ العديد من الإجراءات لتسهيل المعاملات للمحافظة على العملاء في ظل المنافسة التي يشهدها السوق المصرفي .

ومن خلال هذا البحث حاولنا إبراز موضوع **أفاق التنمية الفلاحية في البنوك الجزائرية من التخصص إلى الشمولية** معالجين بذلك إشكالية **التخصص و الشمولية للخدمة المصرفية على الميزة التنافسية و التنمية الفلاحية** حيث تم التطرق للعديد من المحاور ذات العلاقة بموضوع البحث و فيما يلي أهم النتائج المتوصل إليها من بحثنا.

- يوجد علاقة ارتباط بين معايير بورتر و مؤشرات التنمية .
- اعتماد التخصص والشمولية الخدمة مصرفية وفق معيار الأول لبورتر ت ر قيادة التكلفة عامل ايجابي محقق للتنافسية والتنمية.
- اعتماد التخصص والشمولية وفق معيار الأول لبورتر التمايز عامل ايجابي محقق للتنافسية و التنمية الفلاحية.
- اعتماد التخصص والشمولية وفق معيار الأول لبورتر التركيز عامل ايجابي محقق للتنافسية والتنمية الفلاحية

- تحقيق مستويات معتبرة من التنافسية والتنمية الفلاحية.

ويمكن من خلال ما سبق تقديم مجموعة من التوصيات يمكن أن تساعد إدارة الوكالتين البنكية محل الدراسة خاصة في تحقيق مستوى معتبر للتنمية والاهتمام بالاستراتيجية المثلى لتحقيق الميزة التنافسية من خلال:

- السيطرة الدائمة على التكاليف .
- تخفيض أسعار الخدمات المقدمة.
- دعم التوجه للصيرفة الشاملة.
- التعاون مع مؤسسات أخرى في مجال البحث و التطوير.
- تمايز الخدمات المصرفية المقدمة عن غيرها.
- تحديد الاستراتيجيات و البدائل لتصحيح المسار.

الملاحق:

sex

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	mascl	21	52,5	52,5	52,5
	feminin	19	47,5	47,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

diplm

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	bac	13	32,5	32,5	32,5
	ingenieur	27	67,5	67,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

fontion

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	gestion	11	27,5	27,5	27,5
	finance	10	25,0	25,0	52,5
	formation	11	27,5	27,5	80,0
	production	1	2,5	2,5	82,5
	controle	7	17,5	17,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

experience

		Effectifs	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide	moin de 5 ans	19	47,5	47,5	47,5
	entre 6 et 10 ans	17	42,5	42,5	90,0
	entre 11 et 20 ans	1	2,5	2,5	92,5
	plus de 20 ans	3	7,5	7,5	100,0
	Total	40	100,0	100,0	

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,788	4

Statistiques sur échantillon unique

	N	Moyenne	Ecart-type	Erreur standard moyenne
laxe01	40	3,2750	,64995	,10277
laxe02	40	3,4000	,59052	,09337
laxe03	40	3,1000	,56840	,08987
laxe04	40	3,3125	,93155	,14729

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
x1	53,566	39	,000	3,02500	2,9108	3,1392
x2	37,380	39	,000	3,27500	3,0978	3,4522
x3	87,395	39	,000	3,05000	2,9794	3,1206
x4	24,599	39	,000	3,20000	2,9369	3,4631
x5	46,692	39	,000	3,15000	3,0135	3,2865
x6	43,268	39	,000	3,42500	3,2649	3,5851
x7	38,286	39	,000	3,05000	2,8889	3,2111
x8	25,590	39	,000	3,75000	3,4536	4,0464
x9	37,031	39	,000	2,95000	2,7889	3,1111
x10	39,906	39	,000	3,50000	3,3226	3,6774
x11	18,114	39	,000	3,42500	3,0425	3,8075
x12	32,621	39	,000	2,97500	2,7905	3,1595
x13	17,429	39	,000	3,32500	2,9391	3,7109
x14	26,574	39	,000	3,22500	2,9795	3,4705
x15	31,252	39	,000	2,95000	2,7591	3,1409
x16	19,463	39	,000	3,25000	2,9122	3,5878
x17	18,276	39	,000	3,62500	3,2238	4,0262
x18	22,974	39	,000	3,57500	3,2602	3,8898
x19	26,505	39	,000	3,70000	3,4176	3,9824
x20	19,957	39	,000	2,87500	2,5836	3,1664
x21	39,222	39	,000	2,97500	2,8216	3,1284
x22	22,776	39	,000	3,55000	3,2347	3,8653
x23	24,791	39	,000	3,42500	3,1456	3,7044
x24	31,210	39	,000	3,20000	2,9926	3,4074
x25	20,533	39	,000	3,52500	3,1778	3,8722
laxe01	31,868	39	,000	3,27500	3,0671	3,4829

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
x71	20,596	39	,000	3,07500	2,7730	3,3770
x72	20,596	39	,000	3,07500	2,7730	3,3770
x73	22,898	39	,000	3,30000	3,0085	3,5915
x74	26,801	39	,000	3,82500	3,5363	4,1137
x75	24,458	39	,000	3,30000	3,0271	3,5729
x76	20,697	39	,000	3,47500	3,1354	3,8146
x77	20,242	39	,000	3,47500	3,1278	3,8222
x78	23,673	39	,000	3,32500	3,0409	3,6091
x79	15,579	39	,000	3,07500	2,6758	3,4742
x80	19,038	39	,000	3,47500	3,1058	3,8442
x81	14,113	39	,000	2,47500	2,1203	2,8297
x82	23,074	39	,000	3,37500	3,0791	3,6709
x83	19,403	39	,000	2,65000	2,3737	2,9263
x84	14,371	39	,000	2,02500	1,7400	2,3100
x85	19,975	39	,000	3,62500	3,2579	3,9921
x86	21,723	39	,000	3,35000	3,0381	3,6619
x87	23,420	39	,000	3,62500	3,3119	3,9381
x88	21,661	39	,000	3,55000	3,2185	3,8815
laxe04	22,489	39	,000	3,31250	3,0146	3,6104

Corrélations

		axs1	axs2	axs3	axs4
axs1	Corrélation de Pearson	1	,768**	,769**	,833**
	Sig. (bilatérale)		,000	,000	,000
	N	40	40	40	40
axs2	Corrélation de Pearson	,768**	1	,714**	,701**
	Sig. (bilatérale)	,000		,000	,000
	N	40	40	40	40
axs3	Corrélation de Pearson	,769**	,714**	1	,968**
	Sig. (bilatérale)	,000	,000		,000
	N	40	40	40	40
axs4	Corrélation de Pearson	,833**	,701**	,968**	1
	Sig. (bilatérale)	,000	,000	,000	
	N	40	40	40	40

**. La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral).

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
x52	23,554	39	,000	2,62500	2,3996	2,8504
x53	19,506	39	,000	3,27500	2,9354	3,6146
x54	16,368	39	,000	3,25000	2,8484	3,6516
x55	40,008	39	,000	3,32500	3,1569	3,4931
x56	28,442	39	,000	3,70000	3,4369	3,9631
x57	19,925	39	,000	3,12500	2,8078	3,4422
x58	24,595	39	,000	3,37500	3,0974	3,6526
x59	32,916	39	,000	3,22500	3,0268	3,4232
x60	20,533	39	,000	3,52500	3,1778	3,8722
x61	16,839	39	,000	3,40000	2,9916	3,8084
x62	17,300	39	,000	3,37500	2,9804	3,7696
x63	30,553	39	,000	3,75000	3,5017	3,9983
x64	26,289	39	,000	3,92500	3,6230	4,2270
x65	20,011	39	,000	2,70000	2,4271	2,9729
x66	19,550	39	,000	3,50000	3,1379	3,8621
x67	24,033	39	,000	3,12500	2,8620	3,3880
x68	19,410	39	,000	3,20000	2,8665	3,5335
x69	26,417	39	,000	3,62500	3,3474	3,9026
x70	33,491	39	,000	3,57500	3,3591	3,7909
laxe03	34,494	39	,000	3,10000	2,9182	3,2818

Test sur échantillon unique

	Valeur du test = 0					
					Intervalle de confiance 95% de la différence	
	t	ddl	Sig. (bilatérale)	Différence moyenne	Inférieure	Supérieure
x26	19,174	39	,000	3,42500	3,0637	3,7863
x27	41,748	39	,000	3,60000	3,4256	3,7744
x28	28,468	39	,000	3,15000	2,9262	3,3738
x29	24,401	39	,000	3,07500	2,8201	3,3299
x30	19,290	39	,000	3,45000	3,0882	3,8118
x31	19,129	39	,000	2,62500	2,3474	2,9026
x32	18,193	39	,000	2,65000	2,3554	2,9446
x33	18,268	39	,000	2,60000	2,3121	2,8879
x34	12,599	39	,000	2,55000	2,1406	2,9594
x35	15,945	39	,000	2,55000	2,2265	2,8735
x36	23,188	39	,000	3,60000	3,2860	3,9140
x37	23,831	39	,000	3,60000	3,2944	3,9056
x38	16,432	39	,000	3,42500	3,0034	3,8466
x39	19,571	39	,000	3,42500	3,0710	3,7790
x40	12,511	39	,000	1,95000	1,6347	2,2653
x41	21,534	39	,000	3,60000	3,2618	3,9382
x42	20,080	39	,000	3,32500	2,9901	3,6599
x43	12,523	39	,000	3,10000	2,5993	3,6007
x44	17,556	39	,000	2,77500	2,4553	3,0947
x45	22,593	39	,000	3,52500	3,2094	3,8406
x46	44,974	39	,000	2,87500	2,7457	3,0043
x47	22,425	39	,000	2,62500	2,3882	2,8618
x48	22,393	39	,000	3,00000	2,7290	3,2710
x49	22,595	39	,000	3,60000	3,2777	3,9223
x50	22,259	39	,000	3,62500	3,2956	3,9544
x51	21,243	39	,000	3,37500	3,0537	3,6963
laxe02	36,414	39	,000	3,40000	3,2111	3,5889

قائمة المصادر

والمراجع:

قائمة المصادر والمراجع:

أ. الكتب:

1) أحمد عبد الفتاح ناجي، التنمية المستدامة في المجتمع النامي،دار الكتب والوثائق القومية، 2013.

2) زروقي ليلى، التقنيات العقارية، العقار الفلاحي،الجزء الأول ،الطبعة الثانية، 2001، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر.

3) عبد المطلب عبد الحميد، البنوك الشاملة:عملياتها-إداراتها، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2000.

4) كاظم نزار الركابي، الإدارة الإستراتيجية، دار وائل للنشر و التوزيع، طبعة أولى، 2004.

5) كمال رزيق وقاسمي ياسين، تنافسية الجزائر ضمن مقتضيات التنافسية الدولية كمؤشر للأداء المتميز، الكتاب الجامع للمؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات والحكومات، جامعة ورقلة 08-09 مارس 2005.

6) محمد عبد العزيز عجمية، مقدمة في التنمية والتخطيط، دار النهضة العربية للطباعة بيروت، 1973.

7) نوزاد عبد الرحمن الهيتي،التنمية المستدامة، مركز الإمارات للدراسات للبحوث الإستراتيجية،2009.

ب. الرسائل والأطروحات الجامعية:

1) أعمر الزاوي ، إستراتيجية التنمية الفلاحية وأثرها على الاقتصاد وزراعة تمور النخيل " الجزائر"، رسالة دكتوراه، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر، 2005.

2) جبلي هدى، قياس جودة الخدمة المصرفية، ماجستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2006-2007.

3) سملالي يحضيه، اثر التسيير الاستراتيجي للموارد البشرية و تنمية الكفاءات على الميزة التنافسية للمؤسسة الاقتصادية (مدخل الجودة و المعرفة) ، أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية (غير منشورة، تخصص التسيير جامعة الجزائر ، 2005.

4) علي محاد أمينة، فعالية الخدمة المصرفية في ظل العولمة المالية، شهادة ماستر، جامعة العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، 2014-2015.

5) نسرين عايشي عمر، دور جودة الخدمات المصرفية في زيادة القدرة التنافسية للبنوك، ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية وعلوم التسيير، 2013 – 2014.

6) ميهوب سماح، الاتجاهات الحديثة للخدمات المصرفية، شهادة ماجيستير، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، 2004-2005.

ت. المجلات والدوريات:

1) بريش عبد القادر، جودة الخدمات المصرفية كمدخل لزيادة القدرة التنافسية، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، عدد 03، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف.

2) خبابة عبد الله، إشكالية الأخذ بنظام البنوك الشاملة في الجهاز المصرفي الجزائري، مقال، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، الجزائر.

3) علي عبد الله، دور الحكومة في تدعيم القدرة التنافسية للمؤسسات الوطنية، مجلة الباحث، عدد 6، جامعة ورقلة، الجزائر، 2008.

4) مفتاح صالح، الصيرفة الشاملة كمدخل لمواكبة مستجدات الصناعة المصرفية وتأهيل المصارف الجزائرية، مقال ،جامعة بسكرة الجزائر.

5) هاشمي الطيب، القطاع الزراعي في الجزائر في ظل الوفرة المالية للفترة 2006-2013 بين الانجازات و العقبات، مقال، الشلف يومي 23-24- نوفمبر 2014.

ث. المواقع الالكترونية:

www.cpa.dz

الفهرس:

الفهرس:

كلمة شكر وعرفان.

الاهداءات.

قائمة الجداول.

قائمة الأشكال.

خطة البحث.

مقدمة عـــــــامة.....أ

الفصل الأول: مقومات وأبعاد التنمية الفلاحية وآفاقها.

تمهيد.....06

المبحث الأول: الإطار النظري لإشكالية التنمية.....07

المطلب الأول: نظرة عامة عن إشكالية التنمية.....07

المطلب الثاني: الإطار المفاهيمي للتنمية المستدامة.....13

المطلب الثالث: مفاهيم حول التنمية الشاملة.....21

المبحث الثاني: ماهية التنمية الفلاحية.....25

المطلب الأول: مفهوم التنمية الفلاحية وأهدافها.....25

المطلب الثاني : أسس التنمية الفلاحية 27

المبحث الثالث: السياسات الفلاحية وأهدافها.....30

المطلب الأول: أسباب ونتائج فشل السياسات الزراعية السابقة 1962– 1999.....30

المطلب الثاني: برنامج التجديد الفلاحي 2006–2013.....33

الخلاصة.....36

الفصل الثاني: الخدمات المصرفية وشموليتها في زيادة القدرة التنافسية

تمهيد.....37

المبحث الأول:لمحة عامة عن الخدمات المصرفية.....38

المطلب الأول: مفهوم وخصائص الخدمة المصرفية وأنواعها.....38

المطلب الثاني : أنواع الخدمات المصرفية.....43

المبحث الثاني: الخدمات المصرفية من التخصص إلى الشمولية.....49

المطلب الأول: مفاهيم عامة حول الخوصصة البنكية.....49

المطلب الثاني: مفهوم البنوك الشاملة.....53

المبحث الثالث : التنافسية المصرفية والشمولية.....61

المطلب الأول: مفهوم التنافسية و استراتيجياتها.....61

المطلب الثاني: مفهوم التنافسية المصرفية ومبادئها.....67

المطلب الثالث: القدرة التنافسية في البنوك و أسباب الاهتمام بها.....69

خلاصة.....73

الفصل الثالث: الدراسة الميدانية للبحث.

تمهيد.....74

المبحث الأول : نبذة على بنك الفلاحة و التنمية الريفية و القرض الشعبي الجزائري.....75

المطلب الأول: نشأة و تطور بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....75

المطلب الثاني: مهام مجمع بنك الفلاحة و التنمية الريفية.....78

المطلب الثالث: تقديم وكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية بسعيدة.....79

المبحث الثاني: تقديم بنك القرض الشعبي الجزائري.....81

المطلب الأول: التعريف ببنك القرض الشعبي الجزائري.....81

المطلب الثاني: الهيكل التنظيمي لبنك القرض الشعبي الجزائري.....82

المبحث الثالث: عرض البيانات ومعالجتها و اختبار البيانات.....83

المطلب الأول: عينة الدراسة، أسلوب جمع البيانات و الأدوات الإحصائية.....83

المطلب الثاني : دراسة معلومات تعريفية لعينة الزبائن للوكالتين البنكية لمحل الدراسة.....85

المطلب الثالث: اختبار الفرضيات.....91

الخلاصة.....109

خـــــــــاتمة عامة.....110

الملاحق.

قائمة المصادر والمراجع.

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى دراسة مدى تأثير تخصص وشمولية الخدمات المصرفية على الميزة التنافسية و التنمية الفلاحية. الدراسة شملت البنوك التجارية لولاية سعيدة BADR، CPA بواسطة استبيان اعد لهذا الغرض، وتم استعمال التحليل الإحصائي ببرنامج SPSS.19 توصلنا إلى انه يوجد تأثير لتخصص و شمولية الخدمات المصرفية على الميزة التنافسية و التنمية الفلاحية.

الكلمات المفتاحية:

التخصص و الشمولية – الخدمة المصرفية – الميزة التنافسية – التنمية الفلاحية.

Summary:

The aim of this study is to study the extent the impact of specialization and Inclusiveness of banking services on the competitive advantage and agricultural development. The study included commercial banks of **saida** state (**BADR**, **CPA**) **,**by a questionnaire prepared for this purpose .A Statistical analysis was used with **SPSS**.**19**programm **,** We found that there is an impact of specialization and Inclusiveness of banking services on the competitive advantage and agricultural development.

Keywords :

Specialization and Inclusiveness- Banking Service - Competitive advantage - Agricultural development